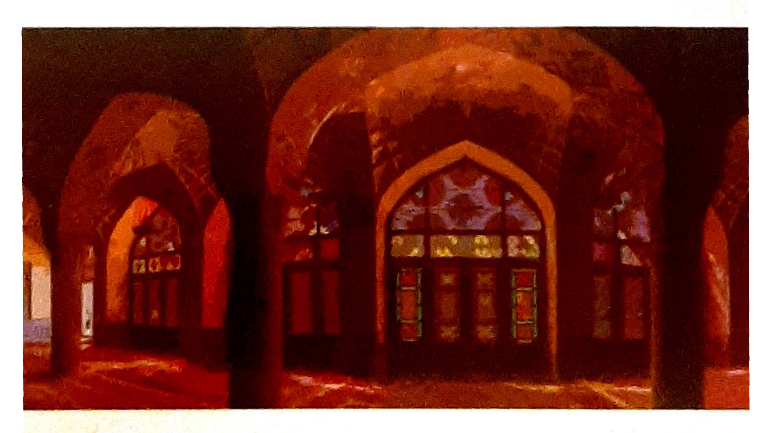


سؤال التداخل المعرفي

العلوم الإسلامية بين الاتصال والانفصال



محمد بن حسين الأنصاري

سؤال التداخل المعرفي

العلوم الإسلامية بين الاتصال والانفصال


بسم الله الرحمن الرحيم

سؤال التداخل المعرفي

العلوم الإسلامية بين الاتصال والانفصال

يليه:

دليل الدراسات التراثية والمعاصرة في العلاقات بين العلوم الشرعية واللغوية والعقلية

محمد بن حسين الأنصاري



سؤال التداخل المعرفي

العلوم الإسلامية بين الاتصال والانفصال

محمد بن حسين الأنصاري

الطبعة الأولى

١٤٤٠هـ/٢٠١٩م



Business center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith,
London W6 9DX, UK

www. Takween-center.com
info@Takween-center.com

تصميم الغلاف :



+966 5 03 802 799
المملكة العربية السعودية - الخبر
eyadmousa@gmail.com

إهــــداء..

إلى الجَناح الحنون الذي وهبني الحياة والأمان..

إلى مَن سارا بي في الآفاق بحثًا عن أمل أفضل..

إلى روح والديَّ رحمة الله عليهما.

إلى شريكتي وسندي.. باسمة التي رسمت البسمة في حياتي.

إلى كل إخوتي وأهلي وأساتذتي ورِفاق الحرف.

إليكم جميعًا أهدي هذه الثمرة التي نَمتْ بذورها من خلالكم،،

«جعلوا تباين العلوم وتناسبها وتداخلها.. بحسب الموضوع، بمعنى: أن موضوع أحد العلمين إن كان مباينًا لموضوع الآخر من كل وجه؛ فالعلمان متباينان على الإطلاق، وإن كان أعم منه؛ فالعلمان متداخلان، وإن كان موضوعهما شيئًا واحدًا بالذات متغايرًا بالاعتبار أو شيئين متشاركين في جنس أو غيره؛ فالعلمان متناسبان»[١].

(١) الإمام التفتازاني رحمه الله (ت٧٩١هـ)، شرح المقاصد في علم الكلام (١/ ١٦٧ ـ ١٦٩).

المحتويات

الموضوع	الصفحة



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا..

أمَّا بعد؛ فإن التداخل بين العلوم واحتياج بعضها لبعض من الموضوعات الجديرة بالعناية؛ لما فيه من آفاق بحثية وأفكار علمية لم يكثر طرقها مِن قَبلْ، ثم هو من الأطروحات العزيزة والفرائد اللطيفة في تاريخ الفنون، مع ما يتضمَّنه من أبعاد عميقة لتسكين المعرفة في الحياة، وإيقاظ بعض التخصصات من سباتها، وإخراجها من عزلتها، فهو يُعدّ من العوامل المهمة التي تبعث على تطوير العلوم والدراسات النقدية، وذلك من عدة جهات، منها:

- التدقيق في بنائها، واستقلالها.

- تحرير موضوعها ومصطلحاتها.
- معرفة وظائفها وأغراضها، ومدى نفعها.
- تكاملها واستفادة بعضها من بعض.
- بيان أثرها وتأثرها بغيرها سلبًا أو إيجابًا.
- **وكذلك من أهم فوائد هذا الموضوع وثماره** ما يتعلق ببناء الشخصية العلمية وإبداعها؛ فالتلاقح بين العقول المتمايزة يفتح مجالات للعمل، ويُضاعف من فُرص الابتكار. ونظرية التداخل بين المعارف والتخصصات من أهم ما يرفع كفاءة التعليم، ويزيد في الإنتاجية.

ثم إن هذ الموضوع يُعتبر **إضافة بارزة في حقل مهم - قلَّ مَنْ يعتني به اليوم في الدراسات الشرعية - وهو تاريخ العلوم ونشأتها في الحضارة الإسلامية**، وهذا الحقل له أهمية لا تخفى؛ فهو يُعلِّمنا أن بناء العلم ليس مُرتَجَلًا ولا محتَكرًا لجنس أو فئة عِرقية، لكنه صرح شامخ أسهم في إعماره مجمل الجنس البشري، فتاريخ العلوم ليس تَخَصّصًا هامشيًا في المعرفة؛ بل ولج في تفاصيل العلم وتغلغل في مسائله، وله أثر في تَصَوّرها وتكييفها؛ فـ«دراسة **تاريخ العلم يجب أن تكون على وجه أكثر عناية من الاكتفاء بالتراجم وعرض المؤلفات**، والذي يدخلنا هذا الباب الشريف هو أن نؤرخ لمسائل العلم وفنونه فنًّا فنًّا، ومسألة مسألة، ونتتبّع قصة

المسألة من يوم أن لَفَتَ إليها أولُ مَن لَفَتَ، إلى أنِ استوت في الكتب، وكيف تعاورتها أقلام العلماء؟ وكيف حاورتها؟ ومن أي جهاتها تجاذبتها؟ وأي عالم هزها حتى بسطها؟ وأي عالم طواها واختزلها؟ وكيف تراسلت من غيرها في حقول المعرفة المختلفة، من لغة وتفسير وأصول؟ وأي شيء علق بها، وهي تنتقل في هذه الميادين؟ وكيف كانت تعتورها أقلام مختلفة الاهتمامات من فقهاء ونقاد وأصحاب صناعة حديث وأصحاب صناعة شعر؟ إلى آخر ما نراه في هذا الباب»[(١)]، فهذه الدراسة التي بين يديك تُوضِّح شيئًا من دور العلماء، ووعيهم ببعض مضامين نشأة العلوم في الحضارة الإسلامية وعلاقاتها.

وقد وسمتُ ما تَحصَّل لديَّ باسم: **سؤال التداخل المعرفي: العلوم الإسلامية بين الاتصال والانفصال**، وسيكون محل النظر والعناية ما يتعلق بالحقول الشرعية، وأما باقي العلوم الإسلامية كالإنسانية والعقلية فستأتي بإجمال.

فكرة البحث:

تتضح الفكرة بإجمال من خلال التساؤلات التالية:

هل تناول علماء الإسلام في العصور المتقدمة قضية التداخل بين العلوم وتكاملها؟ أم أنها إشكالية حديثة العهد لَمْ

(١) مناهج علمائنا في بناء المعرفة، محمد محمد أبو موسى (ص١٨٥ ـ ١٨٦).

تر النور إلا في الدراسات المعاصرة، سواء كانت تنتمي للمجتمع الإسلامي أو الغربي؟

وبأي مصطلح يُعبِّرون عن هذا النوع من الدراسات (إن وجد عندهم)؟ وما مدى الوعي بذلك؟ وما البُنية الأساسية للتداخل المعرفي؟ ثم متى ظهرت بوادر استقلال العلوم في الحضارة الإسلامية؟ وهل تأخر ذلك أم لا؟

وما الأبعاد المعرفية للموضوع في بناء العلوم؟ وما الإشكاليات والآثار العامة لفكرة التداخل بين العلوم الشرعية واللغوية والعقلية؟

فالبحث يُقدِّم عرْضًا وتحليلًا لمادة تراثية، أحْسِب أنها جديدة، ولم تُنشر أو تُجمع مِن قبل حول التداخل المعرفي وتكامل العلوم، **فأطروحة الدراسة في ذات التداخل المعرفي دون تخصيصه بعلم محدد**، وهي شبه محاولة للتنظير الكلي للفكرة، وإشكالياتها والتعامل معها، ولملمة أطرافها ونصوصها.

هدف البحث:

الغاية الأولى من البحث: المدارسة العلمية، وإنضاج الأفكار، وفتح الآفاق للنقد والإضافة في تاريخ العلوم وصِلاتها، ثم **لفت الانتباه إلى أن هذا الموضوع رصين في العلوم الشرعية كما قد يخفى**، وسيجد القارئ في هذا

البحث **جملة وافرة لبعض النصوص التراثية العميقة، والمختبئة بين الأسطر حول «فلسفة التداخل بين العلوم»،** وطرح حالاته ومبهماته، وسبل التحليل والمعالجة له في شتى الميادين العلمية.

محاور البحث:

يحتوي البحث على مقدمة وتوطئة ومبحثين وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

المقدمة: عتبات البحث كالفكرة والهدف والمحاور.

التوطئة: التداخل ومرادفاته وبُنيته، وفيها عدة أمور:

- مصطلح التداخل.
- بنية التداخل المعرفي.
- بوادر التمايز بين العلوم.

المبحث الأول: حجم الوعي بالتداخل المعرفي وإشكالياتِه.

ويتضمن على مطلبين:

المطلب الأول: التداخل بين النقد والتحرير، وفيه أمور:

- استيعاب أبي بكر الباقلاني للإشكالية.
- جدلية الحُكم على التداخل.
- ظاهرة التخصص والتفنُّن وإشكالياتها.

المطلب الثاني: التأليف عن الإشكالية وأثرها على التدوين، ويشتمل على محورين:

المحور الأول: الموسوعية المعرفية وبدايات التدوين، وله أمثلة، منها:

- تفسير الإمام مقاتل بن سليمان (ت١٥٠هـ).
- موطأ الإمام مالك (ت١٧٩هـ).
- كتاب الإمام النحوي سيبويه (ت١٨٠هـ).
- الجامع الكبير، للإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ).
- رسالة الإمام الشافعي (ت٢٠٤).
- فهم القرآن ومعانيه، للإمام المحاسبي (ت٢٤٣هـ).

المحور الثاني: استقلال التداخل المعرفي بالتصنيف، ومن الأمثلة ما يلي:

- الإمام الغزالي (ت٥٠٥هـ).
- الإمام ابن رشد (ت٥٩٨هـ).
- الإمام الزنجاني (ت٦٥٦هـ).
- الإمام الإسنوي (ت٧٧٢هـ).
- الإمام الزركشي (ت٧٩٤هـ).

المبحث الثاني: بناء العلوم وإشكاليات حدودها، وفيه أمور:

أولًا: الجويني وتحرير نسبة المسائل البينية.

ثانيًا: الالتباس بين العلوم المتآخية.

ثالثًا: السبكي وإشكالية تَنقّل المصطلحات.

الخاتمة: نتائج، وملخص عام.

تنبيه:

آثرت السير في البحث على التاريخ الزمني في مجمل العرض لمادة المباحث، **وعزفت عن الترتيب الشائع، كعرض الفكرة بمظاهرها وأسبابها ورصد محاسنها ومساوئها وما إلى ذلك**؛ لأنه مطروق من عدة دراسات، إضافة إلى أن التفكير كان موجَّهًا إلى إثراء الموضوع بإبراز دور العلماء فيه فحسب، **وإن كان التعاقب التاريخي حسنًا في بيان كيفية تطوير الأفكار، إلا أنه قد يتضمن خللًا، وهو التكرار لعدد من الموضوعات والآراء**؛ وذلك لطرح القضية الواحدة مرارًا، نظرًا لتداولها من عدة شخصيات علمية، **ولعل في التكرار فائدة مهمة**: وهي حُسن التصوّر للظاهرة، وتوضيح معضلاتها لدى المتقدمين في التراث الشرعي، والتنوّع في معالجتها وتحليلها.

* * *

وأخيرًا أشكر كل عزيز ومحب سدَّد ونقد، سواء في الأفكار، أو في نظمها، أو دلَّني على بعض المصادر، أو بالثناء والاحتفاء، **والشكر موصول لكلِّ باحثٍ ومثقف قرَأ، فوعى، ونقَّح وصحَّح، والتمس العذر لأخيه في الخلل والنقص (كما هو طبيعة البشر)، فربَّ قارئ أوعى من كاتب،** والتكامل في المعرفة والتعاون بين أهلها سبيل الهدى والرشاد، ولا غنى عنه في بناء العلم، وتنقيحه، **ويُسعدني تلقي كافة الأفكار والمقترحات لتطوير البحث، ولا سيّما ما يخص دليل الدراسات البينية.**

محمد بن حسين الأنصاري

alansari2000@hotmail.com

alansary95@gmail.com

مكة المكرمة

١/ ١٢/ ١٤٣٩هـ

١٢/٨/٢٠١٨م

التوطئة

التداخل ومرادفاته وبُنيته:

في هذا المدخل سأعرض توطئة موجزة حول عدة **قضايا مهمة جدًّا** قبل البدء في متن الدراسة، وهي في الأهمية كمفتاح الباب اللازم للعبور نحو عمق الدار، **فإدراك هذا التمهيد ضروري في فهم ما يعقبه من الأفكار**، وهو يتضمن: تقريب مصطلح التداخل وبيانه ومرادفاته، ثم استقلال العلوم، وبنية تداخلها، وبوادر تمايزها في الحضارة الإسلامية.

أولًا: مصطلح التداخل:

مفردة «التداخل» في اللغة من مادة «دَ خَـ لَ»، وهي في الأصل تعني الولوج[1]، وفي المعنى الاصطلاحي لها عدة استخدامات في أكثر من مجال، وهي لا تخرج في الجملة

---

(١) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس (دخل).

عن دلالاتها اللغوية، كتداخل الأمور بعضها ببعض، والتباسها وتشابهها[1]، والفقهاء استعملوا المصطلح قديمًا في قواعد الفقه، فمثلًا الإمام القرافي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٦٨٤هـ) استخدمه في تداخل الأسباب، يقول: «الفرق السابع والخمسون بين قاعدة تداخل الأسباب وبين قاعدة تساقطها»[2]، ثم الإمام المقَّري المالكي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٧٥٨هـ)، قام بتقعيد قاعدة في الأحكام: «الأصل عدم التداخل»، وذكر تعليله وأمثلته[3]؛ فالمفردة استخدمها كافة المذاهب الفقهية بمعان، كاجتماع المسائل التي من جنس واحد، واشتراكها في الحكم، ودخول بعضها في بعض[4].

ومجمل كتب المصطلحات تدور حول معنى دخول شيء في شيء آخر، ويمتاز كل مجال علمي عن آخر بإضافة قيد لهذا المعنى أو ذاك، كمجال الفلسفة والمنطق، أو النحو والصرف، أو الحساب، أو علوم الشرع، كما أشار لبعض ذلك التهانوي وغيره[5]؛ **فالمصطلح متداول في التراث**

---

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور (دخل).

(٢) الفروق (٢/ ٢٩).

(٣) انظر: القواعد، المقَّري (ص٣٨٤) قاعدة رقم (٦٧٦).

(٤) انظر: التداخل بين الأحكام في الفقه الإسلامي، خالد بن سعد الخشلان (ص٢٩ ـ ٥٠)، والتداخل بين الأدلة الشرعية وأثره ـ القياس الاستحسان المصلحة أنموذجًا، صبرينة عطوش، رسالة مصورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

(٥) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي (تداخل)، والتداخل بين =

الشرعي في أكثر من علم بذات المعنى الرائج، ولكنه بين مسائل العلم الواحد.

وفي العصور المتأخرة (شرقًا وغربًا) أصبح مصطلح التداخل شائعًا جدًّا، ويراد به الدلالة على نوع محدد من الدِّراسات التي تهدف لبيان نظرية التكامل بين العلوم وتشابهها، وإبراز علاقاتها وتقاربها، كما حرره الفيلسوف المغربي الدكتور طه عبد الرحمٰن وغيره، فـ«مقتضى التداخل: هو أن المعارف التي تضمنها التراث على اختلاف مجالاتها وأبوابها تشترك في الآليات التي أُنشِئت ونُقلت بها مضامينها، فيكون الاشتغال بهذه الآليات التي أنتجت وبلَّغت هذه المضامين المعرفية = مؤدِّيًا بالضرورة إلى العناية بكلية التراث الإسلامي العربي.. من غير استبعاد، لا حذفًا ولا استثناءً»[1]، وهذا التداول المعاصر للمصطلح في الثقافة العربية والغربية منحه مفاهيم واسعة بين الدارسين لتاريخ الأفكار وتصنيفها، وذاع صيته بين الباحثين في نشأة العلوم، وبخاصة حين استخدمه طه عبد الرحمٰن كمنهج في الرَدِّ على الذين جعلوا التراث عضين (كما يرى)، ولم يفرقوا في النظر إليه بين آلياته ومواده[2].

= الأحكام في الفقه الإسلامي، خالد بن سعد الخشلان (ص٤٥).

(١) سؤال المنهج، طه عبد الرحمٰن (ص٦٤).

(٢) **في الفكر المعاصر العربي مِن أشهر الذين تناولوا موضوع التداخل المعرفي** =

مصطلحات التداخل عند المتقدمين:

وفي هذا المقام أسلّط الضوء على ذات المصطلح والألفاظ المقاربة له عند المتقدمين، وأسأل: **هل التداخل بالمعنى المقصود به اليوم استخدمه العلماء من قبل أم هو حديث الاستعمال؟**

ربما يُتوهم أن معنى التفاعل بين العلوم، وإطلاق هذا المصطلح على ذلك لم يولد إلا في العصور المتأخرة؛ بل ويقال: إن هذا المصطلح الإجرائي على مثل هذه الدراسات وفد إلينا من الثقافات الأخرى؛ لكثافة هذا النوع من البحوث لديهم، **فما مدى واقعية هذه الأقوال المظنونة؟**

إن في بعض تلك الظنون خطًا وقصورًا، وإراحةً للبال عن عناء البحث والتفكير، فمع استعراض النصوص التراثية التي وقَفتُ عليها رصدتُ عدة مفردات استخدمها العلماء

= ونظرية التكامل، وساهم في ذيوع هذا النوع من الدراسات في المغرب العربي خاصة: الفيلسوف المغربي الكبير الدكتور طه عبد الرحمٰن، وذلك بنظرة فاحصة ودقيقة، ولغة فلسفية متماسكة، في كتابه: تجديد المنهج في تقويم التراث (ص٨٩ ـ ٩٠)، وهو من أهمّ كتبه. **وأيضًا من البحوث الجيّدة في بيان مفهوم التداخل، ولاسيّما في الفكر الغربي**: بحث الدكتور محمد همام، باسم: التداخل المعرفي ـ دراسة في المفهوم (ص٥٥)، وهو منشور ضمن كتاب: التكامل المعرفي ـ أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية، تحرير رائد عكاشة، وذات الكاتب صدر له كتاب لاحقًا في مركز نماء باسم: تداخل المعارف ونهاية التخصص.

للتعبير عن هذا النوع من الدراسات، وهي مجرد مثال دون قصد الاستقصاء:

- فمثلًا أبو الحسين البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٤٣٦هـ)، قال: «الخلْط» في الحديث عن هذا النوع من المعرفة.
- واختار الإمام ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٤٥٦هـ) عبارة لها دلالات عميقة في الموضوع، وهي: «الاحتياج».
- والإمام الجويني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٤٧٨هـ) عَبَّر أيضًا بـ«الخلْط»، وتارة بـ«المزج».
- والإمام الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٥٠٥هـ) اختار مفردة «التعاون».
- كما أن الإمام ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٥٧٧هـ) استعمل مصطلح «المناسبة».
- وأما الإمام الزنجاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٦٥٦هـ) فقد اصطفى مفردة «الارتباط».
- والإمام الإسنوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٧٧٢هـ) استخدم «المزج» كالجويني.
- ثم الإمام الزركشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٧٩٤هـ)، الذي يقول: «وحسن **ازدواج** هذه العلوم **وامتزاجها**».

فكل هذه المفردات كانت في سياق الاتصال بين العلوم وعلاقاتها فيما بينها، وسترد عليك لاحقًا ضمن البحث.

وهنا يمكن يرد تساؤل: وهو أيّ لفظ أصدق وأدلّ في التعبير على هذا النوع من الدراسات؟ هل هو التداخل نفسه الذي اشتهر أم لفظ آخر كالاحتياج مثلًا؟

وأما مصطلح «التداخل» فلعلَّ أول مَن قارب معناه المتداول اليوم: هو الإمام،القاضي أبو بكر ابن العربي رحمه الله (ت٥٤٣هـ) حين قال: «وعلوم الحديث ستون علمًا، وعلوم القرآن أكثر، ومن علوم القرآن **ما لا مدخل له في الحديث**، ومن علوم الحديث **ما لا مدخل له في القرآن**»(١)، وسياق الكلام كان عن فكرة التصنيف بين العلوم وتقسيمها، وهي فكرة مجاورة للانفصال بين المعارف واشتراكها، وحاجة بعضها لبعض، وقد عزَّز هذا الافتقار المتبادل بين العلوم بأمثلة تطبيقية، مما يُقرِّب معنى: «التداخل» إلى ذات المفهوم المعاصر.

وأصرح من قول ابن العربي وأدلّ على المعنى المستَخدَم في الدراسات البينية في هذه الأزمنة، ما حرره الإمام التفتازاني رحمه الله (ت٧٩١هـ) في سياق كلامه عن تمايز العلوم حين قال: «جعلوا **تباين العلوم وتناسبها وتداخلها**.. بحسب الموضوع، بمعنى أن موضوع أحد العلمين إن كان مُبايِنًا لموضوع الآخر من كل وجه؛ فالعلمان متباينان على

---

(١) قانون التأويل (ص٥١٦).

الإطلاق، وإن كان أعَمَّ منه؛ **فالعلمان متداخلان**، وإن كان موضوعهما شيئًا واحدًا بالذات متغايرًا بالاعتبار، أو شيئين متشاركين في جنس أو غيره؛ فالعلمان متناسبان.. وبالجملة فقد أطبقوا على امتناع أن يكون شيء واحد موضوعًا لعلمين من غير اعتبار تغاير، بأن يؤخذ في أحدهما مطلقًا وفي الآخر مقيدًا، أو يؤخذ في كل منهما مقيدًا بقيد آخر، وامتناع أن يكون هو موضوع علم واحد شيئين من غير اعتبار اتحادهما في جنس أو غاية أو غيرهما؛ إذ لا معنى لاتحاد العلم واختلافه بدون ذلك»[1]، فهذا النقل النفيس لا يدل على مصطلح «التداخل» فحسب؛ بل يدل على رؤية عميقة للموضوع، وسبر وتقسيم متقدِّمين لأوجه العلاقات بين العلوم.

والتفتازاني رَحِمَهُ اللَّهُ كان حديثه عن العلوم، وما تتمايز به عن بعضها، وقد نَصَّ على أن الموضوعات بالاتفاق: هي القول الفصل في التباين بين ذوات العلوم، ثم تَكَلَّم عن الجهات الأخرى التي يمكن أن تحتف بمسائل العلم، فتجعل تلك المسائل منسوبة إلى علم آخر؛ وذلك بالنظر إلى الغاية والمنفعة والتعريفات ونحوها، **ومن هنا يُقرر المؤلف أن أرباب المعارف جعلوا للعلوم عدة حالات:**

---

(١) شرح المقاصد في علم الكلام (١/ ١٦٧ ـ ١٦٩).

• حالة التباين المطلق بين العِلْمين، وهذا هو الأصل من جهة استقلال العلوم، وإثبات هذا الأصل لا ينفي إيجاد أي وجه في العلاقة؛ بل هو المبدأ لِما يعقبه من الصِّلات بين العلوم.

• حالة التداخل الجزئي، وذلك حين يكون موضوع علم ما، أعَمَّ مِن موضوع العلم الآخر، فمثلًا: عمومية علم «أصول الفقه» وخصوصية علم «المقاصد الشرعية» (إن قلنا باستقلاله تجوّزًا)، وكذلك عمومية علم «علوم القرآن» وخصوصية علم «أصول التفسير»، وعمومية اللغة مع غيرها من علوم الوحي، وهكذا.

• حالة التناسب الاعتباري، وهذا ربما يكون من أكثر حالات التداخل المعرفي، ففي العلوم مسائل متعددة تختلف اعتبارات النظر إليها من علم إلى آخر، وكذلك الشأن في المصطلحات العلمية.

فمعنى التداخل في نص التفتازاني يتضح من خلال سياقه، فتارة يقترب معناه بالمجاورة مع غيره كالتناسب، وتارة بتقسيم العلوم والنظر لاعتبارات مسائلها، وهو في الجملة لا يخرج عن المعنى الشائع اليوم.

ومِن العلماء أيضًا الذين استخدموا ذات المفهوم «التداخل»: الإمام كمال الدين ابن الهمام رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٨٦١هـ)

حين قال: «وما يُخال (يُظنُّ) من علم الحديث، ليس استمدادًا؛ بل **تداخُلُ موضوعَيْ عِلْمَيْن** يوجب مثله»[1]، فنظم الكلام هنا ظاهر القرب للمعنى المستخدم حاليًا للتداخل في الفكر والفلسفة، والسياق يدلّ عليه، وفهوم العلماء تؤكده، يقول ابن أمير الحاج رَحِمَهُ اللهُ (ت٨٧٩هـ) في تعليقه على نصّ ابن الهمام: «فقد عرفت جواز تداخلهما (علم الحديث وأصول الفقه) باعتبار عموم موضوع أحدهما، بالنسبة إلى الآخر، وخصوص موضوع الآخر بالنسبة إليه، ولا شكَّ أنّ ذلك قد يوجب التقاءهما بحثًا في بعض المطالب من غير أن يكون أحدهما عيالًا على الآخر في ذلك»[2]، وهذا مقارب لحالات التناسب بين العلوم التي ذكرها التفتازاني.

وعليه؛ فإن التداخل كمفهوم عام في مجال تصنيف العلوم وتاريخها ليس بحديث المولد، لا مصطلحا ولا فلسفة، ومجمل مادة البحث تؤكد ذلك. ووفقًا لهذا العرض يمكن للباحث بعد جمع المفردات والمصطلحات السابقة التي استخدمها العلماء للتعبير عن هذا النوع من الدراسات البينية = أن يخرج بصياغة مفهوم شامل يُقرِّب المراد من التداخل المعرفي عند العلماء، وقد يقال على وجه التقريب بالنظر إلى

(١) التحرير في أصول الفقه، الكمال ابن الهمام (ص١٥).

(٢) التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام (١/ ٨٩).

مُجمل حالاته: **إنه وسيلة تفسير وضبط وكشف لعملية الالتقاء والتفاعل بين العلوم المتمايزة، بما يحقق التكامل (غالبًا) بين مسائلها وغاياتها، وذلك لغرض معرفي: نظري أو تطبيقي.**

وهذه المفردات الثلاث مقصودة لذاتها، فهي ليست للبيان فحسب:

- **فالتفسير**، من جهة التحليل والفهم، والحكم على التداخل، ولماذا كان بهذا الشكل أو ذاك؟
- **والضبط**، من جهة تقعيد هذه العلاقة وفلسفتها، وشروطها، ومحلها.
- **والكشف**، من جهة ما تمنحه هذه القضية من أبعاد حضارية ومعرفية كرفع الوعي، وتناسل العلوم فيما بينها.

وهذا التداخل التكاملي له عدة اعتبارات وأوجه للنظر، يتشكل ويظهر في بعض القضايا المعرفية كالمصطلحات، ومسائل العلوم، ومناهج التأليف وغيرها، وله في ذلك مستويات ورتب[١].

التكامل والتداخل:

ومن المصطلحات المصاحبة للتداخل في هذا النوع من

---

(١) انظر: (التكامل المنهجي) التداخل بين أصول التفسير وأصول الفقه ـ دراسة تأصيليّة، محمد بن حسين الأنصاري، رسالة جامعية، جامعة أم القرى.

الدراسات: مصطلح «التكامل»، وهو أخص من التداخل من جهة كونه قيمة إيجابية، وأما التداخل فلا يلزم منه أن يكون تكاملًا إيجابيًّا دومًا؛ بل منه ما هو خلاف ذلك، فقد يكون سلبيًّا.

وفي هذا البحث استخدَمتُ «التكامل» كثيرًا بمعية «التداخل» بعدة معان، مثل:

- «التداخل التكويني» الذي يُسهم في توالد العلوم بعضها من بعض.

- وقريب منه: «التداخل المنهجي» الذي يضبط مسار المعارف ونموها، لا سيّما العلوم التي في حقل واحد كعلوم اللغة أو علوم الوحي.

- أو بمعنى «التداخل الموضوعي» الذي تتشارك فيه المسائل بين العلوم.

- أو «التداخل المصطلحي» الذي يعني: تقارض المصطلحات من علم إلى علم = فكل هذه المعاني وأمثالها تندرج ضمن مفهوم قيمة التكامل بين المعارف والتخصصات، وقد يأتي التداخل أيضًا بالمعنى السلبي، في ذات المعاني السابقة، فيكون نقصًا وتراجعًا، وسوء تَصَوّر لتلك العلوم المتداخلة، والسياق هو الفيْصل في ذلك.

وفي اللغة مفردة «التكامل» أصلها من مادة: «كَ مَ لَ»،

وهي «أصل صحيح يدلّ على تمام الشيء. يقال: كمل الشيء وكمل فهو كامل؛ أي: تام. وأكملته أنا. قال الله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣]»[١]، وتكامل الشيءُ: إذا كمل[٢]، ومعنى «التمام» للمفردة في اللغة ليس بمعزل عن المفهوم المعاصر، فتكامل العلوم: يقتضي تمامها.

والمعاجم المعاصرة تقترب أكثر من المعنى الشائع، وتنص على تكامل أشياء بعضها ببعض، مما يشمل الفنون، فـ«تكامل الشيء: كَمُلَ شيئًا فشيئًا، والأشياء: كَمَّلَ بعضها بعضًا»[٣]، و«تكاملت الأشياء: كمل بعضها بعضًا، بحيث لم تحتج إلى ما يكملها من خارجها»[٤].

وبعض هذه المعاجم المعاصرة تنسب مصطلح «التكامل» للمجال الاقتصادي، كما تنصّ على استخدامه المتداول في تاريخ العلوم، وتُمثِّل على ذلك بـ«تكامل الرياضيات والفيزياء»[٥].

ولا شك أنّ التكامل كمعنى ومفهوم كان سائدًا في

---

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس (كمل).

(٢) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى (كمل)، ومختار الصحاح، الرازي الحنفي (كمل).

(٣) المعجم الوسيط (كمل).

(٤) معجم اللغة العربية المعاصرة (كمل).

(٥) المصدر السابق.

التراث الإسلامي من زمن مبكِّر، وسيأتي أنه كان طابعًا عامًّا تصطبغ به المؤلفات الأولى التي ظهرت في العلوم الإسلامية، وعبارة الإمام الغزالي رَحِمَهُ اللهُ (ت٥٠٥هـ) أصل في هذا الباب؛ إذ يقول: «فإنَّ **العلوم متعاونة**، وبعضها مرتبط ببعض»[١]؛ فالتكامل تعاون وتعاضد، وفكرة تصنيف العلوم التي اشتهرت قديمًا لدى العلماء من أغراضها الرئيسة: تحقيق التكامل للإنسانية وإسعادها، فأنواع العلوم وأصنافها تتقاسم الأدوار والمهام؛ للقيام بكافة حاجيات البشر.

ومن لطيف القول هنا: ما ذكره بعض الباحثين في هذا السياق، حين قال: «بَرَزَتْ النداءات الأولى لذلك (يعني: التكامل) في تأليفات الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ، وتحديدًا في كتابه: «جِماع العلم»؛ إذ إن لفظ الجماع يدل على اتخاذ الأجزاء المتشتتة شكلًا واحدًا، فقد تجمعت بعد أن تجزأت، وهذا عين ما يرمي إليه مصطلح «التكامل المعرفي»، ومهمة كتاب الشافعي هو تأكيد بيان أن سُنَّة رسول الله هي الشارحة المبينة قولًا وفعلًا للقرآن الكريم بتجسده واقعًا في حياة الرسول ﷺ، وهذا العمل من الشافعي دعوة صريحة إلى الجمع بين القرآن والسُّنَّة، واتخاذهما مصدرًا، وهذا سبب تسميته بـ«جماع العلم»، وهو التكامل المعرفي نفسه»[٢].

---

(١) إحياء علوم الدين (١/ ٥١).

(٢) التكامل المعرفي في التراث العربي الإسلامي ـ دراسة تحليلية نقدية، د. =

ومن المجالات التي ظهر فيها هذا المصطلح وانتشر: التعليم، وبخاصة عند تصميم مناهج الدراسة؛ وذلك رغبة في بناء الشخصية الإنسانية من كافة جوانبها، ومن التعريفات المذكورة للتكامل على المستوى المعرفي العام: «تقديم المعرفة في نمط وظيفي، على صورة مفاهيم متدرجة ومترابطة، تُغطي الموضوعات المختلفة، دون أن يكون هناك تجزئة أو تقسيم للمعرفة إلى ميادين مفصَّلة»[١].

فميدان التعليم منذ القِدم مع تأسيس «المدارس التعليمية» سواء بشكلها التقليدي في الجوامع والمساجد، أو بشكلها المدني في المباني المستقلة لذلك = يسعى لإيجاد التوازن في شخصية الفرد، وذلك بتقريب كل ما يحتاجه من العلوم في حياته العملية والعلمية، والتكامل المعرفي خير كفيل لذلك لا سيّما مع تواصل العالم وتشابكه.

ثانيًا: بنية التداخل المعرفي:

إبداع العلوم واستقلالها وتكاملها في العصور المتقدمة من أبرز ما أنتجته الحضارة الإسلامية للبشرية، وهذا لم يقف

= وان محمد عزام، مجلة اللغة العربية للأبحاث التخصصية، العدد: (١)، المعهد العلمي للتدريب المتقدم والدراسات «معتمد»، ماليزيا.

(١) انظر: التكاملية في العقلانية العلمية الإسلامية، د. إدريس نغش، ضمن كتاب: التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية، ندوة دولية، نظمتها مؤسسة دار الحديث الحسنية، بالمملكة المغربية، في الرباط.

على علوم الوحي والعربية فحسب؛ بل امتدّ لكافة التخصصات الأخرى من إنسانية وعقلية، وهذا أمر مقرر في مظانه، وفي عصورنا المتعثِّرة لن يتقدّم المتأخر وفق ذلك النسق المختَرع، حتى يُصوِّب نظره نحو ذاته ومجتمعه وواقعه، حينها قد ينهض ويبني على أمجاده، ويعرف بيقين: كَمْ تَرَكَ الأول للآخِر!

وفي بيان علاقة هذه الفقرة بالموضوع أطرح التساؤل التالي، وهو: **لماذا نحتاج لاستقلال العلوم في موضوع التداخل والتكامل فيما بينها؟**

والجواب باختصار: لأن التكامل والتداخل فرع عن الاستقلال، ونتيجة عنه؛ فالتفرد المعرفي أحد أسس ومباني التداخل، والوجوه التي تتمايز بها العلوم كالموضوع، وغرض العلم هي إحدى نقاط الالتقاء أو الافتراق بين الفنون من جهة العموم والخصوص، فكلما كان التمايز بارزًا، والعلوم متباعدة كان التداخل أكثر تشويشًا وجدلًا وأظهر أثرًا (إن صدق وقوعه)؛ كالاتصال أو الانفصال بين الفلسفة والشريعة، وكلما كانت العلوم الشرعية في مطلع ظهورها وبزوغ فجرها كان التداخل أسهل وأوضح.

فبنية التداخل المعرفي وأساسه الفكري ـ باختصار ـ يعتمد على قاعدتين:

• **القاعدة الأولى**: هوية المعارف وتمايزها، بانسجامها وتقاطعها في ذهنية العالِم، وتفاوتها في ميادين العمل، سواء في الواقع المسطور أو المنظور، وسيتضح ذلك أكثر في البحث، مع الإشارة لتغاير العلوم، **فـ«الاستقلال» مفهوم مركزي للتداخل المعرفي، سواء كان إيجابيًّا أو سلبيًّا**، ومن هنا؛ فإن **هوية العلوم تتحدد بعنصرين**:

الأول: الخصوصية الذاتية للعلم، واستقلاله بالاسم، وهذا ينتج عنه العنصر. **الثاني: وهو التمايز عن غيره**، وبهذين العنصرين يمكن أن يتحقق التداخل والتكامل.

ولا يتوهم متوهم أن تفرد العلوم وتفاضلها فيما بينها يُضاد فكرة التداخل المعرفي من جهة منع تلاقي الأدنى بالأعلى؛ بل الأمر خلاف ذلك، وليس في العلم أدنى بإطلاق؛ فالتكامل ربما يكون أكثر معقولية حينما يقع بين الفاضل والمفضول، والتفاضل مبدأ وجودي كلي، شرعي وعقلي، وحُسْن التعامل معه في التناسق بين تلك الأمور؛ فذلك مما يُكسبها الجمال والتناغم، وتداخل المعارف ليس باستثناء من هذا المبدأ، فـ«العلوم في ذواتها كثيرة، وهي مع كثرتها متفاضلة، فإن علم العروض وعلم النحو وإن كانا فاضلين، فإنهما لن ينالا فضيلة الفقه الذي به يُتوصل إلى إظهار العبودية، ولا فضيلة الكلام الذي هو المجاهدة عن الدين باللسان، على أن خاصيّة التفاضل ليست بمقصورة على

العلوم؛ بل هي عامة للأشياء.. فإذن كل واحد من أبواب العلوم - وإن قلَّ خَطَره - فإنه في نفسه جليل الشأن رفيع المكان، وما الذل والنقيصة إلا في الجهل والغباوة»[1]؛ فالمحصّل أن الاستقلال والتفرد الموجب للتفاضل ليس حجابًا عن التداخل التكاملي بين التخصصات.

● **القاعدة الثانية**: شمولية العلوم الشرعية مع غيرها، وقوّة مصدرها: الوحي المعصوم الذي لا ريب فيه، وهيمنتها على الفكر والحياة؛ فهذه العلوم مستندها «لا يعرض الشك عليه، ولا يجوز السهو والغلط فيه، فأما العلوم الأخرى فليس واحد منها بحيث يقوى على أن يؤسس عليه علم الدين، أو يقضي على شيء من أبوابه»[2]؛ فالمبادئ الكلية لعلوم الدين تَفرض ذاتها مع أي إنتاج فكري أو عملي، مما يجعلها حاكمة على غيرها، سواء في مجالها العلمي القريب أو البعيد، وهذا سيظهر لاحقًا مع عدد من العلوم التي لها السيادة على غيرها، كأصول الدين واللغة والتفسير ونحوها، فبعض العلوم كالأب في ولايته مع الابن، فمهما استقل الولد عن والده، فسيظل هو المرجع له (فكرًا أو فعلًا) في بعض الاختيارات والرؤى، وهكذا العلوم الفرعية مع أسسها التي خرجت منها.

---

(١) الإعلام بمناقب الإسلام، أبو الحسن العامري (ص٩٥ - ٩٦).

(٢) المصدر السابق (ص١٠٢).

وهذه الفكرة حول «مركزية علوم الوحي في المجتمع المسلم»، ينبغي أن تؤخذ بوعي كبير في علاقتها بغيرها من العلوم الإنسانية والعقلية، فليس من العلم ولا الديانة التقليل من هذه الفنون الإنسانية، ولا تضييق مجالها، وتقليل أثرها، بفهوم لا تُدْرِكُ غورها، ولا تعرف ثمرتها، «فقد وضح لكل ذي حس مقيد (متزن)، وعقل متأيد، ورأي صحيح، وذكاء صريح، أن هذه العلوم كثيرة المنافع، عامة المصالح، حاضرة المرافق، وأن **الناس لو خلوا منها، وعروا عنها؛ لتبدد نظامهم، وانقطع قِوامهم، وكانوا نهبًا لكل يد، وحيارى طول الأبد**»[1]، وإثبات نفعها وضرورتها لقيام حياة البشر، واستخلافهم في الأرض وعمارتها = يكفي في قيمتها وأسلمتها، **دون تمطيط الكلام واجترار بما يُسمى: «مشاريع الأسلمة»**، فمِن الأولى صرف الجهود (العقلية والمالية والسياسية) في بناء ذات العلوم!

فإباحتها مع تَحقّق نفعها قضية محكمة لا جدل فيها، وهذا مسوغ علمي (عقلي وديني) في المحافظة عليها مِن البشر عمومًا (مسلمهم وكافرهم)، فهذه العلوم لو «أمعنا النظر

---

(١) المقابسات، أبو حيان التوحيدي (ص٩٩)، المقابسة (٢)، وكان سياق حديثه عن الطب، والهندسة، وعلم النجوم، وغيرها من العلوم العربية.

فيها نجدها ترجع لحفظ الأمور التي اتفقت الشرائع على وجوب المحافظة عليها، أعني: الدين، والبدن، والعرض، والمال»[١]، وقديمًا قال الإمام الغزالي رحمه الله (ت٥٠٥هـ): «ولا نظام للدين إلا بنظام الدنيا»، «ولا يتم الدين إلا بالدنيا»[٢]، ويقول الفيلسوف المتكلم أبو الحسن العامري رحمه الله (ت٣٨١هـ) عن عدد من هذه العلوم: «فأمَّا العدد؛ فإن الارتياض به والمهارة فيه تُنيفُ بالإنسان على أبواب ينغمس لها الفكر في اللذات العقلية.. وهو المحتكم إليه في المعاملات. وأمَّا الهندسة؛ فهي تتلو العدد في جلالة القدر وعِظم الخطر؛ بل هي أقرب إلى الإدراك لوقوعها تحت الأمثلة الحسية، وأوسع منه نفاذًا» ثم ذكر عدة شواهد من الواقع في أهمية علم الهندسة. وقال: «وأمَّا التنجيم؛ فهو ما لا ينكر شرفه» ثم ختم فقال: «**فهذه هي مجامع ما يُرتفق به من صناعة الرياضيين، وقد عُلم أنه ليس بينها وبين علوم المِليَّة (الدين) عِنادٌ ولا مضادة**»، وقال أيضًا الكلام ذاته في العلوم الطبيعية: «فهذه مجامع ما يُرتفق به من صناعة الطبيعيين، وقد عُلم أنه ليس بينها وبين العلوم المِليَّة عناد ولا مضادة»[٣]، فهذا تكامل أصيل بين العلوم، والوعي به يُغني

---

(١) أليس الصبح بقريب، ابن عاشور (ص٩٦).

(٢) إحياء علوم الدين (١/ ١٢، و١٧).

(٣) الإعلام بمناقب الإسلام، أبو الحسن العامري (٨٤ ـ ٨٨).

عن كثير من سكب المِداد، وإشغال الوقت بمعارك الأسلمة الوهمية.

• **وعلى هاتين القاعدتين** أساس آخر: وهو **المجتمع**، فجمال الحياة وتناغمها في التكامل بين كافة مكوناتها، ولا يلبي رغبات الناس سوى هذا النظر الكلي، والعلوم جميعًا ليست بمعزل عن ذلك، فهي لم تنشأ إلا لخدمة هذا الواقع المترامي وتنميته، «ومن تدبر تاريخ العلوم رأى أن لكل علم ثلاثة أدوار: فهو يبدأ بدرس حقائقه التي أفردته، فاعتُبر بها علمًا، ثم يؤدي هذا الدرس إلى الاكتساب والاستنباط، وما يتبعهما من تمحيص الحقائق الأولى، ثم ينتهي الاكتساب إلى الدور الذي يبلغ فيه العلم أن يكون جزءًا من أجزاء الوحدة العلمية؛ **فإن العلوم كلها دعامة للعمران يشد بعضها بعضًا**»[1]؛ فالمدنية تتأثر وتؤثِّر أيضًا في تدوين العلوم.

إن القضية ليست مجرد حديث ثقافي محض، أو ترصيف عَرَضي للكلام؛ بل حاجة إنسانية ملحّة، وضرورة واقعية؛ فالتكامل كمفهوم ونظرية والتداخل كأداة معرفية يعكسان حالة وجودية بين الأشياء المتباينة، واعترافًا بأهمية «التلاقي والتوفيق بين عناصر الوجود المتعددة، تَعدّدًا ينم عن واقع متنوع، يُترجم واقع الإقرار بالاختلاف»، فمسوغات

---

(١) تاريخ آداب العرب، الرافعي (٢/ ٣١٨).

الحديث عن التداخل والتكامل بمختلف صوره المادية والمعنوية، يقتضي القَبول للتنوع والاستقلال[1].

والسؤال المحوري في البحث ـ الذي ينبني على قيام العلم وفصله عن غيره ـ: هو ما المبادئ التي تُخوِّل قضايا معرفية محددة إلى الاستقلال، وإعلان ذاتها في علم خاص له وجوده وهويته؟

والجواب عن هذه القضية يتطلب تسويدًا لعدة أوراق بالمداد، ولكن أقول بإيجاز: إنَّ أبرز ما ذكره علماء التراث الشرعي حول ما تستقلّ به العلوم عن بعضها: **تمايز الموضوعات فيما بينها**.

وفي ذلك يقول التفتازاني رحمه الله (ت٧٩١هـ): «اتفقت كلمة القوم على أن **تمايز العلوم في أنفسها إنما هو بحسب تمايز الموضوعات**». ويقول: «فظهر أن الموضوع هو جهة وحدة مسائل العلم الواحد؛ نظرًا إلى ذاتها وإن عرضت لها جهات أُخَر كالتعريف والغاية، فإنه لا معنى لكون هذا علمًا وذاك علمًا آخر سوى أنه يبحث هذا عن أحوال شيء وذلك عن أحوال شيء آخر مغاير له بالذات أو بالاعتبار، فلا يكون

---

(١) انظر: إشكالية مفهوم التكامل المعرفي في الإسلام ـ بنيتها وتجلياتها، د. عبد المجيد الصغير، بتصرف، ضمن كتاب: التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية، ندوة دولية، نظمتها مؤسسة دار الحديث الحسنية، بالمملكة المغربية، الرباط.

تمايز العلوم في أنفسها وبالنظر إلى ذواتها إلا بحسب الموضوع، وإن كانت تتمايز عند الطالب بما لها من التعريفات والغايات ونحوهما»[1]، ويقول الزركشي رحمه الله (ت٧٩٤): «اختلاف الموضوع يوجب اختلاف العلم»[2]؛ فالتفرد في الموضوع؛ يعني: المغايرة بين العِلمين، وهذا من أبرز المبادئ والأسس التي تفترق بها الفنون فيما بينها قديمًا وحديثًا[3].

ثالثًا: بوادر التمايز بين العلوم:

إن المنهجية السابقة التي تفصل بين العلوم عن طريق الموضوع، ظهرت أماراتها مبكرًا في التاريخ الإسلامي، مع ما يتبعها من التدوين وتقسيم الفنون، والشواهد على ذلك متعددة، ولكن سأشير لشيء منها من خلال حبر الأمة وترجمان القرآن الكريم ابن عباس رضي الله عنهما (ت٦٨هـ).

ففي أسامي العلوم وتمايزها رُوي عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة رحمه الله (ت٩٨هـ) أن ابن عباس رضي الله عنهما: «كان يجلس يومًا ما يذكر فيه إلا **الفقه**، ويومًا **التأويل**، ويومًا **للمغازي**، ويومًا **الشعر**، ويومًا **أيام العرب**، وما رأيت عالمًا

---

(١) شرح المقاصد في علم الكلام (١/ ١٦٧ ـ ١٦٩).

(٢) البحر المحيط (١/ ٣٢).

(٣) هناك عدة نظريات ونقاشات حول مبادئ: «علمية العلوم» ليس هذا محل عرضها، وكتبت في ذلك رؤية خاصة ستُنشر لاحقًا بإذن الله.

قط جلس إليه إلا خضع له، وما رأيت سائلًا قط سأله إلا وجد عنده علمًا»[1].

وقال عطاء بن أبي رباح رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت١١٥هـ): «ما رأيت مجلسًا قط أكرم من مجلس ابن عباس أكثر فقهًا، ولا أعظم جفنةً، **أصحاب القرآن** عنده يسألونه، **وأصحاب العربية** عنده يسألونه، **وأصحاب الشعر** عنده يسألونه، فكلهم يصدر في رأي واسع»[2].

وقال عمرو بن دينار رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت١٢٦هـ): «ما رأيت مجلسًا أجمع لكل خير من مجلس ابن عباس **لحلال وحرام، وتفسير القرآن**»[3].

وفي فكرة التخصص العلمي الدقيق نُقل عن سعيد بن جبير رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٩٥هـ) أنه كان يعقد مقارنة بينه وبين ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا (ت٧٣هـ)، وهو مِمَّن أخذ عن الاثنين، فيقول: «كان **ابن عمر حسن السَّرد للرِّواية** عن النبي ﷺ، **ولم يبلغ في الفقه والتفسير شأو ابن عباس**»[4].

وفي أهمية علوم العرب قال ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا (ت٦٨هـ):

---

(١) الطبقات الكبرى، طبعة دار صادر (٢/ ٣٦٨).

(٢) الزهد والرقائق لابن المبارك والزهد لنعيم بن حماد (١/ ٤١٤).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ١٨٦).

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (١/ ١٨٥).

«الشعر ديوان العرب، هو أول علم العرب. عليكم بشعر الجاهلية وشعر الحجاز»[1].

وفي أهمية الكتابة وتقييد العلم قال ابن أبي مليكة (ت١١٧هـ): رأيت مجاهدًا يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن، ومعه ألواحه، فيقول له ابن عباس: «اكتب»، قال: حتى سأله عن التفسير كله[2]. وهذا الاهتمام بالتقييد في مدرسة ابن عباس رضي الله عنهما كان له الدور الفاعل في التصنيف العلمي، فكان شيخ الحرم المكي ابن جريج رحمه الله (ت١٥٠هـ) كما يقال: أوّل مَن دوَّن العلمَ بمكة (شرفها الله)[3].

وهنا عدة قضايا جوهرية تظهر من خلال هذه الشواهد النفيسة:

■ **أولها: تمايز العلوم في الحضارة الإسلامية كان في فترة متقدمة من التاريخ،** فَعِلم التفسير كان متمايزًا عن الحديث، والحديث عن الفقه، والمغازي عن العربية وهكذا، وتبعًا لذلك ظهر المدقق في كلِّ علم من هذه العلوم، وهذا له دلالات متعددة لمؤرخي العلوم والأفكار في تطور المعرفة، ومعايير التفكير العلمي، ورصد آلياته وأدواته.

---

(١) تهذيب الآثار مسند عمر (٢/ ٦٣٧).

(٢) تفسير الطبري، طبعة شاكر (١/ ٩٠).

(٣) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٣٥٧)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٦/ ٣٢٦).

■ **ثانيها: الإشارة لفلسفة «علميّة العلوم» عند هؤلاء**، بمعنى: لو نُدقِّق النظر في هذه الآثار وغيرها، قد نتوصل لملامح الأسس اللازمة لعلمية هذا العلم أو ذاك، وانفراده عن غيره.

■ **ثالثها**: من المسائل اللطيفة عند ابن عباس (ت٦٨هـ) وأتباعه: **الإشارة لتصنيف العلوم**، وهي من أكثر القضايا في تاريخ العلوم التي تنوّعت فيها الآراء ولا تزال، وذلك يُتلمَّس في قوله: «الشعر ديوان العرب، هو أول علم العرب»، ولو جمعنا هذا القول مع الأقوال الأخرى التي ورد فيها تعداد العلوم الدينية كالفقه والتفسير والمغازي، لأمكننا أن نخرج بالتصنيف التالي:

أ ـ علوم عربية: إنسانية المصدر، وذلك نحو الشعر والخطابة والنجوم وغيرها[١].

ب ـ وعلوم دينية: ربانية الأصل، مثل: التفسير والحديث ونحوهما كما سبق.

وهذا التصنيف ربما لاحظه أحد الأوائل الذين أشاروا لهذه القضية بوضوح، وهو والد النعمان بن عبد السلام ابن حبيب رحمهم الله في تصنيفه للعلوم، حين رَوَى عنه ابنه

(١) العلوم الخاصة التي عُرف بها العرب، أحصاها ابن قتيبة في كتابه: فضل العرب والتنبيه على علومها (ص١٢٢) وما بعدها.

النعمان (ت١٨٣هـ، وقيل: ١٧٠هـ)، قال: حدثني شيخ ثقة (يعني: أباه)، قال: «العلم علمان: علم الدين، وعلم العربية، وسائره علاوة، فإن أحسنه رجل فحسن، وإن لم يحسنه لم يضر»[1]، فهذا من الحسن في الدراسة التاريخية لمسألة تصنيف العلوم ومأخذها، والبعد الشرعي/القيمي ظاهر في هذا التقسيم.

وفكرة تصنيف العلوم وتقسيمها من الموضوعات ذات الارتباط القوي بالتكامل والتداخل المعرفي؛ فالعلماء الذين صنفوا المعارف (وهم كُثر)، لهم عدة اعتبارات لهذا التصنيف، وفي جُلِّ هذا الفرز يَضعون التكامل المعرفي في دائرة النظر للعلوم[2].

■ **رابعها: هذه الأقوال أيضا تَظهر فيها مسألة أخرى، ألا وهي: بوادر التدوين العلمي، وهذا زمن متقدِّم جدًّا لمثل هذه القضية.**

وليس المراد مجرد التقييد والكتابة فحسب، فهذا كان موجودًا ـ وإن قلَّ ـ في زمن التشريع ككتابة القرآن الكريم وبعض الحديث، ولكن المراد هنا: بدايات «التدوين العلمي» المقنن، والشامل لعلم خاصٍّ بعينه، وأنت إذا جمعتَ بين هذا

(١) طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (٢/ ١٥).

(٢) وهذا الفكرة لها موضع آخر، وبحث مستقل.

التدوين، والتمايز العلمي السابق للعلوم كفنون مستقلة، لها هويتها الوجودية والاسمية = تأكد لك نوعية هذا التدوين وقيمته، إضافة لشموله للنص القرآني، وبروزه كعمل علمي ذي شأن، وهذا تَعزز كثيرًا بأمثلة متعددة لبعض التابعين الذين دوَّنوا التفسير قصدًا، إمَّا ابتداء من أنفسهم، أو طلبًا من غيرهم، كما رُوي عن التدوين الرَّسمي للسنة في آخر خلافة عمر بن عبد العزيز رحمه الله (ت١٠١هـ) حين أمر بذلك الإمام الزّهري رحمه الله (ت١٢٤هـ)[١]، وكذلك تدوين التفسير بطلب الخليفة عبد الملك بن مروان (ت٨٦هـ) من سعيد بن جبير (ت٩٥هـ)[٢] رحم الله الجميع، وهذا يوضح أيضًا دور السياسي في العلم، وثقافة الحاكم، واهتمامه بالمعرفة، وسيظهر أثر هذا التدوين المبكر مع مقاتل بن سليمان رحمه الله (ت١٥٠هـ) صاحب أول تفسير يصل إلينا للقرآن الكريم مطبوعًا وكاملًا!

---

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله ـ مؤسسة الريان (١/ ١٥٥).

(٢) انظر: تفسير التابعين، الدكتور محمد الخضيري (١/ ٤١٥).

المبحث الأول

حجم الوعي بالتداخل المعرفي وإشكالياتهِ

تداوُل الإشكالية بين العلماء في عدة مناسبات، وتخصيصها بالتأليف، ومعالجتها، وسبرها في مسائل العلوم = كل ذلك وغيره يؤكد لك قيمتها، وإدراك علماء الدين واللغة لها، وتظهر دلائل الإدراك في كافة مضامين البحث، ولكن أكثرها يتجلّى في مطلبين:

الأول: التداخل بين النقد والتحرير، وسأعرض فيه عدة نماذج وأمثلة تُثبت حجم الوعي بالتداخل المعرفي عند العلماء كالباقلاني ومكي بن أبي طالب وغيرهم، وظهور تلك العلاقة بجلاء في بعض العلوم كأصول الدين والتفسير.

وأمَّا **المطلب الثاني**؛ فهو حول التأليف عن الإشكالية وأثرها على التدوين، وتناولتُ فيه عدة أفكار تتصل بالبحث كبدايات التدوين، وهل لذلك علاقة بالتداخل المعرفي؟ ثم تعيين العلماء الذين خصوا القضية بالتأليف والدراسة.

المطلب الأول

التداخل بين النقد والتحرير

المُساءَلة والتقرير للقضية قدر زائد على حضورها في الأذهان، والمرء في الجملة لا يتتبع ويفحص، إلا ما كان عنده في حيز الاهتمام؛ فالنقد والتقييم من كمال الوعي بالأمر، ومن ذلك هذه الفكرة: التداخل بين العلوم وتكاملها؛ فالعلماء أثناء التدوين يتعرضون لعدة مسائل مشتركة بين العلوم، فيتناولون إشكالية تداخلها بالضبط والتحرير، وإلى أي علم تنتمي؟ ومن شواهد ذلك ـ عند بعض العلماء ـ ما يلي:

١ ـ استيعاب أبي بكر الباقلاني للإشكالية:

فهو من أوائل الذين أشاروا لقضية التداخل بين العلوم الشرعية وما يعتريها عبر بوابة علم أصول الفقه، ولا بد أنْ تعلم أن الإمام الباقلاني (ت٤٠٣هـ) تناول أطروحته في هذا الأمر عرضًا في كتاب يُعدّ مِن أوائل الموسوعات في فنه وأهمها، فلم يسبقه مما وصل إلينا سوى الإمامين الكبيرين: الشافعي (ت٢٠٤هـ) والجصاص (ت٣٧٠هـ) رحمهم الله، وللأخير إشارة عابرة ربما يؤخذ منها وعيه بالفكرة؛ وذلك

حين يقول تنبيهًا للقارئ على ذكر مسألة ضمن علم أصول الفقه: «باب معاني حروف العطف وغيرها: هذا الباب مما يحتاج إلى ذكره في تعريف حكم الألفاظ المعطوف بعضها على بعض، وما تدخل عليه الأدوات التي تتغير فائدة الكلام بدخولها عليه»[1]، فتصدير كلامه بهذا المسوغ في هذا الباب خاصة دون غيره يفيد بأن الجصاص كان مُدرِكًا إلى انتماء هذه المسألة إلى علم آخر، وأنَّ سببًا ما اقتضى جلبها لعلم أصول الفقه، وهذا ملحظ يؤكد تيقّظ السابقين بالقضية، وحسن إدارتها مِن زمن متقدم! وسيأتي الدور الكبير لفيلسوف اللغة ابن جني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٣٩٢هـ) في هذه المسألة ضمن علوم اللغة، وهو زمنيًا قريب من الجصاص، ومتقدم على الباقلاني رحم الله الجميع.

يقول الباقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ في سياق كلامه عن مسألة خلافية من مسائل أصول الفقه: «قد تَقَصَّينا نقضها في كتب أصول الديانات.. ويخرجنا الشروع فيه عن غرض الكتاب، وربما لا يكاد يبلغ الفقيه إليها»[2]، وقال في سياق آخر: «ومن قال إنما يُعلم حكم الحظر والإباحة من جهة العقل لا يجعل الكلام في هذا الباب من أصول الفقه، والأولى أن يكون من

---

(١) الفصول في الأصول (١/ ٨٣).

(٢) التقريب والإرشاد، أبو بكر الباقلاني (١/ ٢٦٤).

أصوله»[١]، ثم ذكر في موضع آخر دليله ووجه إدراج هذا الموضوع ضمن مباحث أصول الفقه[٢]، وقال في بيان مبحث صفة المفتي والمستفتي وتقرير أنه من أصول الفقه: «وإنما صار القول في صفة المفتي والمستفتي من أصول الفقه؛ لأجل أن فتواه للعامي دليلٌ على وجوب الأخذ به في حال، وجوازه في حال، فصارت فتواه للعامي بمثابة النصوص والإجماعات»[٣].

إن هذه النصوص من الإمام الباقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ تؤكد على الاستيعاب الكامل لدى جمهور العلماء السابقين بظاهرة التداخل بين العلوم، وحلِّ ألغازها؛ **لأن الإمام هنا يتحدث عن أمر شائع، والخلاف فيه ثابت كما يُقرر، فهو يتكلم عن مسائل علمية تنازعها أرباب العلوم**، فمن هذه المسائل:

- الحظر والإباحة من جهة العقل، فبعض المخالفين الذين أبهمهم المؤلف قالوا: لا تندرج هذه المسألة في علم الأصول، ولعله استند في هذا الحكم لأصل المسألة العقلي؛ فالعقليات في الجملة عند البعض تُعدّ من مسائل علم الكلام، والمؤلف يرى أنها خلاف ذلك بالدليل الذي ساقه.

- مسألة صفة المفتي والمستفتي، وهنا لم يُشر الإمام

---

(١) المصدر السابق، (١/ ٣١١).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٣١٥).

(٣) المصدر السابق، (١/ ٣١٤).

لمخالف بعينه، ولكنه ـ ضِمنًا ـ ربما قصد أن هناك مَن يُشكك في كونها من علم أصول الفقه، وهذا يعني: أنها قد تكون من علم آخر كالفقه مثلًا، أو أن المؤلف أراد التأكيد على أن هذه المسألة من صميم علم أصول الفقه، وليست من مُلَحِه، وهذا القول شاع عند بعض الأصوليين الذين يرون أن مباحث الأحكام والمفتي والمستفتي من التوابع، وتتمات علم الأصول[1]، فلعلَّ الباقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ يرد على هؤلاء في عصره، وفي الجملة لا بد أن يكون ثمت باعث للمؤلف على ذكر هذه المسألة، وتحقيق أنها من أصول الفقه.

■ وفي نصوص المؤلف عمومًا يظهر إدراكه للقضية، وتداولها في عصره، وهذا يعني عدة أمور، منها:

ـ التأكيد على قبول فكرة الاشتراك بين العلوم في عدد من المسائل.

ـ أن تفاصيل هذه المسائل قد تختص بعلم دون علم، بمعنى أن التداخل بين العلوم له ضوابط وأحكام لا بد من التقيد بها، وإلا كان سلبيًّا، فلا يسوغ نقل المسألة من علم إلى علم بلا موجب.

ـ أن غرض بعض العلوم لا يناسبه التفصيل لكل المسائل التي تتضمنه؛ لأن ذلك ربما يَضر بالمتلقي؛

(١) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (١/ ٢٤).

فالباقلاني يذكر أن حاجة الفقيه لا تبلغ هذه المسألة؛ لذلك ترك تفصيلها في أصول الفقه إلى عِلم آخر هو أليق بها. وهذا من مشتبهات التداخل التي لها أثر جوهري في التعليم. وهي مما أضر ببعض العلوم كأصول الفقه، فحين اصطبغ وتلوّن بلغة ومصطلحات علم الكلام والمنطق اللذيْن قد ينفر عنهما البعض = انعكس هذا على العلم والرَّاغبين فيه، والأمثلة متعددة في ذلك ومتداولة، كما ظهر في كتب عدد من كبار علماء الأصول؛ كالفخر الرازي (ت٦٠٦هـ)، وسيف الدين الآمدي (ت٦٣١هـ)، وجمال الدين ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) وغيرهم، رحم الله الجميع.

٢ ـ جدلية الحُكم على التداخل:

الحكم على التداخل المعرفي بأنه سلبي أو إيجابي من أدق الإشكاليات احتجابًا في هذه القضية، فهو من المشتبهات التي يكثر فيها النزاع، وترتبك الآراء، وفي الأزمنة المعاصرة تم تسليط أكثر الضوء على الجانب السلبي لفكرة التداخل بين عدد من العلوم، مما أساء النظر عمومًا إلى موضوع العلاقات بين المعارف، وجملة من المتقدمين كانوا أوسع أفقًا في ذلك، وأبعد نظرًا؛ لأنهم كانوا يُحذِّرون من الاختلاط السلبي بين العلوم، وفي ذات المجال يُقررون أن مِن العلوم ما يكون (بالنظر إلى ذهنية المتلقي) أكثر إفادة وعمقًا وتصورًا حين

ينضمّ إلى غيره، سواء بين علوم الوحي والعربية، أو بينها وبين العلوم العقلية والإنسانية، وفي بعض المدارس والبيئات شأن العلاقة في الثانية أكثر خطبًا من الأولى، والموضوع بحاجة لكثير من التوازن والهدوء، دون الإلغاء المطلق، أو جحد الفائدة بالكلية من هذا التداخل أو ذاك؛ فالعلاقة ليست وجهًا واحدًا؛ بل لها صور وأشكال لا بد من تمييزها وفهمها أولًا قبل الحكم الانطباعي غير الدقيق.

ومن نصوص العلماء المتقدمة في معالجة هذا الأمر ما سطَّره أبو الحسين البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٤٣٦هـ) حين قال: «فأحببت أن أؤلف كتابًا مرتَّبة أبوابه غير مكررة، وأعْدِل فيه عن ذكر ما لا يليق بأصول الفقه من دقيق الكلام؛ إذ كان ذلك من علم آخر، لا يجوز خلطه بهذا العلم»[(١)].

إن أبا الحسين رَحِمَهُ ٱللَّهُ المتكلم يشير هنا للتداخل السلبي بين علمين مستقلين، وموجب حكمه في الرد (كما يظهر) هو في مسائل علم الكلام الدقيقة التي لا تليق بعلم أصول الفقه، فهو لم يرفض فكرة التداخل بإطلاق؛ لأنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان ممن مارسه، فأدخل شيئًا من علم الكلام في أصول الفقه، ولكنه يُنبه لإدراك الحدود بين العلوم المشترَكة، ويسعى لضبط العلم وتنقيته من دقيق المسائل الدخيلة إليه، وهذا من أوجه التجديد في علم الأصول المتزامنة مع التأليف.

---

(١) المعتمد في أصول الفقه (١/ ٧).

وفي مقام مغاير ومجال علمي آخر حول الفطنة بهذه القضية وإنعام النظر فيها، قال مكي بنْ أبي طالب رحمه الله (ت٤٣٧هـ) في سياق كلامه حول الخلاف في الأخذ بشرع من قبلنا: «وعن هذا (قَوْلٌ ذكره في المسألة) أجوبة يطول ذكرها، ليست من هذا العلم (الناسخ والمنسوخ)، سنذكرها في غير هذا الكتاب إن شاء الله. وهذه المعاني من الأصول لها مواضع يُتقصّى الكلام فيها، ويُبيّن في غير هذا الكتاب»[١]، فمكي زمَّ نفسه، وأضرب صفحًا عن الاستطراد، الذي يُعدّ من مسببات تفاقم هذا الموضوع، فقد راعى رحمه الله حق العلم الذي يخوض فيه، ولم يُقحم غيره فيه لا سلبًا ولا إيجابًا، وعلم الناسخ والمنسوخ الذي يتكلم عنه من علوم القرآن الكريم التي استقلّت مبكرًا[٢]، وهو من الموضوعات التي اشتركت فيها العلوم كثيرًا، وتناقلت فروعه ومسائله، ممّا كان سببًا لوصف بعضها بالتداخل السلبي كما سيأتي.

---

(١) الايضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، مكي بن أبي طالب القيسي (ص١٧٤)، وانظر: أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، الدكتور مساعد الطيار (ص١٣٩).

(٢) من العلماء الذين نُقلت عنهم رسائل في هذا الموضوع: قتادة بن دعامة السدوسي، (ت١١٧هـ)، وابن شهاب الزهري (ت١٢٤هـ)، ومحمد بن السائب الكلبي (ت١٤٦هـ)، ومقاتل بن سليمان، (ت١٥٠هـ) رحم الله الجميع.

بين أصول الدين وأصول الفقه:

إن موضوع نقد الأثر السلبي بين العلوم وتفكيكه طويل الذيل وعميق النزاع، ولهذا سيظل من المشتبهات غير المحكمة بين الباحثين، وبخاصة بين عدد من العلوم، كعلم الكلام/أصول الدين مع أصول الفقه، فهو جدل كثير الدوران عند المتقدمين من الأصوليين ومَن بعدهم؛ بل غدا المتكلمون مدرسة مستقلة وطريقة مميزة قائمة بذاتها في بناء علم الأصول، قال علاء الدين السمرقندي الحنفي رحمه الله (ت٥٣٩هـ): «إن علم أصول الفقه والأحكام فرعٌ لعلم أصول الكلام، والفرع ما تفرَّع من أصله، وما لم يتفرع منه فليس من نسله، فكان من الضرورة: أن يقع التصنيف في هذا الباب على اعتقاد مصنف الكتاب»[1].

وبموجب هذا التفريع البنائي جعل أئمة الأصول علمَ الكلام مما يُستمد منه ويَستند عليه أصول الفقه، من جهة أن الحجة والبرهان للأحكام تتأصَّل من قول الله تبارك وتعالى، وهذا مما له الصدارة في التأسيس[2]، فـ«أصول الدين» من هذه الجهة ليست مصدرًا لأصول الفقه فقط؛ بل لجميع العلوم الشرعية؛

---

(١) ميزان الأصول في نتائج العقول (١/ ٩٧).

(٢) انظر: البرهان، الجويني (١/ ٧٨ ـ ٧٩)، والوصول إلى الأصول، ابن برهان (١/ ٥٦).

لتوقف ثبوتها واعتبارها على حاكمية المشرّع[1]، قال الإمام الغزالي رحمه الله (ت٥٠٥هـ): «فالعلم الكلي من العلوم الدينية: هو الكلام، وسائر العلوم من الفقه وأصوله والحديث والتفسير علومٌ جزئية»، ثم ذكر وجه استمداد هذه العلوم وعلاقتها بعلم الكلام، فقال: «فإذًا؛ الكلام هو المتكفّل بإثبات مبادئ العلوم الدينية كلها، فهي جزئية بالإضافة إلى الكلام. فالكلام هو العلم الأعلى في الرتبة؛ إذ منه النزول إلى هذه الجزئيات»[2].

وهؤلاء العلماء من أصول الفقه وأصول الدين - مع قولهم بالتداخل التكاملي بين العلمين إلا أنهم - نصّوا على تخطئة شمولية هذا المزج لكافة المسائل؛ لأنه يجلب الضجر والمَلَل، ويجعل الحدود بين الفنون بلا معنى[3]، وبعضهم يجعل هذه المقدمات الكلامية في أصول الفقه من قبيل البدهيَّات؛ لذلك أهمل ذكرها، وإن صرَّح بتوقف الأصول عليها كالإمام الأصولي والمتكلم عضد الملة والدين الإيجي رحمه الله (ت٧٥٦هـ)، كما نص عليه الإمام التفتازاني رحمه الله (ت٧٩١هـ) في حاشيته على شرح العضد لمختصر

---

(١) انظر: الصلة بين أصول الفقه وعلم الكلام، أحمد حلمي حرب (ص١٠٤).

(٢) المستصفى، الغزالي (١/٣٦، و٣٨).

(٣) انظر: المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين البصري (١/٧)، والوصول إلى الأصول، ابن برهان (١/٥٦).

المنتهى[1].

فهذا اتجاه شائع لبعض أئمة أصول الفقه، يؤصِّلون بعمق وعقلانية لهذا التداخل؛ بل يرى بعضهم أنه من الضرورة؛ لذلك فإن وصفه بالسلبية المطلقة لا يصح أن يكون ضربة لازب؛ فالاعتقاد هو الذي يُشكِّل النظر ونمط التفكير، وأصول الفقه وغيره من العلوم فرع مترتب عليه، ولا يلزم من هذا التراتب أن يكون سلبيًا بإطلاق[2].

وإن كان أيضًا بعض الفقهاء يرفضون هذا الترابط البنائي بين العلمين، ولا يرونه لازمًا، ومن الذين شَنَّعوا على المتكلمين بشدة في هذا الموضوع الإمام السمعاني رحمه الله (ت٤٨٩هـ) حين قال: «وما زلت طول أيامي أطالع تصانيف الأصحاب في هذا الباب (أصول الفقه) وتصانيف غيرهم، فرأيت أكثرهم قد قنع بظاهر من الكلام، ورائق من العبارة، ولم يداخل حقيقة الأصول على ما يوافق معاني الفقه، ورأيت بعضهم قد أوغل وحلّل وداخل، غير أنه حاد عن محجة الفقهاء في كثير من المسائل، وسلك طريق المتكلمين

---

(١) انظر: حاشية التفتازاني (١/٣٨)، وراجع: الصلة بين أصول الفقه وعلم الكلام، أحمد حلمي حرب (ص١٠٨).

(٢) هذه المسألة العميقة في قضية التداخل المعرفي، درسها بجدارة، الأستاذ ياسر المطرفي في كتابه: العقائدية وتفسير النص القرآني، راجع مثلًا (ص٢٢ ـ ٤٠)، والكتاب كله مهم في تجلية أثر المعتقد أيًّا كان على نظام التفكير واشتغاله.

الذين هم أجانب عن الفقه ومعانيه؛ بل لا قبيل لهم فيه ولا دبير، ولا نقير ولا قطمير!!»[1]، فهناك عدد كبير من علماء أصول الفقه، «تتوافر دواعيهم على المنطق والفلسفة والكلام، فيتسلطون به على أصول الفقه، إما عن قصد، أو استتباع لتلك العلوم العقلية، ولهذا جاء كلامهم فيه عَريًا عن الشواهد الفقهية، المقربة للفهم على المشتغلين، ممزوجًا بالفلسفة، حتى إن بعضهم تكلف إلحاق المنطق بأوائل كتب أصول الفقه، لغلبته عليه، واحتج بأنَّه من مواده»[2].

فهذا اتجاه مغاير للأول، وعليه أئمة وعلماء، والسابق كذلك، ولكل من الاتجاهين مساوئ ومحاسن، وكلاهما يخضعان للمساءلة والتمحيص عند مؤرخ العلوم، فليس الحق والصواب مختصين باتجاه معيّن دون غيره؛ فالتداخل لديهم (هؤلاء، وهؤلاء) ليس تلفيقًا عبثيًا بلا معنى، والقول بأنهم أجانب عن الأصول والفقه مطلقًا ليس بدقيق، فلا الواقع العلمي يُثبته، ولا التاريخي! فمن العِزَّة بمكان أن يتجاسر المرء على مثل مقام الإمام الجويني رحمه الله مُحرِّر المذهب الشافعي، وعمدة الأئمة في التصنيف والتفريع في كتابه الفذ: «نهاية المطلب» ويُقْصيه من الفقه بحجة أنه متكلِّم؟!

والموقف من المتكلمين عمومًا بحاجة لكثير من

---

(١) قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٥ ـ ٦).

(٢) شرح مختصر الروضة للطوفي (٣/ ٣٧ ـ ٣٨).

التفصيل والتؤدة والأناة، وخبرة باطنة (ليست ظاهرة/ صراعية، ولا تقليدية/ انطباعية)، فلا بد من التدقيق في ملابسات علمهم، واعتبار موجب نشأته، وأغراضه، وعمق دفاعهم عن شرائع الدين والقرآن الكريم، وصدق ديانتهم، وغير ذلك؛ فالاضطراب لم يأتهم من عفو الخاطر؛ بل من قضايا شائكة تحار معها العقول، وتلتبس فيها الأدلة[1].

وفي مثل هذه القضايا التي تَكثُر في البيئات العلمية لا بد من التذكير بـ«قيم العلم» و«أدبيات البحث»؛ كالتأكيد بأن للمجتمع حق المعرفة، وللمسألة العلمية كذلك حق البيان، وللعالِم الذي تأوَّل فأخطأ أيضًا حقّ المبادرة والاجتهاد، فمجمل هذه الحقوق يجب مراعاتها بعدل، وهي لا تتعارض، ولا يُسقط بعضها بعضًا، والعاجز مَن أتبع نفسه هواها، وخاض في الأعراض دون استفصال أو وجه حقٍّ معتبر.

فالمحصّل أن منهج القدح دومًا للأصوليين ولعلمهم وهجره؛ بسبب هذا التداخل المعرفي لعلم الكلام/ أصول الدين مع علم أصول الفقه ليس بالسبيل الأمثل، ولا تخطئتهم عمومًا بالمسلك الأقوم[2].

---

(١) انظر: الإعلام بمناقب الإسلام، أبو الحسن العامري (ص١١٠) وما بعدها، فقد ذكر قولًا مقاربًا في المتكلمين بمحاسنهم ومساوئهم.

(٢) البحوث والرسائل حول تداخل أصول الفقه وعلم الكلام، أصول الدين كثيرة =

والإمام السمعاني نفسه رَحِمَهُ اللهُ وغيره من الفقهاء أدخلوا في أصول الفقه ما ليس منه، وإن كان هو ذاته مُقِلاً، فقد كان من العلماء الأصوليين الذين لهم الدور الأكبر في المحافظة على الحدود الفاصلة بين العلوم، ومراعاة أرباب التخصصات، كما ظهر ذلك جليًا في مباحث الأخبار والسُّنَّة التي اشترك فيها علمًا: أصول الفقه، ومصطلح الحديث، فهو **يقول عن أحد الأصوليين، مراعيًا حقَّه في تخصصه العلمي، ومُنبِّهًا على ما لم يُتقنه في العلوم الأخرى**: «وإن كان قد أُعطيَ حَظّاً من الغوص في معاني الفقه على طريقة اختارها لنفسه، **ولكن لم يكن من رجال صنعة الحديث ونقد الرِّجال**، وإنما كان غاية أمره الجدال والظفر بطرق من معاني الفقه لو صحت أصوله التي يبنى عليها مذهبه»[1]، فمقام أرباب

= ومتعددة، ومختلفة التوجهات والأغراض، بعضها عام، والبعض خاص بمسألة معينة بين العلمين، فمِن أجودها عمومًا: علاقة علم أصول الفقه بعلم الكلام، الدكتور محمد الشتيوي، وكذلك الجزء النظري في بحث: الصلة بين أصول الفقه وعلم الكلام، أحمد حلمي حرب.

(١) انظر: قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٣٦٩)، و(١/ ٣٥٤)، ومسألة تأثر مصطلح الحديث بأصول الفقه. عالجها أيضًا، الأستاذ الدكتور الشريف حاتم العوني في كتابه: المنهج المقترح لفهم المصطلح ـ دراسة تأريخية تأصيلية لمصطلح الحديث (ص٨٥) وما يليها، **وأستاذنا (سلمه الله) ناقش جانبًا مهمًا، ومشْكِلا في بحث التداخل المعرفي: وهو مصطلح: المتواتر، فهذا المصطلح كثير التجوال في العلوم مثل: أصول الفقه، والمصطلح، واللغة، والقراءات، فحقَّق الشيخ بإحكام أنه اجتُلب من علم الأصول إلى علم المصطلح، ثم بيَّن أثر ذلك على علوم الحديث والسنة.**

التخصصات الأخرى حقهم في الحفاظ على جهدهم، وتقدير رأيهم فيما أفنوا أعمارهم فيه، وهذا لا يُلغي المشاركة والبحث، ولا تغليطهم إن أخطؤوا أحيانًا، كما يأتي التأكيد على ذلك في الفقرة التالية:

٣ ـ ظاهرة التخصص والتفنّن وإشكالياتها:

هذه الظاهرة من الإشكاليات العميقة التي تتصل بقضية التداخل المعرفي سلبًا أو إيجابًا، والوعي بها من الأهمية بمكان في موضوع البحث، وفي ابتداء هذا المحور أنبِّه إلى أنَّ ضرورة التكامل بين العلوم والتفنن فيها لا يعني إلغاء الحدود فيما بينها، وخَلْط بعضها ببعض بأدنى مناسبة، ولا يُفهَم في هذا السياق أنني أصوِّب عدم المشاركة في باقي العلوم، أو أدعو إلى التحجير على العقول والاكتفاء بالتخصص فقط؛ بل إنَّ التكامل الممكن في العالِم مطْلب محمود، والجهل معيب ببعض التخصصات، فـ«ليأخذ من كل علم بنصيب، ومقدار ذلك معرفته بأعراض ذلك العلم فقط، ثم يأخذ مما به ضرورة إلى ما لا بد له منه.. ثم يعتمد العلم الذي يسبق فيه بطبعه وبقلبه وبحيلته، فيستكثر منه ما أمكنه، فربما كان ذلك منه في علمين أو ثلاثة أو أكثر، على قدر زكاء فهمه، وقوة طبعه، وحضور خاطره، وإكبابه على

الطلب، وكل ذلك بتيسير الله تعالى»[1].

فالمتفنن أو «الأديب» كما يُعبِّر الأوائل يَحسُن به أن يراعي أرباب التخصصات عند الخوض في دقائقها، وعدم ذلك مما يقبح بالمرء، وتقدير المتخصص في فنه كمال وإنصاف، فمن ذلك ما ذكره السرخسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٤٩٠هـ) صاحب كتاب المبسوط في أثناء شرحه لكتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت١٨٩هـ)، قال: «اعلم بأن أدق مسائل هذا الكتاب وألطفها في أبواب الأمان، فقد جمع بين دقائق علم النحو، ودقائق أصول الفقه، وكان شاور فيها علي بن حمزة الكسائي رحمه الله تعالى، فإنه كان ابن خالته، وكان مقدمًا في علم النحو»[2].

والمرء مهما بلغ من الحرص والاجتهاد لا يمكنه أن يبلغ غاية العلم الواحد، فكيف بعدد من العلوم، قال أبو هلال العسكري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت بعد ٣٩٥هـ): «ومن أراد أن يعلم كل شيء، فينبغي لأهله أن يداووه، فإن ذلك إنما تصور له لشيء اعتراه»[3]، وقال محمد بن يزيد المبرد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٢٨٦هـ): «ينبغي لمن يحب العلم أن يَفتنَّ في كل ما يقدر

---

(١) رسائل ابن حزم (٤/ ٧٧ ـ ٧٨).

(٢) شرح السير الكبير (١/ ٢٥٢)، وانظر: مقالات الدكتور محمود الطناحي (٢/ ٤٣٩).

(٣) الحث على طلب العلم والاجتهاد في جمعه (ص٧٠).

عليه من العلوم؛ إلا أنه يكون منفردًا غالبًا عليه منها علم يقصده ويبالغ فيه»[1]، فحب المشاركة في العلوم ومزجها ببعضها لا بد أن يكون بقدر، وإلا فسيكون ذلك مؤشرًا بارزًا على ضعف التدقيق في المعارف وتحريرها.

فمن هنا يعد من أدبيات العلم: احترام التخصص، وللعلماء في ذلك عدة أمثلة، وذلك في مناسبات مختلفة، ففي قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾﴾ [البقرة: ١٠٦]. ذكر أبو حيان الأندلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٧٤٥هـ) في تفسيره ما يدل على وعيه بتداخل العلوم وتخصصاتها، وطريقة التعامل مع ذلك، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد تكلم المفسرون هنا في حقيقة النسخ الشرعي وأقسامه، وما اتفق عليه منه، وما اختلف فيه، وفي جوازه عقلًا، ووقوعه شرعًا، وبماذا ينسخ، وغير ذلك من أحكام النسخ ودلائل تلك الأحكام، وطوَّلوا في ذلك، **وهذا كله موضوعه علم أصول الفقه**، فيبحث في ذلك كله فيه.

وهكذا جرت عادتنا: أن **كل قاعدة في علم من العلوم يُرجع في تقريرها إلى ذلك العلم، ونأخذها في علم التفسير مسلمة من ذلك العلم**، ولا نُطوِّل بذكر ذلك في علم

---

(١) صناعة الكتاب للنحاس (ص١١٦).

التفسير، فنخرج عن طريقة التفسير»[1].

ونص الإمام هنا ظاهر في نقد علماء التفسير على عدم مراعاتهم لحدود التداخل بين التخصصات، فمصطلح النسخ وإن ذُكر في علم التفسير، إلا أن ذلك لا يعني أن تُقترض جميع مسائله من أصول الفقه، وتُذكر جملة في علم التفسير، ففي كل علم ما يناسبه، ويتفق مع موضوعه، وغرضه، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا نُطوِّل بذكر ذلك في علم التفسير، فنخرج عن طريقة التفسير».

وهذا يشير **لقاعدة في تداخل العلوم**: وهي أن جلب المسائل من العلوم لا بد أن يكون بقدر، ولا يتجاوز المعقول، وإن كان التقدير في ذلك مما يعسر ضبطه، ونَصَّ الجويني (ت٤٧٨هـ) أيضًا على هذه القاعدة كما سيأتي.

وفي آخر النص قعّد الإمام **قاعدة أخرى لكلِّ المنتمين للعلوم في المسائل المشترَكة**: وهي أن كل مسألة علمية تُنسب إلى علم ما يُرجع في تحقيقها إلى ذلك العلم، وليس مِن المنهج العلمي أن يُنازَع أرباب العلوم في علومهم، لا سيّما مَن كان دخيلًا على ذلك العلم، ولم يُتقن أصوله، ويَضبط مسائله، ولا يخفى أن مِن أدبيات العلم وقيمه تقدير المتخصصين في العلوم، واعتبار اجتهاداتهم، فذلك من العدل والإنصاف مع الحقيقة والذات.

---

(١) البحر المحيط في التفسير (١/٥٤٧).

إنَّ الرجوع لأهل كل تخصص حق وعدل، فـ«من الواجب على أرباب الصناعات. . ألا يحمل أحدًا فرط الإعجاب بنفسه وبصناعته على الاستخفاف بما سواه، وألا يحمله الاغترار بما أوتيه من المهارة في خاصّيّ صناعته على الخوض فيما ليس هو من شأنه؛ بل يعمل على تفويض كلّ صناعة إلى أربابها، ويوفّي العارفين بها والمتقدمين فيها = أبلغَ حقوقهم من التبجيل والتعظيم»[1]، فهذا مِن أبرز قيم التكامل العلمي وأشرفها؛ فالدخيل في العلم (فقيهًا كان أو محدِّثًا) الذي لم يُعرف بالاشتغال بقواعد الفن الآخر كالنّحو مثلًا «من شأنه أن يأتي بها على أنها مفروغ منها في علم النحو، فيبني عليها، فلمّا لم يفعل ذلك، وأخذ يتكلم فيها، وفي تصحيحها، وضبطها، والاستدلال عليها، كما يفعله النحوي؛ صار الإتيان بذلك فضلاً غير محتاج إليه. . **وهكذا سائر العلوم التي يخدم بعضها بعضًا**» كما قرر ذلك الإمام الشاطبي وغيره رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٧٩٠هـ) بوضوح[2].

رحابة علم التفسير!

إن السبب في تنبيه أبي حيان الأندلسي على هذا الأمر في النص السابق هو أن **علم التفسير من أخصب الميادين**

---

(١) الإعلام بمناقب الإسلام، أبو الحسن العامري (ص١١٨).

(٢) الموافقات، الشاطبي، ط مشهور (١/ ١٢٣).

التي تتداخل فيها العلوم، وهذا تَنبَّه له عدد من المفسرين[1]، فعلم التفسير من العلوم الواسعة التي يجد فيها أرباب العلوم مساحة شاسعة للحديث عن فنونهم، وقد استفحل هذا كثيرًا حتى تجاوز الحدود العلمية، مما كاد أن يطمس هوية علم التفسير؛ ولهذا نبّه عليه العلماء قديمًا وحديثًا، فمثلًا يقول ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٥٤٢هـ) عن بعض المسائل في التفسير: «وهذا من مُلَح التفسير، وليس من متين العلم»[2]، ويقول أبو حيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٧٤٥هـ) في ضابط ما يُذكر وما لا يُذكر في علم التفسير: «ونحن في كتابنا هذا لا نتعرَّضُ لحكم شرعي إلا إذا كان لفظ القرآن يدل على ذلك الحكم، أو يمكن استنباطه منه بوجه من وجوه الاستنباطات»[3]، ويؤكد الشوكاني ذات الضابط، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت١٢٥٠هـ): «والمقصود في كتب التفسير ما يتعلق بتفسير ألفاظ الكتاب

---

(١) انظر: أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، الشيخ الدكتور مساعد الطيار (ص٢١، و٣٢، و١٣٦)، وكذلك انظر كتابه: مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر (ص٦٣)، **ولأستاذنا (سلمه الله) اهتمام خاص بهذا الموضوع، وله فيه دراسة فريدة في بابها تُعتبر من دراسات التداخل بين العلوم**، وهي كتابه: التفسير اللغوي للقرآن الكريم، وفي كتابه الآخر: المحرر في علوم القرآن، فرّق فيه بين علوم القرآن وعلم أصول التفسير (ص٥٣)، وله أيضًا مقالة لطيفة: أثر العلوم على المصنفين في علوم القرآن، منشورة ضمن كتابه: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير (٢/ ٢٠٨).

(٢) المحرر الوجيز (١/ ٨٢).

(٣) البحر المحيط في التفسير (١/ ٣٢).

العزيز، وذكر أسباب النزول، وبيان ما يؤخذ منه من المسائل الشرعية، وما عدا ذلك فهو فضلة لا تدعو إليه حاجة»[1]، **ومن خفاء هذه الإشكالية واختبائها في النفوس** أن العلماء الذين نبَّهوا عليها ونقدوا سوء الممارسة لها، وقعوا في المحذور ذاته، شعروا بذلك أو لم يشعروا!!

ويُماثل علم التفسير في هذه الإشكالية علم شرح الحديث النبوي[2]، ومركزية الوحي (قرآنًا وسُنَّة) وعودة مجمل المعارف إليهما هي السبب في ذلك، فـ«معرفة فقه الحديث» ثمرة علم مصطلح الحديث وأصول الفقه واللغة العربية وغيرها، فـ«به قوام الشريعة» كما قال الإمام الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٤٠٥هـ)[3]؛ ولهذا شارح السُّنَّة كالمفسر للقرآن الكريم، لا بد له من المرور بقدر على كل علم.

وأساس الغموض هو أنَّ **المدقِق في العلم الواحد والمتخصص فيه غالبًا ما يمزج به كل العلوم التي يخوض فيها، ولو بأدنى مناسبة!** وهذا يُعدّ من أبرز التساؤلات التي توجَّه لقضية التداخل بين العلوم، وهي بحاجة دومًا للتنبيه والملاحظة، وقديمًا قال الإمام الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٥٠٥هـ):

---

(١) تفسير فتح القدير (٣/٢٠٨).

(٢) انظر: علم شرح الحديث وروافد البحث فيه، د. محمد بازمول، وعلم شرح الحديث ـ دراسة تأصيلية منهجية، بسام الصفدي، (رسالة دكتوراه)، الجامعة الإسلامية، غزة.

(٣) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٢٤٦).

«وذلك - أي: علم الكلام - مجاوزة لحد هذا العلم - أي: علم أصول الفقه - وخلْط له بالكلام. وإنما أكثر فيه المتكلمون من الأصوليين؛ **لغلبة الكلام على طبائعهم**، فحملهم حب صناعتهم على خلطه بهذه الصنعة، كما حمل حب اللغة والنحو بعضَ الأصوليين على مزج جملة من النحو بالأصول، فذكروا فيه من معاني الحروف ومعاني الإعراب جملاً هي من علم النحو خاصة»، ويقول أيضًا: «وبعد أن عرَّفناك إسرافهم في هذا الخلط، فإنا لا نرى أن نخلي هذا المجموع عن شيء منه؛ **لأن الفطام عن المألوف شديد**..»[1]، فهذا من العُسر بمكان، وهو ربما يعود إلى حالات النفوس وأمزجتها، وقدرتها على التقيّد بمعايير العلوم وغاياتها، وفي ذات السياق يقول الطوفي رَحِمَهُ اللهُ (ت٧١٦هـ): «كل من غلب عليه علم وألفه مزج به سائر علومه، يُعرف ذلك باستقراء تصانيف الناس»[2]، **وهنا أنبّه**: إلى أن هذه الإشكالية لا ينفرد بها البارع في العلم المعيّن فحسب؛ بل تقع أيضًا - وبشكل ظاهر - من الجامع للفنون، ومَن لَه باع طويل في الثقافة العامة لعدد من العلوم الإسلامية؛ ولهذا فإن المعالجة تستهدف لب الإشكالية دون التخصيص، وتطمح في رفع مستوى الانتباه بخصائص كل علم لدى الطرفين: المتفنن والمتخصص.

(١) المستصفى (١/ ٤٢ - ٤٣).

(٢) شرح مختصر الروضة (١/ ١٠٠).

المطلب الثاني

التأليف عن الإشكالية وأثرها على التدوين

ظاهرة التأليف نتيجة طبيعية للشعور السابق بهذه القضية؛ فالتصنيف في الجملة لا يكون إلا بموجب، وتخصيصه بأمر دليل بيِّن على أهميته، وتأكيدٌ على شيوع ذلك الأمر في المجتمع العلمي تلك الفترة.

وهنا تنبيه ـ قبل ظهور المدونات المستقلة في هذه القضية ـ: وهو أنَّ **للتداخل المعرفي ابتداء دور بارز في ولادة العلوم وتكاملها**، ولبيان هذا المطلب سأعقد المحورين التاليين:

المحور الأول: الموسوعية المعرفية وبدايات التدوين:

عند التأمل في تاريخ العلوم ونشأتها، أجد أن التداخل المعرفي في التراث الشرعي، وما يترتب عليه كالتكامل = كان طابعًا عامًّا وضروريًّا في بدايات التدوين لهذه العلوم، سواء أكانت شرعية من الوحي أم لغوية من لسان العرب، فهو عام بالنظر للطبيعة الشمولية في المعارف المدوَّنة ككل، مثل: السُّنَّة والتفسير واللغة، وهو أيضًا ضروري من جهة خصائص المرحلة واحتياجاتها، وهذا النوع المبكّر في

التداخل أثمر وأسلم، وأيسر أمرًا مِن الذي يعقبه في المراحل التاريخية للعلوم، كما سيظهر لاحقًا.

باكورة المؤلفات الأولى:

لننظر بإيجاز لعدد من المدوَّنات الأولى التي وصلتنا لبعض العلوم؛ حتى نعرف مدى شمولية النظر التكاملي لدى أصحابها، ووعيهم بالتخصصات المساندة، فمثلًا:

○ علم التفسير: ألَّف فيه الإمام مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى رحمه الله (ت١٥٠هـ)، وهو أول تفسير كامل للقرآن الكريم وصل إلينا! وعلم التفسير أشبه بنقطة تلاق تتفاعل فيه كافة العلوم الشرعية؛ فالمفسر بحاجة لأصول التفسير كعلوم اللغة، مثل: الشعر والنحو والتصريف، وكذلك السُّنَّة لبيان بعض الآيات من القرآن الكريم، ثم في تفسيره يتطرق لعدة علوم كالفقه وأصول الفقه والعقائد والأخلاق، وغيرها.

○ علم الحديث: فِمن أوَّل ما ظهر فيه كتاب «الموطأ»، للإمام مالك رحمه الله (ت١٧٩هـ)، ولأن الكتاب في السُّنَّة فلا غرابة في شموله، ولكنه مع ذلك تَضمَّن بعض الأقوال الفقهية للإمام مالك رحمه الله التي ساهمت في تأسيس مذهبه في علم الفقه، وتَضمَّن أيضًا الخلاف الفقهي، وبخاصة الرواية التي عن محمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ) صاحب أبي حنيفة رحمهما الله.

○ علم النحو: فلهم فيه كتاب «الكتاب» لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر رحمه الله (ت١٨٠هـ)، ويضم كثيرًا من فروع العربية من صرف وبلاغة وأدب ولغة وأصوات وغيرها، فقد «كان النحو يشمل في بطانته علوم اللغة العربية بفروعها المختلفة من أصوات وصرف وبلاغة وبيان وفقه لغة، وغير ذلك»[1]، وقال ابن عاشور رحمه الله (ت١٣٩٣هـ) عن علم البلاغة: «لم يدوّن ويفرد بالتسمية والتأليف إلا في القرن الخامس؛ لأنه كان مندرجًا في جملة علم الأدب، ويقول بعض الناس: إنّ الجاحظ أوّل من ألّف فيه، لكني أرى ما ألّفه الجاحظ كان غير مصنّف، وإنما كانت مسائل البلاغة شعبة من شعب النحو والأدب، وفي كتاب سيبويه من ذلك كثير»[2]، وفيه تأصيل لعلم الأصوات الذي درسه ووسعه علماء القرآن الكريم باسم «التجويد»، وبخاصة في مخارج الحروف وصفاتها.

○ علم الفقه: كتاب «الجامع الكبير» للإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ) صاحب أبي حنيفة رحمه الله، وقد يُعدّ أول كتاب للأحناف في كامل أبواب الفقه، واعتبر بعض الباحثين أن الإمام الشيباني في هذا الكتاب من أوائل العلماء

(١) القضايا المشتركة بين النحاة والأصوليين، ثروت رحيم (ص٣١).

(٢) أليس الصبح بقريب (ص٣٠).

الذين ربطوا بين مسائل الفقه ومسائل النحو[1]، قال ابن يعيش رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٦٤٣هـ) عنه: «ضَمّن كتابه المعروف بـ«الجامع الكبير» في كتاب «الأيمان» منه مسائلَ فقه، تُبتنى على أصول العربية، لا تتضح إلا لمن له قدم راسخ في هذا العلم»[2]. **وهذا نموذج متقدّم جدًّا في تداخل هذين العلمين، وبخاصة بعد تمايزهما.**

○ علم أصول الفقه: فبالاتفاق أول ما ظهر فيه مجموعًا باستقلال كتاب «الرسالة» للإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٢٠٤)، وقد تَضمَّن عدة قضايا جوهرية في بعض العلوم كمصطلح الحديث وعلوم القرآن.

○ علم علوم القرآن: من أول ما دُوِّن فيه مجموعًا كتاب «فهم القرآن ومعانيه» للإمام الحارث المحاسبي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٢٤٣هـ)، وفيه إضافةً لعلوم القرآن عدة مسائل في أصول التفسير، وشيء من أصول الفقه، وعلم العقيدة.

وبعد؛ فهذه أمثلة مختصرة، كان الغرض منها إبراز أن قضية تداخل المعارف وتكاملها كانت سِمة لازمة لبدايات التدوين، وهذا له ما يُبرِّره في تلك المرحلة، كقلة التفريع

---

(١) انظر: الكوكب الدري، الإسنوي، (قسم الدراسة)، تحقيق: د. محمد عواد (ص٤٥).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٦٠).

العلمي، ونقص البدايات، وبساطة المدنية، وضعف التواصل بين الثقافات؛ فالتأليف يقل ويتكاثر، والمعارف تنمو وتَضعف بمثل هذه العوامل وغيرها.

الاعتماد على الذاكرة:

إن هذا التداخل المعرفي المبكِّر كان الأساس فيه اعتماد العلوم في أوائلها على عقول العلماء، وشمولية المعلومات لديهم، وكثرتها في الذاكرة[1]؛ فالشيخ هو المصدر الوحيد لتلقي العلوم فحسب، قبل الاعتماد على المدونات، والتحول «من ثقافة المشافهة والرواية إلى ثقافة الكتابة والدراية.. فقد كان من الصعب الفصل بين الاختصاصات»[2]؛ **ولذلك لا غرابة في أن تكون المعارف الأولى مختلَطة؛ لغياب الحدود الفاصلة بين العلوم، التي تَقنَّنَتْ لاحقًا بجلاء مع اتساع ظاهرة التدوين واستقلال العلوم**، فهذا النوع من التكامل هو من مستويات التداخل المعرفي، **ويمكن أن يُطلَق عليه: «التداخل الجزئي»، وقد يُعبَّر عليه بـ«التداخل الاستمدادي»**، بمعنى أن بعض العلوم التي نشأتْ كانت أجزاء من مباحثها (اللفظية والمفهومية)

---

(١) انظر: تكوين الذهنية العلمية دراسة نقدية لمسالك التلقي في العلوم الشرعية، محمد بن حسين الأنصاري، دار الميمان، الرياض، **ففيه تقرير لأثر الحفظ والاعتماد على الذاكرة في التوسع، واختلاط العلوم.**

(٢) بنية العقل العربي، محمد عابد الجابري (ص١٤).

ضِمْنًا في المدونات الأولى، **فالعلوم عمومًا (عقلًا وواقعًا) كلها «متعلق بعضها ببعض.. محتاج بعضها إلى بعض»** كما نصّ ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٤٥٦هـ) وغيره، والشرعية بالأخص[1]، وفي ذات المعنى يقول الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٥٠٥هـ): «ولا يخوض في فنّ حتى يستوفي الفنّ الذي قبله؛ فإنَّ العلوم مرتبة ترتيبًا ضروريًّا، وبعضها طريق إلى بعض»[2].

ومجمل البحث يؤكّد هذه القضية وهي احتياج العلوم بعضها لبعض وتكاملها، ونصوص العلماء حول ذلك متضافرة في كتب: آداب الطلب وفهارس العلوم ومقدمات كتبهم وغيرها، ومِن أجمع النصوص وأنفسها الدَّالة على تناسل العلوم الشرعية، وتناسقها ما قرره الإمام ابن خلدون رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٨٠٨هـ)، يقول: «وأصل هذه العلوم النقلية كلها هي الشرعيات من الكتاب والسُّنَّة التي هي مشروعة لنا من الله ورسوله، وما يتعلَّق بذلك من العلوم التي تهيئها للإفادة، ثم يستتبع ذلك علم اللسان العربي الذي هو لسان الملَّة وبه نزل القرآن، وأصناف هذه العلوم النقلية كثيرة؛ لأن المكلف يجب عليه أن يعرف أحكام الله تعالى المفروضة عليه، وعلى

(١) رسائل ابن حزم، مراتب العلوم (٤/ ٩٠)، وانظر: مفتاح السعادة ومصباح السيادة، طاش كبري زادة (١/ ٢٨ ـ ٢٩)، وكشف الظنون (١/ ٣٩ ـ ٤٠).

(٢) ميزان العمل (ص٣٤٩).

أبناء جنسه، وهي مأخوذة من الكتاب والسُّنَّة بالنص، أو بالإجماع أو بالإلحاق، فلا بد من النظر في الكتاب ببيان ألفاظه أولًا، وهذا: هو **علم التفسير**، ثم بإسناد نقله وروايته إلى النبي ﷺ الذي جاء به من عند الله، واختلاف روايات القراء في قراءته، وهذا: هو **علم القراءات**، ثم بإسناد السُّنَّة إلى صاحبها، والكلام في الرواة الناقلين لها، ومعرفة أحوالهم وعدالتهم؛ ليقع الوثوق بأخبارهم بعلم ما يجب العمل بمقتضاه من ذلك، وهذه: هي **علوم الحديث**، ثم لا بد في استنباط هذه الأحكام من أصولها مِن وجه قانوني يفيد العلم بكيفية هذا الاستنباط، وهذا: هو **أصول الفقه**.

وبعد هذا تحصل الثمرة بمعرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين، وهذا: هو **الفقه**، ثم إنَّ التكاليف منها بدني ومنها قلبي، وهو المختص بالإيمان وما يجب أن يُعتقد مما لا يُعتقد، وهذه: هي **العقائد** الإيمانية في الذات والصفات وأمور الحشر والنعيم والعذاب والقدر، والحجاج عن هذه بالأدلة العقلية: هو **علم الكلام**، ثم النظر في القرآن والحديث لا بد أن تتقدمه **العلوم اللسانية**؛ لأنه متوقف عليهما، وهي أصناف، فمنها: علم **اللغة**، وعلم **النحو**، وعلم **الأدب**»[1].

(١) مقدمة ابن خلدون (٣/١٠٢٦ ـ ١٠٢٧).

المحور الثاني: استقلال التداخل المعرفي بالتصنيف:

شيوع الحديث عن الظاهرة (نظريًا وتطبيقيًا) مع أوائل التدوين كان سببًا لقطف هذه الثمار المعرفية. ومن أشهر الذين طرقوا هذا الموضوع في تاريخ العلوم لدى الحضارة الإسلامية بشكل ساطع بين العلوم الشرعية وغيرها، ودار جدل عريض حول صنيعهم = اثنان من العلماء، هما (الغزالي وابن رشد):

١ ـ الإمام الغزالي:

فالإمام الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٥٠٥هـ) فعل ذلك في كتابه الفريد (نظمًا وترتيبًا): «المستصفى من علم الأصول» حين مازج بين أصول الفقه وعلم المنطق[1]، وقد كان رَحِمَهُ اللَّهُ على بصيرة من عمله، فهو يقول: «وليست هذه المقدمة (أي: المنطقية) من جملة علم الأصول، ولا من مقدماته الخاصة

---

(١) وهذا الزمن يُعتبر متقدمًا في التطبيق العملي للفكرة من جهة علمين مختلفين. وإلا فإن تأثر مسائل العلوم ببعضها كان قبل الغزالي بكثير، وفي الدراسات المعاصرة لدى العالم الغربي الذي ساهم في بعث هذه الفكرة من جديد في العالم الإسلامي، بدأ الحديث عن العلوم المتكاملة عام ١٩٦٨م (أي حوالي: ١٣٨٧ ـ ١٣٨٨هـ)، في فارنا ببلغاريا وذلك بمؤتمر أول، ثم عُقد المؤتمر الثاني في عام ١٩٧٣م في جامعة ميرلاند بأمريكا، ثم تتابعت المؤتمرات والندوات حول التكامل. انظر: اتجاهات حديثة في تحقيق التكامل بين مناهج العلوم المختلفة، حمدي عبد العزيز الصباغ، ضمن بحوث: المؤتمر العلمي الحادي والعشرون: تطوير المناهج الدراسية بين الأصالة والمعاصرة بمصر.

به؛ بل هي مقدمة العلوم كلها، ومن لا يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلًا. فمن شاء أن لا يكتب هذه المقدمة، فليبدأ بالكتاب من القطب الأول = فإن ذلك هو أول أصول الفقه»[١]؛ فالمستصفى يمكن اعتباره مِن أوائل الكتب التطبيقية للتداخل الظاهر بين علمين مختلفين من ثقافتين متغايرتين؛ ولهذا السبب وغيره كان مائدة ثريَّة للعلماء والباحثين (قديمًا وحديثًا) نقدًا وتحليلًا[٢].

٢ ـ الإمام ابن رشد:

ابن رشد الأندلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٥٩٨هـ) ألَّف كتابه: «فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال»، وهو معالجة نظرية لإشكالية تعلّم الفلسفة والتحرّج منها؛ وذلك

---

(١) المستصفى للغزالي (١/ ٤٥).

(٢) انظر على سبيل المثال لبحث: علاقة علم أصول الفقه بعلم المنطق ـ مقاربة في جدلية التاريخ والتأثير، الدكتور وائل الحارثي (ص٢٤١، و٢٤٥، و٥١٧)، والكتاب جدير بالقراءة، فهو من أنفس الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بهدوء وتحليل عميق. وانظر أيضًا: المنهجية الأصولية والمنطق اليوناني من خلال أبي حامد الغزالي وتقي الدين ابن تيمية، حمّو النقاري، الشبكة العربية للأبحاث والنشر. **والمنطق شاع كثيرًا في كافة العلوم الشرعية واللغوية، وبسط نفوذه فيها وبخاصة ما يعرف بـ«الحَدّ»**، ومن البحوث الجادة والمميزة في هذا الموضوع: الحد الأرسطي ـ أصوله الفلسفية وآثاره العلمية، الدكتور سلطان العميري، دار الميمان، ومنها: الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين إلى حدود القرن الثامن الهجري، عباس أرحيلة، رسالة دكتوراه، جامعة محمد الخامس، بالرباط.

بالرد على الممانعين، والتأصيل لعلاقتها بالدين (عقلًا وشرعًا)، وفي بيان أطروحته يقول: «فإن الغرض من هذا القول أن نفحص على جهة النظر الشرعي، هل النظر في الفلسفة وعلوم المنطق مباح بالشرع، أم محظور، أم مأمور به، إمَّا على جهة الندب، وإمَّا على جهة الوجوب؟ فنقول: إن كان فعل الفلسفة ليس شيئًا أكثر من النظر في الموجودات، واعتبارها من جهة دلالتها على الصانع - أعني: من جهة ما هي مصنوعات - فإن الموجودات إنما تدلّ على الصانع بمعرفة صنعتها، وإنه كلما كانت المعرفة بصنعتها أتمّ كانت المعرفة بالصانع أتمَّ، وكان الشرع قد ندب إلى اعتبار الموجودات، وحثَّ على ذلك، فبيَّن أنَّ ما يدلّ عليه هذا الاسم: إمَّا واجب بالشرع، وإمَّا مندوب إليه»[1].

وهذا النوع من التداخل المعرفي أطلق عليه الفيلسوف طه عبد الرحمٰن: «التداخل الخارجي»، وهو ليس ببعيد عن فعل الغزالي مع المنطق؛ فالدكتور طه (سلمه الله) يرى أن التداخل المعرفي على قسمين:

أ - التداخل المعرفي الداخلي، وهو التداخل بين

---

(١) فصل المقال لابن رشد (ص٨٥ - ٨٦)، نسخة الجابري، **وهذه النسخة من أهم ما تتميز به - إضافة لإخراج النص - الدراسة التحليلية العميقة التي كتبها محمد عابد الجابري (كَلَّلله) في صدر الكتاب كمدخل لنص ابن رشد كَلَّلله، وتضمَّن ذلك رصدًا جيدًا لتاريخ العلاقة بين الدبن والفلسفة في الإسلام.**

علمين أصليين في ذات المجال التداولي، وجعل نموذجه الإمام الشاطبي رحمه الله (ت٧٩٠هـ)[١].

ب ـ التداخل المعرفي الخارجي، وهو حصول الاندماج بين علم أصلي/شرعي، وعلم آخر غير شرعي، والمُمَثِّل عنده لهذا النموذج: الإمام القاضي ابن رشد رحمه الله[٢].

وبعد؛ فقد أردت في مطلع هذا المحور أن أشير لنموذج (الغزالي وابن رشد)، ودورهما في إبراز هذه القضية، والتأصيل حولها (تطبيقيًا ونظريًا)، وكأنهما أرادا أن يكون التداخل المعرفي أكثر ثراء وإنتاجًا، وذلك حين يكون بين عِلْمين في مجالين مختلفين، ولعل في ذلك اعتراف ضمني منهما بأن التداخل المعرفي بين العلوم الشرعية ذات المنهج الواحد والمجال الواحد ليس بمستغرب، فهو الشائع والأكثر حضورًا؛ فالإمامان قصدا التداخل الأبعد، ومعالجة ما تعمّ به البلوى في عصرهما.

وقبل تجاوز هذه النقطة الجدلية أقول: إن الأفق المعرفي الحديث على البيئات، كثيرًا ما يستميل النفوس،

---

(١) للإمام الشاطبي عدة عبارات نفيسة في موضوع التداخل بين العلوم، منثورة في الموافقات خاصة في مقدمته، ولكن سأكتفي بالإحالة على بحث الدكتور طه عبد الرحمٰن ودراسته له.

(٢) انظر: تجديد المنهج في تقويم التراث، الباب الثاني من الكتاب في عرض وتحليل هذين النموذجين.

وقد تجد فيه العقول المتَطلِعة للإضافة والتجديد عاملًا مؤثرًا، لتشكيل رؤى معرفية مغايرة، يعتقدون أنها تُلائم المجتمع، وتساعد في إصلاحه، وبثّ الروح في الحركة العلمية، وقد قيل الكثير عن هذين الإمامين، وعن أمثالهما نقدًا واعتراضًا، وهنا أؤكد أنهما ليسا على مقام واحد، ولكن أشير إلى أن نزع الثقة عنهما مطلقًا دون مراعاة بيئتهما ومستندهما (الشرعي والعقلي) ليس بالنهج الأكمل في مقام البحث العلمي، والباحث هنا بمنزلة القاضي، فلا ينبغي له أن يُسقط عالِمًا ليرفع آخر، أو العكس، سواء أكان ذلك بسببِ خلاف شخصي/مذهبي، أم نزعة إقليمية! بل الواجب عليه إظهار حق العلم بالبيان والتصحيح، مع رعاية حق الإنسان ومقامه؛ فالإنصاف يقتضي ـ وإنْ غَلِطا ـ ألا يُنسى أن الشريعة لديهما لها الصدارة والهيمنة، وإلا لم يَجتهدا في صلتها بتلك العلوم على وجه استدلالي بما سكت عنه الشارع، وثَبتت فائدته، أو ما يلزم منه الاعتبار لغرض أسمى، وإن أخطأ ابن رشد خاصة (وهو كذلك) أو غيره في حمل الآيات على الفلسفة، فيُبيَّن الصواب دون إسقاطه كما فعل بعض العلماء من قبل في ترجمته[1].

---

(١) انظر في ترجمة ابن رشد: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي (٤/ ٢٢)، وتاريخ الإسلام، الذهبي (١٢/ ١٠٣٩) وترجمته في الذيل والتكملة =

وهنا لم أقف بالتفصيل مع هذين الإمامين بسبب شيوع عملهما وتناولهما من عدة باحثين، وفيما يلي سأعرض لبعض الأمثلة التي لم يستفض ذكرها لدى المعتنين بالتداخل المعرفي، وهي تاريخيًّا تأتي بعد الغزالي وابن رشد، ضمن سلسلة تصانيف العلماء عن هذه الظاهرة:

٣ - الإمام الزنجاني:

إن من أوائل العلماء الذين أفردوا بالتأليف قضية التداخل بين العلوم الشرعية: الإمام شهاب الدين الزنجاني الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٦٥٦هـ) في كتابه «تخريج الفروع على الأصول»، قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة كتابه: «والأدلة التي يستفاد بها.. الأحكام هي التي تسمى: أصول الفقه، ثم لا يخفى عليك أن الفروع إنما تُبنى على الأصول، وأن مَن لا يفهم كيفية الاستنباط، **ولا يهتدي إلى وجه الارتباط بين أحكام الفروع وأدلتها التي هي أصول الفقه، لا يتسع له المجال، ولا يمكنه التفريع عليها بحال**؛ فإن المسائل الفرعية على اتساعها، وبُعد غاياتها لها: أصول معلومة، وأوضاع منظومة، ومن لم يعرف أصولها لم يُحط بها علمًا.

وحيث لم أر أحدًا من العلماء الماضين والفقهاء المتقدمين، تصدَّى لحيازة هذا المقصود؛ بل **استقلّ علماء**

= حافلة، وذكر بعض مناقبه وعلمه، كما تناول مجمل ما أُخذ عنه.

الأصول بذكر الأصول المجردة، وعلماء الفروع بنقل المسائل المبددة، من غير تنبيه على كيفية استنادها إلى تلك الأصول أحببت أن أتحف ذوي التحقيق من المناظرين بما يسر الناظرين، فحررت هذا الكتاب؛ كاشفًا عن النبأ اليقين، فذللت فيه مباحث المجتهدين، وشفيت غليل المسترشدين»[1].

فنص المؤلف هنا ظاهر في بيان الغرض من تأليفه المستقل، وهو فكرة محددة ضمن قضية «التداخل المعرفي»، يمكن وسمها بالتالي: **معالجة التنازع بين علمين متلازمين، كلاهما مبني على الآخر وجودًا وعدمًا**، وهذا مِن أظهر صور التكامل، ومعنى اقترانهما: هو أن علم الفقه من جهة كونه أسبق وجودًا في التدوين، هو أحد المصادر التي تَكوَّن منها: الأصول، وذلك بآلية الاستقراء.

وأما علم الأصول فمن جهة كونه منهجًا شرعيًّا، ومعيارًا للفكر: هو أصل الأحكام؛ فالفقه أسبق في الوجود الفعلي، وعلم الأصول أقدم في الوجود الذهني، وهو ما أشار له المؤلف بقوله: «والأدلة التي يستفاد بها.. الأحكام هي التي تسمى: أصول الفقه» كالكتاب والسُّنَّة ونحوها؛ فالفقه والأصول توأمان، وهذا يمكن وصفه بـ«التداخل

(١) تخريج الفروع على الأصول (ص٤٤ ـ ٤٥).

الضروري»، **ففي تاريخ المعارف ثمت علوم لم تنشأ إلا لخدمة علوم أخرى من جنسها، ومجمل علوم الآلة من هذا القبيل**، فعلم المصطلح نشأ لخدمة علم الحديث، وأصول التفسير للتفسير وهكذا، وعلوم اللغة يخدم بعضها بعضًا، وهي بدورها تخدم بقية علوم الشريعة.

ومن أهم الدلائل الظاهرة التي دعم بها المؤلف قوله، واحتج بها لضرورة هذا التكامل المعرفي، ما يلي:

● تحقيق غرض العلم، فذلك قوله: «ثم لا يخفى عليك أن الفروع إنما تُبنى على الأصول»، «فإن المسائل الفرعية على اتساعها، وبُعد غاياتها لها: أصول معلومة، وأوضاع منظومة، ومن لم يعرف أصولها لم يُحط بها علمًا»؛ فالعلوم لها أهداف وغايات، وعدم اعتبار ذلك هو بمثابة الخروج عن مجتمع العلم؛ فالتداخل هنا ليس فَضْلَةً؛ بل هو الأصل واللب، وعلم الأصول «لم يختص بإضافته إلى الفقه، إلا لكونه مفيدًا له، ومُحقِقًا للاجتهاد فيه، فإذا لم يفد ذلك، فليس بأصل له»[1]، **وهنا ضابط للتداخل المعرفي: وهو أن يكون مفيدًا لأحد العلمين أو كليهما.**

● حسن الفهم، فكمال الوعي والاستقلال؛ هما معيار الإبداع في العلوم، وأصول الفقه عِلمٌ مستقبلي لعمارة الأرض،

---

(١) الموافقات، الشاطبي، نسخة أيت سعيد (٢/ ٥٩).

ومَن لم يفهمه حق فهمه سيورث المجتمع حرجا وضيقًا، وربما يؤدِّي لإعاقة الناس عن التدين، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأن من لا يفهم كيفية الاستنباط، ولا يهتدي إلى وجه الارتباط بين أحكام الفروع وأدلتها التي هي أصول الفقه، لا يتسع له المجال، ولا يمكنه التفريع عليها بحال»، فإدراك الارتباط بين هذين العلمين الفاضلين، كفيل بجودة استثمارهما في الحياة.

• ثم أخيرًا: الاستدلال بالأثر السلبي، الذي نتج عن غياب ما يطمح له المؤلف، فهو يؤكد على أن ذكر مسائل الأصول مجردة بانعزال الفقه، لا يُتمم الفائدة المعرفية للمتلقي، وكذلك ذِكر الفروع المبدَّدة، والمتنافرة بلا ضابط، وعليه فالتكامل بين العلمين ـ أو الارتباط بينهما كما يُعبِّر عنه ـ هو التحقيق العلمي الرصين، فهو الذي يَسرُّ الناظرين، ويَشفي غليل المسترشدين.

وبعد؛ فإن فصل القول: أن صفة الجَمال والقيمة المعرفية لهذه الأطروحة هما اللذان جعلا الزنجاني رَحِمَهُ اللَّهُ، يَتحَفَزَ إلى اتحاف ذوي التحقيق، فحرَّرَ كتابه كاشفًا عن النبأ اليقين في تداخل علم الفقه وعلم الأصول، إضافة إلى عدم خدمتها من السَّابقين (كما نصّ عليه).

٤ ـ الإمام الإسنوي:

ومن علماء الشافعية كذلك الذين خصوا هذا الموضوع

بالتأليف الإمام الإسنوي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٧٧٢هـ) في كتابه «الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية»، فيقول في صدر كتابه: «استخرت الله تعالى في تأليف كتابين ممتزجين من الفنين المذكورين (أي: الأصول والنحو) ومن الفقه لم يتقدمني إليهما أحد من أصحابنا: **أحدهما**: في كيفية تخريج الفقه على المسائل الأصولية. **والثاني**: في كيفية تخريجه على المسائل النحوية.

فأذكر أولًا المسألة الأصولية أو النحوية، مهذبة منقحة، ثم أتبعها بذكر جملة مما يتفرع عليها؛ ليكون ذلك تنبيهًا على ما لم أذكره»[1].

تنبيه:

قول الإسنوي: «في كيفية تخريج الفقه على المسائل الأصولية» يقصد كتابه الآخر: «التمهيد في تخريج الفروع على الأصول»، وهو كتاب تطبيقي في كيفية استثمار علم أصول الفقه وصلته بالفروع الفقهية، والإسنوي قال: «لم يتقدمني إليهما أحد»، ولكن بخصوص علاقة الفقه بالأصول، سبقه عالِم آخر من ذات المذهب الشافعي، وهو شهاب الدين الزنجاني (ت٦٥٦هـ) كما تقدّم، وللفقيه المالكي الشريف التلمساني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٧٧١هـ) أيضًا كتاب في ذات الموضوع:

---

(١) الكوكب الدري، الإسنوي (ص ١٨٨ ـ ١٨٩).

وهو «مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول»، وهو معاصر للإسنوي رحم الله الجميع.

إن النص الذي افتتح به الإمام جمال الدين الإسنوي كتابه ظاهر في موضوع التداخل بين العلوم، وكما عبّر بقوله: «تأليف كتابين **ممتزجين من الفنين المذكورين**»، فهذا تصريح باتصال علميْ: النحو والفقه، وفي كتابه الآخر علميْ: الفقه والأصول، وهنا يمكن تقرير التقسيم التالي:

■ التداخل الضروري بين علمين متقاربين لحد الامتزاج (الفقه والأصول)، وهذا سبق مع الإمام الزنجاني ﷺ، وهذا التداخل إيجابي قولًا واحدًا في الجملة، وهو من أصدق حالات التكامل المعرفي.

■ التداخل الثانوي، وهذا مثل التداخل بين النحو والفقه؛ فالتداخل بين العلمين المتمايزين في المنهج والمجال بحسب آحاد المسائل، فعلم النحو وإن كان أداة أساسية لاستقامة الخطاب وفهمه، إلا أن علم الفقه يتطلب قدرًا زائدًا عليه؛ لذلك يقع الخلاف لدى العلماء في محل العلاقة (ردًّا وقبولًا) بين بعض المسائل المشتركة في النحو والفقه، بخلاف علم الأصول مع علم الفقه؛ فالعلاقة بينهما من المحكمات التي لا يمكن أن يمسها نزاع أو تشكيك.

وفي مجمل نص المؤلف بيان لأثر التداخل بين النحو

والفقه وفائدته، وهذا من أبرز مظاهر التكامل بين العلوم، فكتاب «الكوكب الدري» تأليف مستقل حول أثر علم النحو على المسائل الفقهية.

٥ ـ الإمام الزركشي:

ومن العلماء الذين خصوا هذا الموضوع بالتأليف أيضًا الإمام الزركشي رَحِمَهُ اللهُ (ت٧٩٤هـ) كما نصّ على ذلك في كتابه المبتكر: «سلاسل الذهب»، يقول: «فهذا كتاب أذكر فيه بعون الله مسائل من أصول الفقه عزيزة المنال، بديعة المثال، منها ما تفرع على قواعد منه مبنية، ومنها ما نظر إلى مسألة كلامية، ومنها ما التفت إلى مباحث نحوية، نقحها الفكر وحررها، واطلع في آفاق الأوراق شمسها وقمرها؛ ليرى الواقف عليها صحة مزاجها، **وحسن ازدواج هذه العلوم وامتزاجها**، وأن بناء هذا التصنيف على هذا الأصل مبتدع، والإتيان به على هذا النحو مخترع.. سميته: (سلاسل الذهب)؛ لنفاسة نقده النض، وتعلق بعضه ببعض»[1].

وهذا النص من أنفس النصوص التي توضَح عناية العلماء بهذا الموضوع، فتداخل العلوم وامتزاجها من أبرز المحاسن المعرفية التي ابتكرتها العقول الشرعية لتطوير العلوم؛ فالتكامل سمة من سِمات الحياة الإنسانية، وهو

(١) سلاسل الذهب، الزركشي (ص٨٥).

كذلك من خصال الدين الإسلامي ككل، وما التواصل بين العلوم الشرعية إلا مظهرًا من مظاهر تلك السمة لهذا الدين وقيمه؛ فالدين الحق يُحسن في استثمار المعارف وتفاعلها سواء أكانت دينية أم دنيوية، فذلك من إنصافه وعدله وإنسانيته.

ومن خلال مقدمة الزركشي رَحِمَهُ اللَّهُ، وواقع كتابه، يتضح لك بجلاء العلوم التي مازج فيما بينها، وهي كالتالي:

١ ـ مسائل من علم أصول الفقه تأثر القول فيها واختلف بناء على علم أصول الدين.

٢ ـ وكذلك مسائل أخرى من علم العربية تأثر بها علم أصول الفقه.

٣ ـ وأخيرًا علم أصول الفقه، تأثرتْ فيه المسائل بعضها ببعض[1].

والزركشي لمعرفته الواسعة بالعلوم الشرعية كثيرًا ما يبتكر مؤلفات لم يُسبق إليها، وهذا الكتاب من الشواهد، فهو فريد لم يُسبق به ككتاب مفرد حول هذه الفكرة، وإلا فإن موضوع أصول الدين/علم الكلام وعلاقته بأصول الفقه نَبَّه

---

(١) وهناك رسالة علمية فيها جهد كبير، ورصد للمسائل الأصولية المتأثرة بأخرى في أبواب الأدلة المتفق عليها، باسم: بناء الأصول على الأصول ـ دراسة تأصيلية، د. وليد بن فهد الودعان، رسالة مصورة، جامعة الإمام، الرياض.

عليه جمهور الأصوليين من المتكلمين من لدن الباقلاني الذي بعج هذا الأمر تطبيقيًا، وتابعه علماء الأصول إلا قليلًا منهم.

والمؤلف يُشير باسم كتابه «سلاسل الذهب» إلى تفشّي مسألة الأثر والتأثر بين العلوم الشرعية، فمسائل هٰذه العلوم متسلسلة كالعقد، وبعضها مترادف بالبعض الآخر، وهذا يحيل إلى مسألة جدلية (ليس هذا محل تفصيلها)، وهي دراسة هذا الأثر وسَبْره في كل مسألة من مسائل العلم، فمنه ما هو إيجابي وهو الأصل، ومنه ما هو سلبي، وهو الأقل، وكثير منه بيَّنه العلماء في مواطنه، وقامت دراسات معاصرة حول هذه القضية، وفي قول الزركشي: «وحسن ازدواج هذه العلوم وامتزاجها» إشارة نقدية في أن من هذا التداخل ما لم يكن حسنًا.

التخريج الفقهي: علم التداخل المعرفي!

وفي هذا السياق الذي سبق عن تلازم الأصول بالفقه، يستدعي ملاحظة قد تكون إضافة جديدة في هذا الموضوع: وهي أن في تاريخ التشريع الإسلامي يوجد مسار علمي قائم بذاته باسم: «التخريج»[1]، وهو حريٌّ بأن يسمى: «**علم**

---

(١) لأخذ صورة كافية عن التخريج في تاريخ التشريع الإسلامي، انظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين، الدكتور يعقوب الباحسين، وتخريج الفروع على الأصول دراسة تاريخية ومنهجية، الدكتور عثمان شوشان، ونظرية التخريج في الفقه الإسلامي، الدكتور نوار الشلي.

التكامل أو التداخل بين العلوم»؛ لأنه قائم على التفاعل والاقتران بين المعارف المتلائمة، وهذا التخريج على عدة أقسام، جُلّها في بيان ثمرات التكامل بين العلوم ودوره في تنميتها، وهذه الأقسام هي:

١ - **التخريج المذهبي**، وهو استخراج فرع من فرع آخر، وهذا فيه إشارة لما يمكن أن يطلق عليه اليوم بعلم «النوازل الفقهية» وأئمة المالكية خاصة لهم عناية بذلك، والفقيه عند النازلة يستعرض فروع مذهبه وقواعده، ويبدأ بعملية تخريج النازلة عليها، وهذا القسم فيه: (التكامل بين موضوعات العلم الواحد، وربما إنشاء علم آخر باسم: علم النوازل).

٢ - **استخراج أصل من مجموعة فروع**، وهذه طريقة عدد من علماء الأحناف في الأصول، المعروفة بمدرسة الفقهاء. وكذلك في تعدد الفروع تحت أصل واحد قام علم آخر، هو علم «القواعد الفقهية»، ويُطلق عليه أيضًا «الأشباه والنظائر»؛ فالفرع الجزئي هنا كان أصلًا لغيره عن طريق منهج الاستقراء، وهذا يتضمن: (التكامل بين علوم متقاربة، وفيه حاكميَّة الفقه على العلوم المجاورة له؛ فالفقه هنا هو المؤثِّر).

٣ - **تخريج الفروع من الأصول**، وهي طريقة في

التأليف اشتهرت في الأصول عند مدرسة الجمهور، وهي مغايرة لطريقة بعض فقهاء الأحناف، وهذا فيه: (التكامل بين علمين، مع حاكميَّة علم الأصول على الفقه، وهنا علم الفقه هو المتأثِّر).

٤ ـ **تخريج الأصول من الأصول**، وهذا على وجه التحديد عند علماء أصول الفقه على فرعين، وفرع ثالث وُجد عندهم بندرة، ولكنه ذاع عند غيرهم، والفروع الثلاثة هي:

أ ـ تخريج أصول الفقه من أصول الدين، وهذا فيه: (التكامل بين علمين، وحاكميَّة أصول الدين على أصول الفقه، فأصول الفقه هو المتأثِّر، وهذا سيأتي مثاله مع الزركشي)[1].

ب ـ تخريج أصول الفقه من أصول الفقه، وهذا يشير: (للتكامل بين موضوعات العلم الواحد، وذكره الزركشي أيضًا في كتابه، وهو مبثوث عند الأصوليين في كتبهم).

ج ـ وهناك فرع ثالث قليل عند الأصوليين، واشتهر

---

(١) وهذا تناوله بالدراسة عدد كبير من الباحثين في الدراسات الأكاديمية، ستجدها في ملحق الدراسة، **ومن أقدم هذه البحوث**، الرسالة الجامعية: **المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين**، د. محمد العروسي عبد القادر، دار حافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى كانت في عام (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م)، **وهذا الكتاب مما ساهم في نشر هذا النوع من الدراسات في الأقسام الشرعية بالجامعات السعودية خاصة**.

عند علماء اللغة والنحو، وهو تخريج أصول النحو على أصول الفقه، والزركشي أشار له كذلك بقلة، وعلوم اللغة عمومًا كالنحو وغيره، ذات طابع شمولي في الفكر والحضارة.

وفي مجمل هذه الفروع دراسات بحثية وأكاديمية لعدد من الباحثين، بعضها في الملحق، وأمّا ما يختص باللغة العربية وعلاقتها بالعلوم فسيأتي لاحقًا.

علم الأدب: صفوة التكامل العلمي:

وعطفًا على ما يُسمى «التخريج» عند الأصوليين والفقهاء، ثَمَّتَ عِلْم عريق في الثقافة العربية، عُرف: بـ«عِلم الأدب»، فهو من المعارف التي تُعدّ مظهرًا ساميًا من مظاهر التداخل بين العلوم وتكاملها، ومِن هنا يُمكن أن يُطلق عليه أيضًا تجوزًا: علم «التداخل التكاملي»، فعلماء الأدب أشبه بالنحل الذي يأكل من ثمرات شتَّى، ليُخرِج عسلًا مصفّى، فيه شفاء للناس من هموم الحياة، وإراحة نفوسهم؛ فالأدب عبارة عن بستان مُزهر، يتألف من فرائد العلوم الإسلامية، وثقافة المجتمع، ومعارفه كاللغة وفنونها: شعرًا ونثرًا، وأمثلة، وأخبار العرب، إضافة لجوامع الكلم من نصوص الوحي وغير ذلك؛ بل إن «علم الأدب» يُعتبر أنموذجًا في الانتقاء من تراث الأمم الأخرى، وذلك مثل النقل الشائع

عن حكمائهم، وإيراد أمثالهم، وقَصَصهم، وتجاربهم، فهو حقًا يُجسِّد «التكامل المعرفي» بأجمل صوره.

إنَّ لمفردة «الأدب» عبر تاريخ الثقافة العربية معانٍ متعددة عند إطلاقها كالدلالة على السلوك الشخصي، المرادف للأخلاق تارة، وعلى الشعر والأمثال تارة[1]، حتى استقرَّ بها الحال، فأصبحتْ فنًّا مستقلًّا، وصناعة إنسانية، فقالوا في مفهومها العلمي: الأدب هو «حفظ أشعار العرب، وأخبارها، **والأخذ من كل علم بطرف**، يريدون: من علوم اللسان، أو العلوم الشرعية، **من حيث متونها فقط**، وهي: القرآن والحديث؛ **إذ لا مدخل لغير ذلك من العلوم في كلام العرب**»[2]، وتَنَبَّه في هذا التعريف لضابط: «من حيث متونها فقط»؛ لأنه يُعتبر قاعدة من قواعد التداخل المعرفي: **مراعاة**

---

(١) فمثلًا نُقل في تطور مفردة «الأدب» عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس (ت١٢٤هـ، أو ١٢٥هـ): «كفاك من علم الدين أن تعرف ما لا يسع جهله، وكفاك من علم الأدب أن تروي الشاهد والمثل». المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (٤/ ٤٩٢). **وهنا تنبيه ذكره الرافعي بخصوص هذا الأثر، حول الذين نسبوه لحبر الأمة ابن عباس** رضي الله عنهما، يقول: «وقد تناقل المتأخرون هذه الرواية عن العقد الفريد، دون أن ينتبهوا لما فيها من فساد الدلالة التاريخية، ولكن الصحيح أن الكلمة لمحمد بن علي بن عبد الله بن عباس، كما أسندها إليه الجاحظ في كتاب البيان، ومحمد هذا هو أصل الدولة العباسية؛ لأنه أبو السفاح أول الخلفاء العباسيين». تاريخ آداب العرب (١/ ٢٢).

(٢) مقدمة ابن خلدون (٣/ ١٢٧٧)، وانظر: أبجد العلوم، القنوجي (ص ١٨٦).

وظائف العلوم، فمهمة الأديب مع النصوص كالوحي، الكشف عن جماليات الأسلوب، ومحاسن الخطاب، وتراكيب الجمل، وعيون الألفاظ، ولو تجاوز ذلك إلى الاستنباط، وتفسير المعاني الشرعية؛ لخرج عن وظيفته كأديب، ولو تطرق لمسائل شرعية في علوم أخرى، فسيكون من باب الاستطراد، وهو مما يَحسُن، أو يَقبح بحسب المقام، وابن خلدون رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٨٠٨هـ) كان واعيًا بتلك الوظائف والحدود الفاصلة بين العلوم، وذلك حين أردف الضابط السَّابق بقوله: «إذ لا مدخل لغير ذلك من العلوم في كلام العرب»، فهو يرى أن متون الوحي داخلة ضمن نطاق علم الأدب؛ لبلاغتها وبيانها، دون التعمق في غيرها من مسائل العلوم التفصيلية.

ويُعرَّف «الأديب» بأنه الذي يَتفنن في «جميع العلوم»[1]، كما نُقل عن الخليل بن أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت١٧٠هـ): «إذا أردت أن تكون عالمًا فاقصد لفنٍ من العلم، وإن أردت أن تكون أديبًا فخذ من كل شيء أحسنه»[2]، وقال ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٢٧٦هـ): «من أراد أن يكون عالِمًا، فليطلب فنًا واحدًا، ومن أراد أن يكون أديبًا، فليتفنَن في العلوم»[3]،

---

(١) انظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي (٤/ ١٤٩٧).

(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (١/ ٥٢٢).

(٣) انظر: العقد الفريد، ابن عبد ربه (٢/ ٧٨).

ولهذا حصر العلماء مجموعة من العلوم التي يحتاجها الأديب، وتباينوا في تعدادها، وقد يكون موجب اختلافهم صادرًا من تَطور العلوم في عصورهم، ورؤيتهم حول ما يُحقق ثمرة الأدب: «الإجادة في فنيْ المنظوم والمنثور على أساليب العرب، ومناحيهم»[1]، فمنهم مَن يرى أن علم الأدب: «فيه **عشرة علوم**»[2] كما ذكر القلقشندي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٨٢١هـ)، ثم سرد تلك العلوم، وقال ابن الأنباري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٥٧٧هـ): «**علوم الأدب ثمانية**»، وسيأتي ذكرها في محور «علوم اللغة وصلاتها»، وفي سياق بعض التراجم ذكر الإمام القاضي عياض اليحصبي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٥٤٤هـ) في ترجمة أحد العلماء، قوله: «وكان يتصرف في علم الأدب، تصرف إتقان، وله رسوخ في أفانينه، من عربية ولغة وخبر ومثل، وله لسان ذرب وبيان»[3]، فاكتفى اليحصبي بذكر أبرز العلوم؛ لأنه ليس في مقام التفصيل والإحصاء.

وقد يضيف البعض ما شاع في زمنه عند الأدباء كالحكايات ونحوها، يقول المقَّري التلمساني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١٠٤١هـ)، وهو يُعدِّد العلوم التي برع فيها أهل الأندلس: «وعلم الأدب المنثور من حفظ التاريخ والنظم والنثر

---

(١) مقدمة ابن خلدون (٣/ ١٢٧٧).

(٢) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القلقشندي (١/ ٥٣٨).

(٣) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٦/ ٩٨).

ومستظرفات الحكايات، أنبل علم عندهم، وبه يُتقرّب من مجالس ملوكهم وأعلامهم، ومن لا يكون فيه أدب من علمائهم فهو غُفْل مستثقل»[1]، فمحل النَّظر هنا لما ينفرد به الأديب عن غيره، فهو يبحث عن اللطائف المعرفية، والمستطرف في كل فن مستظرف، ولا يتقيد بعلوم اللغة العربية فحسب؛ بل ربما يقرن ذلك بطرائف وحكم من العلوم الاجتماعية والعقلية؛ ولهذا بعض المتأخرين يرى أن «علم الأدب المشتمل على الفنون الأدبية، والعلوم المتعلقة بالألفاظ.. **تزيد على العشرين علمًا** كالنحو والصرف والاشتقاق والمعاني والبيان والبديع والعروض»[2]؛ فالأديب الأوسع أفقًا والأشمل نظرًا في ثقافات الأمم وعلومها = أمتع وآنس.

فالمحصّل أن «علم الأدب» من رحيق الفنون، وثمرات الأوراق؛ لذلك تستلذّه النفوس، وتشرئب له الأعناق؛ لما فيه من «كلام يمتزج بأجزاء النفْس لطافة، وبالهواء رِقة، وبالماء عذوبة»[3]، فهو روضة للعقلاء ونزهة للفضلاء، وربيع الأبرار، والجليس الكافي والأنيس الشافي، وشرْط ما يَتَشكّل

---

(١) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (١/ ٢٢٢).

(٢) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ابن سالم مخلوف (٢/ ٢١).

(٣) زهر الآداب وثمر الألباب، أبو إسحاق الحُصْري القيرواني (١/ ٢).

منه «علم الأدب» من العلوم الأخرى أن يكون بذلك الوصف كنثر الدر، و«عيون الأخبار» كما أطلق ابن قتيبة رَحِمَهُ اللهُ (ت٢٧٦هـ) على كتابه[١]، ومجمل أسماء الأدباء لكتبهم، تدل على معاني الانتخاب والحسن، وقد نصَّ على ذلك ابن عبد ربه رَحِمَهُ اللهُ (ت٣٢٧هـ) في عِقده الفريد حين قال: «وقصَدتُ من جملة الأخبار وفنون الآثار أشرفها جوهرًا، وأظهرها رونقًا، وألطفها معنًى، وأجزلها لفظًا، وأحسنها ديباجةً، وأكثرها طلاوةً وحلاوةً»[٢]، فهذا جزء مما يوضح ماهية الأدب، وغايته، وعلاقته بغيره.

ولا ينظر المرء لمثل هذه الملح والنوادر، ويعتقد أن الأدب ليس له هدف سوى السمر في المجالس، ورسم البسمة على الشِفاه، فيستخف به، ويزدريه، ويهجره تفاخُرًا (زعم)، فإنَّ ذلك أقرب للمنقصة من الكمال، ومَن جهل فنًّا عاداه، والمعارف البشرية ومنافعها لا تنقضي عند شرائع

---

(١) في دَرْج الكلام إشارة لأسماء عدد من كتب الأدب، مثل: المستطرف في كل فن مستظرف، شهاب الدين الأبشيهي، وثمرات الأوراق، ابن حجة الحموي، وروضة العقلاء ونزهة الفضلاء، ابن حبان، وربيع الأبرار، الزمخشري، والجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، المعافى بن زكريا الجريري، ونثر الدر، منصور بن الحسين الرازي الآبي، وكتب الأدب كثيرة، ومتفاوتة الجودة والأسلوب والمنهج، ومنها دواوين الأدب الأربعة التي ذكرها ابن خلدون، وهي شهيرة بين المثقفين والمختصين، ثم أعقبها بموسوعة الأدب الأولى والنفيسة: الأغاني، للأصفهاني.

(٢) العقد الفريد، ابن عبد ربه (١/ ٢٠).

الدين فحسب، فـ«ليس الطريق إلى الله واحدًا، ولا كلّ الخير مجتَمِعًا في تهجد الليل، وسرد الصيام، وعلم الحلال والحرام»[1]، ولا يسوغ للمتنسك في خاصة نفسه أن يكون داعية لصرف الناس عن علمٍ من العلوم، بسبب إعراضه هو عنه، فليس ذلك بنهج أئمة الصحابة والتابعين، وهم أعلم وأتقى وأورع، والمسلك الشخصي لآحاد العلماء لا يلزم سواه، فضلًا عن الاحتجاج به، ومن جميل ما ذكر ابن خلِّكان رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٦٨١هـ) عن أحد الرّواة قال: «حضرنا مجلس الأستاذ أبي الفضل ابن العميد الوزير فجرى ذكر الجاحظ[2]، فغضَّ منه بعض الحاضرين، وأزرى به، وسكت الوزير عنه، فلما خرج الرجل قلت له: سَكَتَّ أيها الأستاذ عن هذا الرجل في قوله مع عادتك في الرَّدِّ على أمثاله، فقال: لم أجد في مقابلته أبلغ من تركه على جهله، ولو

(١) عيون الأخبار، ابن قتيبة (١/ ٢).

(٢) قال المسعودي: «وكتب الجاحظ تجلو صدأ الأذهان، وتكشف واضح البرهان، لأنه نظمها أحْسَنَ نظم، ورصفها أحسن رصف، وكساها من كلامه أجْزَلَ لفظ، وكان إذا تخوَّفَ مَلَلَ القارئ وسآمة السامع خرج من جد إلى هزل، ومن حكمة بليغة إلى نادرة ظريفة، وله كتب حسان: منها كتاب البيان والتبيين، وهو أشرفها، لأنه جمع فيه بين المنثور والمنظوم، وغُرَر الأشعار، ومستحسن الأخبار، وبليغ الخطب، ما لو اقتصر عليه مقتصر عليه لاكتفى به، وكتاب الحيوان، وكتاب الطفيليين، وكتاب البخلاء، وسائر كتبه في نهاية الكمال، مما لم يقصد منها إلى نصب ولا إلى دفع حق، ولا يُعْلَم ممن سلف وخلف من المعتزلة أفصح منه». مروج الذهب (٤/ ١٩٥).

وافقته، وبينت له؛ لنظر في كتبه وصار بذلك إنسانًا يا أبا القاسم، فَكُتب الجاحظ تُعلّم العقل أولًا والأدب ثانيًا، ولم أستصلحه لذلك»[1].

وعلم الأدب في الجملة له فوائد جَمَّة، وأثر كبير في فهم كلام الشارع؛ لأن الوحي نزل بمقتضى لغة العرب وواقعهم، **فكلما كان العالِم أوعى بمجتمع العرب، عارفًا بأخبارهم وعاداتهم، كان أفقه وأعمق في نصوص الوحي، وهذه إحدى الأوجه البارزة في التكامل بين علم الأدب، مع غيره من العلوم الشرعية وبخاصة علم التفسير**، وفي بيان هذا التداخل المعرفي، قال الإمام الواحدي رَحِمَهُ اللهُ (ت٤٦٨هـ): «وإذا ضاع الأدب ضاع ما يحتاج في تفسيره إليه، ويعول في معرفته عليه، وهو علم القرآن العربي، المنزل بلسان العرب ولغتهم، المنظوم بألفاظهم في مخاطبتهم. . **وَقَلَّ من تقدم في علم من العلوم إلا بمعرفة الأدب ومقاييس العربية والنحو**، وما حدثت البدع والأهواء المضلة إلا من الجهل بلغة العرب. . **ولئن استغنى علم عن الأدب، فمن ضرورة التفسير وعلم القرآن الأدب ومعرفة اللغة العربية**، ولا تكاد تجد ذلك متأتيًا لمن لم يمرن عليها، ولم يتدرب بها»[2].

---

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان (٣/ ٤٧٣).

(٢) التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (١/ ٣٩٦ ـ ٤١٠) في مقدمة تفسيره.

ووفقًا لهذه الأهمية لا زال العلماء المجددون وأئمة الإسلام من لدن ابن عباس رضي الله عنهما (ت٦٨هـ)، والإمام الشافعي رحمه الله (ت٢٠٤هـ) وغيرهما = رواة للأدب نثرًا وشعرًا، وللعلماء في ذلك أخبار تُحكى، وأقوال تُروى، ومِن أبرز عوامل الإبداع العلمي في التفسير والاستنباط وغيرهما: التضلع بأهم علوم الأدب العربي كاللغة وأمثالها، وأخبار العرب وعلومها؛ فالأدب «يشحذ الذهن واللب»[1]، فهو «من أجلِّ العلوم وأفخرِها، وأحقِّها بالاعتناء به وأجدرها.. وكان الأقدمون بهذا الفنِّ معتنين، ولنوادره مُلقِّنين، ومدوِّنين، يَرِدون مواردها، ويقتنصون شواردها، ويقتطفون أزهارها النضرة»[2]، فكن مع السواد الأعظم من العلماء، واجتهد بأن لا تجعل بينك وبين أي عِلم مفازة، وهذا التنبيه من الاستطراد الذي استوجبه المقام.

(١) بهجة المجالس وأنس المُجالس، ابن عبد البر (١/ ٣٥).

(٢) زهر الأكم في الأمثال والحكم، الحسن اليوسي المغربي (١/ ١٣).

المبحث الثاني

بناء العلوم وإشكاليات حدودها

من أبرز ما ظهر لدى العلماء السابقين عند تناولهم للتداخل المعرفي: التدقيق في بناء العلوم، وتحديد مفهومها، والإحاطة بحدود علاقاتها، ومتى يكون ذلك سلبًا أو إيجابًا، وكيف نستفيد من هذا التناسب في البناء العلمي؟

سأجلِّي هذا المبحث - بعرض عدد من النماذج - في النقاط التالية:

أولًا: الوقوف مع أنموذج الإمام الجويني رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتحريره لنسبة المسائل البينية، ووعيه العميق بهذه الإشكالية.

ثانيًا: الالتباس بين العلوم المتآخية، فأكثر ما يكون التداخل غامضًا عندما تكون العلوم في مجال واحد، كعلوم اللغة العربية.

ثالثًا: سأقف مع نص من أنفس النصوص في التداخل المعرفي، ونرى دقة قائله، وحُسن عرضه لإشكالية تَنقّل المصطلحات بين العلوم، وإظهاره لقيمة أصول الفقه، ومنطقه

الاستدلالي، وغير ذلك من الأفكار المبثوثة، وهذا أوان التفصيل:

أولًا: الجويني وتحرير نسبة المسائل البينية:

الإمام الجويني رحمه الله (ت٤٧٨هـ) من أبرز النجباء في هذه القضية، وفي نصوصه كثير من الآيات البيّنات[1] لمسألة التداخل بين العلوم وتكاملها؛ ولذلك نجده في هذا النص المطول يُبرز وظيفة علم أصول الفقه بدقة، ويحدد موضوعه وغايته؛ بقصد تمييزه عن غيره من المسائل البينية التي يتقاطع فيها مع بعض العلوم، فيقول رحمه الله: «اعلم أن معظم الكلام في الأصول يتعلق بالألفاظ والمعاني، أما المعاني فستأتي في كتاب القياس إن شاء الله تعالى، وأما الألفاظ فلا بد من الاعتناء بها، فإن الشريعة عربية، ولن يستكمل المرء خلال الاستقلال بالنظر في الشرع ما لم يكن ريَّانًا من النحو واللغة، ولكن لما كان هذا النوع فنًّا مجموعًا يُنتحى ويقصد، لم يكثر منه الأصوليون مع مسيس الحاجة إليه، وأحالوا مظان الحاجة على ذلك الفن، واعتنوا في فنهم بما أغفله أئمة العربية، واشتد اعتناؤهم بذكر ما اجتمع فيه إغفال أئمة اللسان، وظهور مقصد الشرع، وهذا كالكلام على الأوامر

---

(١) التركيب مقتبس من عنوان لكتاب من كتب أصول الشافعية، لأحمد العبَّادي (ت٩٩٤هـ)، وهو حاشية على شرح المحلي لجمع الجوامع.

والنواهي، والعموم والخصوص، وقضايا الاستثناء وما يتصل بهذه الأبواب، ولا يذكرون ما ينصه أهل اللسان إلا على قدر الحاجة الماسة التي لا عدول عنها»[1].

فالجويني لا بد له في نصه أن يحرّر الموضوعات الكبرى التي يمتاز بها أصول الفقه، قبل تحديد الاعتبارات الذاتية لمسائله، فـ«معظم الكلام في الأصول يتعلق بالألفاظ والمعاني»، ويُعقب هذا التقسيم الكلي بمحل البحث، فيُقرر أن ما يتعلق بالألفاظ في أصول الفقه هو الذي يقع فيه التداخل الظاهر بين مسائل علم الأصول وعلوم العربية، ونبَّه رَحِمَهُ اللَّهُ بوضوح إلى أن الشريعة عربية، ولا سبيل إلى فهمها إلا بعلوم اللغة العربية، وهذا من أظهر حالات التكامل المعرفي واحتياج العلوم لبعضها، ولكن مع هذه العلوم المستقلة التي يقصدها العلماء للتضلع في اللغة، ثمّتَ علم آخر أصيل، وعميق الأثر في فهم النص الشرعي هو علم «أصول الفقه».

وفي هذا النص يقترب الجويني أكثر من فكرة بناء العلم وتحرير مسائله؛ وذلك حين يذكر قيمة علم الأصول وما استقل به عن علوم اللغة، فيقول: «واعتنوا في فنهم بما أغفله أئمة العربية، واشتد اعتناؤهم بذكر ما اجتمع فيه إغفال أئمة اللسان، وظهور مقصد الشرع، وهذا كالكلام على الأوامر

---

(١) البرهان في أصول الفقه (١/ ١٣٠).

والنواهي والعموم والخصوص»، فعلماء أصول الفقه بحكم تخصصهم الشرعي زادوا على اللغويين الالتفات لمقاصد الوحي، وهذا من البناء التراكمي/الطبيعي للعلوم أن يذكر العلم التالي ما فات الأول، ولذلك اتجاهات وأغراض ينبغي فحصها وإعلاء شأنها حتى يتحقق مقصد التكامل، وهو خدمة المعرفة ومجالاتها وتلبية احتياجات المجتمع العلمي والحضارة الإسلامية، **وفي هذا الصدد ينبغي التنبيه إلى أن من المهم لكل أهل علم أن يحافظوا على هوية علمهم ووجوده، ويدركوا أن الاتفاق في الموضوعات والمصطلحات لا يعني التطابق فيها وعدم اختصاص كل علم منها بأمر**، وسيتأكّد هذا المعنى أيضًا مع الإمام السبكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإذا احتاج علم ما لاقتراض شيء من علم آخر، فـ«على قدر الحاجة الماسة التي لا عدول عنها»؛ فالاقتراض يُقدَّر بقدره، **وهذا من أهمِّ قواعد التداخل بين العلوم، وقد سبق ذلك.**

ومن كمال نُضج الجويني في باب وظائف العلوم ومسائلها، ومعرفته الدقيقة بالحدود الفاصلة بينها: أنه يُعبِّر أحيانًا في بعض المسائل بقوله: حظ الأصول من هذه المسألة كذا، سواء كانت من مسائل علم الفقه، أو من مسائل علوم اللغة، أو من علم الكلام(١)، فهو يعي تمام الوعي الحدود الفاصلة بين تلك العلوم.

---

(١) انظر: البرهان في أصول الفقه (١/ ١١٤)، (٢/ ٢٥٤).

ومن مظاهر ذلك الوعي: انتقاده للعلماء الذين ربما انقادوا لأنفسهم وخلطوا العلوم بعضها ببعض دون التنبّه لأغراضها ومسائلها، فهو يقول عن الأصوليين: «ثم تكلموا في أمور هي محض العربية ولست أرى ذكرها، ولكن أذكر منها ما تَكلم فيه أهل النظر من الفقهاء والأصوليين، ثم لا أجد بُدّا من ذكر معاني حروف كثيرة الدوران في الكتاب والسُّنَّة»[1]. ويقول: «فهذه جمل اعتاد الأصوليون الكلام عليها، فحرصنا على التنبيه على مقاصد قويمة عند أهل العربية، مع اعترافنا بأن حقائقها تُتلقى من فن النحو»[2]؛ فالإمام ينتقد جلب المسائل من العلوم الأخرى، دون مراعاة حقيقتها في علمها الأم، ثم هو مع نقده لهذا الأمر يتسامح فيه، ولكنه يُسوِّغ فعله بأن علماء الأصول اعتادوا على ذلك؛ ولهذا حرص على ذكر بعض المسائل مع اعترافه بأنها ليست من أصول الفقه؛ بل من علم النحو.

ثانيًا: الالتباس بين العلوم المتآخية:

أظهر ما يكون التداخل مُشْكِلًا حين يكون بين العلوم المتقاربة في حقل واحد، ومن العلماء الذين ساهموا في الارتقاء البنائي للعلوم بتعيين أغراضها، وموضوعاتها،

---

(١) البرهان في أصول الفقه (١/ ١٣٦).

(٢) البرهان في أصول الفقه (١/ ١٤٦).

وتباينها، العالم البلاغي الشهير بالسّكّاكي رحمه الله (ت٦٢٦هـ)، فقد حمله التداخل بين العلوم المتآخية على تحديد ما يمتاز به كل علم عن الآخر، فيقول في مقدمة كتابه: «مفتاح العلوم»: «وقد ضَمَّنتُ كتابي هذا من أنواع الأدب، دون نوع اللغة = ما رأيته لا بد منه، وهي عدة أنواع متآخذة. فأودعته علم الصرف بتمامه، وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع على أنواعه الثلاثة، وقد كشفت عنها القناع.

وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان، ولقد قضيت بتوفيق الله منهما الوطر، ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال لم أر بُدًّا من التسمح بهما، وحين كان التدرب في علمي المعاني والبيان موقوفًا على ممارسة باب النظم وباب النثر، ورأيت صاحب النظم يفتقر على علمي العروض والقوافي، ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما.

وما ضَمَّنتُ جميع ذلك كتابي هذا إلا بعد ما ميزت البعض عن البعض التمييز المناسب، ولخصت الكلام على حسب مقتضى المقام هنالك، ومهدت لكل من ذلك أصولًا لائقة، وأوردت حججًا مناسبة»[1].

فهذا النص احتوى على عدة علوم مقترنة ببعضها من جهات مختلفة، هي:

---

(١) مفتاح العلوم (ص٣٧).

- علم الأدب.
- علم اللغة.
- علم الصرف.
- علم الاشتقاق.
- علم النحو.
- علم المعاني والبيان (البلاغة).
- علم الحد والاستدلال (المنطق).
- علم العروض.

فهذه قائمة من العلوم المتلاصقة، جلها من علوم اللغة العربية، والسكّاكي لم يجمع كافة هذه العلوم في نسق واحد دون مسوِّغ منهجي، فقد نصّ في ابتداء كل علم على علاقته واحتياجه للعلم الآخر؛ بل صرّح عند أكثر من علم بأن تمامه أو غرضه لا يُتم إلا بالعلم الآخر، وهذا لب التكامل المعرفي، ومن تِلك العلوم ما لم يظهر للوجود إلا بمعاونة علم آخر، أو أنه وُلِد ونشأ بين أحضانه حتى شَبَّ واستقل بذاته، وهذا شبيه بما قاله ابن عاشور رحمه الله (ت١٣٩٣هـ) عن علم الصرف، فقد كان «مُندرجًا في مسائل علم النحو، فلم يُفرد عنه إلا حين ألّف أبو عثمان المازني (ت٢٤٧هـ) كتابه في الصرف»[1]، وقرر الفكرة أيضًا الفراهي رحمه الله

(١) أليس الصبح بقريب، ابن عاشور (ص٢٨).

(ت١٣٤٩هـ) عن علم أصول التفسير، حين قال: «فإنك تجد طرفًا منه في أصول الفقه، ولكنه غير تام»[1]، وكلام الفراهي عليه تحفّظ، فلو قال مثلًا: تجد طرفًا منه في علوم القرآن لكان أوجه، ولكن ربما أنه لم يفرق ابتداء بين العلمين. أعني: أصول التفسير، وعلوم القرآن[2].

وموضوع السّكّاكي مقارب أيضًا للعلاقة المتشابكة بين أصول الفقه ومقاصد الشريعة كما أشار لها ابن عاشور رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١٣٩٣هـ)[3]، أو العلاقة التي بين علم المقاصد وعلم القواعد الفقهية[4]، وكذلك التعانق بين علم التجويد وعلم الأصوات، لا سيّما في مسألة صفات الحروف ومخارجها التي التقطها علماء القرآن الكريم من علماء اللغة، بفضل سبقهم في التدوين، وهذا شائع في تداخل العلوم[5]،

---

(١) التكميل في أصول التأويل (ص٢١١)، ضمن رسائل الإمام الفراهي.

(٢) انظر. التداخل بين أصول التفسير وأصول الفقه ـ دراسة تأصيليّة، محمد بن حسين الأنصاري، رسالة جامعية، من جامعة أم القرى، ففيها تفصيل ومناقشة لهذه القضية على الخصوص.

(٣) انظر: مقاصد الشريعة الإسلامية (ص١٧٢).

(٤) وهذه العلاقة المضطربة فيها رسالة، باسم: العلاقة بين مقاصد الشريعة والقواعد الفقهية، للأستاذة مسيرة بنت محمد العنزي، من جامعة الإمام بالرياض، والباحثة اجتهدت في التفريق بين العلمين، وتكامل كل واحد منهما بالآخر.

(٥) انظر: أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، الدكتور مساعد الطيار (ص٢٥ ـ ٢٨)، **وفيه تحرير مهم (في المتن والحاشية) لهذه العلاقة، وتحقيق نسبة هذه المسألة لعلم التجويد، وإن كانت في كتب اللغة أولًا.**

والقاعدة: كلما كانت المسائل المشتركة بين العلوم المختلفة أكثر تماثلًا أو اتحادًا كان التداخل فيها أكثر دقة وخفاءً.

وهنا إشارة لطيفة من السّكّاكي تتصل بفكرة البحث. وهي مستوحاة من فحوى عنوان كتابه: «مفتاح العلوم»، فهو يشير إلى أن هذه العلوم بمثابة مقدمات للعلوم الأخرى، وهذا صرّح به المؤلف حين قال: «وضَمِنتُ لمن أتقنه أن ينفتح عليه جميع المطالب العلمية»[1]، وهذه حقيقة صادقة لمن لازم علوم العربية، واتخذها خليلًا، فـ«قلّ رجلٌ أنعم النظر في العربية، وأراد علمًا غيره إلا سَهُل عليه»، كما قال الإمام الفراء رحمه الله (ت٢٠٧هـ)[2]، فهذا من تعاون العلوم وتكاملها، وهو من «حمل بعض العلوم على بعض في بعض قواعده؛ حتى تحصل الفتيا في أحدها بقاعدة الآخر، من غير أن تجتمع القاعدتان في أصل واحد حقيقي»[3]، كما يُحكى عن النحاة الذين خاضوا الفُتيا في مسائل فقهية، بموجب قواعد من النحو العربي، أو «الفقيه الذي يبني فقهه على مسألة نحوية»[4]، وفي هذا من التداخل المعرفي ما لا يخفى، مع أهمية علوم العربية.

---

(١) مفتاح العلوم (ص٣٩).

(٢) معجم الأدباء، ياقوت الحموي (١/ ١٧).

(٣) الموافقات، ط: مشهور (١/ ١١٧).

(٤) الموافقات، ط: مشهور (١/ ١٢٣).

إنّ التداخل المعرفي الذي أُشبع به نص السكّاكي هو فرع عن التمييز بين هذه العلوم، والإسفار عن أغراضها وموضوعاتها، والمؤلف ينصّ على ضرورة هذا التفريق بين العلوم قبل تكاملها، فيقول: «وما ضَمَّنتُ جميع ذلك كتابي هذا إلا بعد ما ميزت البعض عن البعض التمييز المناسب»؛ فالتكامل لا يحصل إلا بين متمايزين؛ فالعلوم من ثرائها وقوتها أن تكون متوازية في خطوط مستقيمة تتقاطع فيما بينها تارة، وتلتقي تارات عند نقطة البداية أو النهاية.

علوم اللغة وصِلاتها:

وبمناسبة «مفتاح العلوم» ودور اللغة العربية أُفرِّع على ذلك لإعطاء صورة موجزة عن علوم اللغة وعلاقاتها بغيرها من العلوم، وهو ما يُساهم أيضًا في فكِّ الاشتباك العميق بين التخصصات المعرفية وعلوم اللغة، **ففنون العربية عمومًا يمكن أن يقال: إنها من العلوم السيادية على المعرفة، فسلطتها نافذة، وحكمها قاطع**، فإن العلماء «لا يجدون علمًا من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها، وعلمي: تفسيرها وأخبارها، إلا وافتقاره إلى العربية بَيِّنٌ لا يُدفع، ومكشوف لا يَتقَنَّع، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيًا على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء، وغيرهم من النحويين

البصريين والكوفيين، والاستظهارَ في مآخذ النصوص بأقاويلهم، والتشبث بأهداب تفسيرهم وتأويلهم، وبهذا اللسان مناقلتهم في العلم ومحاورتهم وتدريسهم، ومناظرتهم، وبه تقطُرُ في القراطيس أقلامُهم، وبه تَسطُر الصكوك، والسجلات حكامهم، فهم ملتبسون بالعربية أيةَ سلكوا[1]، غير منفكين منها أينما وجَّهوا، كلٌّ عليها حيثما سيَّروا»[2]، **وهذه الأهمية تمنح اللغة بطاقة العبور دون الاستئذان لحدود أي علم**، وهنا لا بد من التفريق بين اللغة كخطاب تواصلي في الفهم والإفهام وسلامة الحديث، وبين اللغة كعلوم صناعية متشعبة ذات استقلال عن غيرها بمسائل وموضوعات، **وهذا يصدق أيضًا مع كافة العلوم المنهجية/ الآلة مع غيرها كالأصول والمصطلح؛ فالواجب تطبيقها كمبادئ معيارية للفكر، فهذا لا يلزم منه تداخلها مع غيرها، إلا عند جلب مسائلها واقعًا في العلوم الأخرى.**

وفي هذا السِّياق لابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) عبارة لطيفة عن علم النحو وأصوله وجدله، وعلاقته بعلم أصول الفقه، ذكرها ضمن قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «علوم الأدب ثمانية: اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعَة الشعر،

---

(١) والمعنى: «أي أي طريق وأي سبيل.. و«أي»: قد تؤنث إذا أضيفت إلى مؤنث، وترك التأنيث أكثر فيها». انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٥٢ ـ ٥٣).

(٢) المفصَّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزمخشري (ص١٢ ـ ١٣).

وأخبار العرب وأنسابهم، وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو، فيعرف به القياس، وتركيبه، وأقسامه من قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد، إلى غير ذلك **على حدِّ أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به؛ لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول**»[1] فاتفاق النحو والفقه في طبيعة المصدر يوجب التداخل المنهجي بينهما دون خفاء أو ارتياب.

وهذه العلاقة الجدلية بين أصول النحو وغيره من العلوم كأصول الفقه وعلم الكلام ظهرت قبل ابن الأنباري مع ابن جني، كما أن هناك جدلًا آخر قديمًا وحديثًا في العلاقة بين علم النحو وعلم المنطق، كما في المناظرة الشهيرة التي بين أبي سعيد السِّيرافي الأديب النحوي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٣٦٨هـ) ومتى بن يونس المنطقي (ت٣٢٩هـ)، التي ردّ فيها السيرافي على زعم ابن يونس في أن النحاة محتاجون أبدًا إلى المنطق لقيام علمهم[2]! وتَتَابع النزاع بين الباحثين في الطبقات اللاحقة بين

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص ٨٤).

(٢) لقراءة نص المناظرة، انظر: الامتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي (١/ ١٠٤)، وهي محاورة ممتعة وبليغة. وفي كتابه الآخر: المقابسات له مقابسة في الصلة بين النحو والمنطق (ص١٣٣)، المقابسة (٢٢).

مؤيد ومعترض[1]، وهل هذا التأثير طال الجميع أم البعض؟ جدل آخر حول هذه الإشكالية[2].

وفي صلة النحو بغيره يقول أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي رحمه الله (ت٣٩٢هـ): «وذلك أنَّا لم نر أحدًا من علماء البلدين (البصرة والكوفة)، تَعَـرَّض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه»[3]، فابن جني يُفصح عن مراده بوضوح في التأثر بعلوم أخرى في بناء تأليفه، وهذا ما جعل بعض الباحثين يعتبر كتاب «الخصائص» تدشينًا لمرحلة جديدة لعلم النحو في علاقته مع غيره من العلوم كعلم الكلام والفقه وأصول الفقه، والسبب في ذلك: أن الفنون في ذاك الزمن

---

(١) انظر: مناظرة بين أبي سعيد السيرافي ومتى بن يونس ـ قراءة في أدب الجدل من منظور الدراسات العربية المعاصرة، رامي جميل أحمد سالم، البحث على الشبكة الإلكترونية (تناول فيه العلاقة التاريخية بين النحو والمنطق).

(٢) انظر: الفكر النحوي في ضوء المنطق الأرسطي، د. حسن منديل العكيلي، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العدد: (٤).

(٣) الخصائص (١/ ٢)، **ولأبي بكر ابن السراج (ت٣١٦هـ) كتاب باسم: الأصول في النحو**، قال في صدره: «وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع»، **ولعل ابن السراج أول من استخدم هذا التركيب: «أصول النحو»**، وهل كان في ذلك متأثرًا بعلم آخر أم لا؟ محل بحث وجدل، فقد قال: المرزباني (ت٣٨٤هـ) عنه: **«صنَّف كتابًا في النحو سماه الأصول انتزعه من أبواب سيبويه، وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين»** إنباه الرواة على أنباء النحاة، القفطي (٣/ ١٤٩).

قد تمايزت حدودها واستقرت[1]، وهنا لا يخفى أن «من طبيعة الأشياء أن يتأثر جديدها بقديمها، فكيف إذا كان ذلك القديم محوطًا بالقداسة والإجلال كعلوم الدين، أو محوطًا بالإعجاب والتقدير والحماسة كعلم الكلام»[2]؛ فالعلوم الدينية لها سلطان على العلوم الأخرى، وابن جني كأنه يُؤصِّل لفعله، ويُؤكده بشواهد نموذجية في التكامل لبناء العلوم؛ إذ يقول: «وكذلك كُتب محمد بن الحسن، إنما ينتزع أصحابنا منها العلل؛ لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق»[3]، ويقول أيضا: «اعلم أن علل النحويين - وأعني بذلك: حُذَّاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين؛ وذلك أنهم يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه»[4]، وله في هذا المعنى عدَّة نصوص بَيِّنة، وشواهد ظاهرة، فنموذج ابن جني بعقله الكبير وعمقه

---

(١) انظر: الكوكب الدري، الإسنوي، (قسم الدراسة)، تحقيق: د. محمد عواد (ص٦٦)، والمؤثرات الفقهية في تأصيل الأصول النحوية، طارق بومود، مجلة المخبر: أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، العدد: (١١).

(٢) انظر: أثر الفقه وأصوله في الدرس النحوي العربي، الشارف لطروش، مجلة حوليات التراث، العدد: (٥) الجزائر.

(٣) الخصائص (١/ ١٦٤).

(٤) الخصائص (١/ ٤٩).

المعرفي يستحق الدراسة والتدقيق أكثر في هذا الموضوع[1].

وفي مقام آخر له صلة بالتداخل المعرفي يعقد ابن جني بابًا في الرَّدِّ على شبهة أن النحو لا يختص إلا بالألفاظ، وهذه الشبهة تُحكى عند المفاضلة بينه وبين المنطق الذي يهتمّ بالمعاني، فهل ابن جني هنا يشير لرفض هذه العلاقة بين النحو والمنطق وتعليلها؟ للتساؤل والمباحثة. يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب في الرَّدِّ على من ادَّعى على العرب عنايتها بالألفاظ، وإغفالها المعاني: اعلم أنَّ هذا الباب من أشرف فصول العربية، وأكرمها، وأعلاها، وأنزهها، وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤنِقك، ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك؛ وذلك أن العرب كما تُعْنى بألفاظها، فتُصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها، بالشعر تارة وبالخُطَب أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها، وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدرًا في نفوسها»[2]؛ فالقول بأن المنطق أفضل من اللغة والنحو من هذه الجهة قول مرفوض، وليس بدقيق في معرفة حال العرب، وحقيقة لغتها.

---

(١) وحول جهود ابن جني في هذا الموضوع، هناك بحث مختصر يُسلط الضوء عنه باسم: علاقة أصول الفقه بمنهج ابن جني في التعليل اللغوي، حليم رشيد، مجلة التواصل، العدد: (٩) الجزائر.

(٢) الخصائص (١/ ٢١٥).

ومن أوجه التداخل التي يتكرر الجدل فيها كثيرًا بين أرباب العلوم ما يتعلق بالألفاظ والمعاني، ففي علوم اللغة العربية اختلاف داخلي بين أهلها[1]، هل المعنى من اهتمام النحوي أو البلاغي؟ أم أن للمعنى عدة أقسام منها ما يختص بعلم النحو ومنها ما يختص بعلم البلاغة؟ وذات الخلاف دائر بوجه آخر بين النحاة وعلماء الأصول في تحديد وظيفة العِلْمين وما يغلب عليهما، وفي النص التالي يُسجِّل أحمد المالقي (ت٧٠٢هـ) تحفّظًا على فكرة استيراد المسائل دون مراعاة التخصصات وأغراض العلوم، ويُحدد وظيفة الأصولي والنحوي، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «والفرق بين الدعاء والنهي أن الدعاء يكون من الأدنى إلى الأعلى، والنهي يكونُ من الأعلى إلى الأدنى، هذا تفصيلُ من تحذّق، والصحيح أن الطلب يجمعهما، وإلا فقد تكون صيغةُ «لا تفعل» من المِثْل إلى المثل، فلا يُقال فيه: إنّه دعاءٌ ولا نهي، ولكنه طلب ترك الفعل، **والترك على ما أحْكمه الأصوليون، والنظر في المعاني لهم، وحظّ النحوي النظرُ في الألفاظ، والتكلّمُ في المعاني لهم.. فينبغي أن يترك لهم يُحقِّقونه**، وحظ النحوي من هذا الأكثر، وهو الأمر في صيغة «افْعَلْ»، والنهي في صيغة «لا

---

(١) انظر: علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي، د. محمد حسين الصغير (ص٧٧)، وعلم المعاني بين النحو والبلاغة وتصنيفه عند القدماء والمحدثين، د. عبد العليم بوفاتح، مجلة الباحث، العدد: (١٥)، الجزائر.

تفْعلْ»، **وإنْ تعرّضوا لغير ذلك خرجوا من صناعتهم إلى صناعة غيرهم»**[1]؛ فالمالقي يرى أن الأسلم في التحقيق العلمي المحافظة على الوظيفة المحددة لكل علم، فينبغي لكل عالم أن يضبط علمه، ويقف مع حدوده، ويترك ما لا يُحسنه لأهله، حتى لا يقع في الخلل العلمي، وبذلك التشارك بين المتخصصين يكون التكامل الأسلم والأنفع.

ولكن في مجال التأليف للإمام السيوطي رَحِمَهُ اللهُ (ت٩١١هـ) رؤية أخرى في تكييف هذه العلاقة، وتحقيق فائدتها، وذلك في مقدمة كتابه «الاقتراح»، فيقول: «هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم يَنسج ناسج على منواله، في علم لم أسبق إلى ترتيبه، ولم أُتقدم إلى تهذيبه، **وهو أصول النحو، الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه**، وإن وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين، وتشتت في أثناء كتب المصنفين، فجمعه وترتيبه صنع مخترع، وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع، لأبرز في كل حين للطالبين، ما تبتهج به أنفس الراغبين. وقد سميته بـ«الاقتراح في علم أصول النحو». وبعد كلام أشار فيه لجهد ابن الأنباري، يقول أيضًا: «**ورتبته على نحو ترتيب**

---

(١) رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد المالقي (ص٢٦٩).

أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم، كما ستراه واضحًا بيِّنًا»[1].

والإمام السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ من أكثر العلماء الذين وظفوا العلاقات بين العلوم في تطوير التدوين، فمثلًا يقول في مقدمة «المزهر»: «هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه، واخترعت تنويعه وتبويبه؛ وذلك في علوم اللغة وأنواعها، وشروط أدائها وسماعها، **حاكيتُ به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع**، وأتيت فيه بعجائب وغرائب، حسنة الإبداع»[2]. وإذا تخطيتَ المقدمة إلى الكتاب، واستعرضتَ محتوياته، هالك ما تجده من المصطلحات التي عُرف بها علم «مصطلح الحديث»، وذلك مثل: المرسل، والمنقطع، والوجادة، والإجازة، والمدرج وغيرها!!

وله ذات الصنيع في كتابه: «الإتقان في علوم القرآن»، ومعلوم ما بين علوم القرآن وعلم أصول الفقه من الاشتراك والصلة في بعض الأبواب كالنسخ، ودلالات الألفاظ وغيرها.

وللباحثين في الدراسات المعاصرة جدل في تقييم هذه الظاهرة، ورصد ما فيها من السلبيات والإيجابيات، كما أن

---

(١) الاقتراح في أصول النحو (ص١٤ ـ ١٦).

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/٧).

ثمت نزاع آخر: وهو أيهما تأثّر بالآخر أولًا علماء الحديث أم علماء اللغة؟ وهذا من الأسئلة التي تتكرر كثيرًا في مثل هذا الموضوع، وقد ظهر هذا النزاع بين الباحثين في خاصيّة: «الإسناد»، ومَن سبق الآخر في الاعتماد عليه؟ وفي ذلك خلاف عريض[1]، كما أن بعض الباحثين يرىٰ أن علوم اللغة كأصول النحو خاصة لم يتأثر بأصول الفقه والمنطق فحسب؛ بل تأثر أيضًا بمصطلح الحديث، فكلاهما مهتمّ بثبوت ما يُروى، هذا عن العرب، وذاك عن المعصوم عليه الصلاة والسلام[2].

ومهما يُقال مِن تَقدّم أهل اللغة في ابتكار هذه المصطلحات إنْ سُلِّم به جدلًا! فسيظل الواقع العملي شاهدًا عدلًا على أن دور أهل الحديث في هذا الباب هو المعيار الذي لا يمكن القفز عليه في التقنين، وتجاهل قيمته ودقته، فجُهدهم في ذلك أشبه بالمعجز، ودونكم كتب علل الحديث والجرح والتعديل، والعلوم العميقة التي ابتكروها لضبط الأسماء، وتعيين أصحابها؛ كالمتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف وغيرها.

---

(١) انظر: مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، د. ناصر الدين الأسد (ص٢٥٥)، وتاريخ آداب العرب، مصطفى الرافعي (١/ ٢٨٧).

(٢) انظر: أثر الروافد الثقافية في التنظير النحوي، د. سعد المحمود (ص٣٨ ـ ٣٩)، وهي دراسة جادة تستحق القراءة والنظر.

فعلماء الحديث عمومًا هم أرباب التدقيق في الإسناد، ومكانتهم لا تخفى على المنصفين، **وليس من التكامل المعرفي عدم المحاكمة إليهم في كافة ما يُنسب إلى المعصوم عليه الصلاة والسلام، وإهمالهم قصدًا قدحٌ في الأمانة العلمية، والموضوعية البحثية**، وفي النص التالي **إشارة لتداخل علم الحديث مع غيره من العلوم**، كما أنه يوضِّح صراحة قيمة أهل الحديث، وأهمية النص تَكْمن في قائله، فهو فيلسوف متكلم، وليس من أئمة الحديث، وهذه شهادة منه، وإنصاف يليق بأهل المعرفة والديانة، يقول أبو الحسن العامري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٣٨١هـ): «إن طائفة من المتكلمين اتفقت على تهْجين صناعة الحديث، ولقّبوا أربابها بالحشْو والطغام؛ بل أخرجوهم من جملة العلماء، واحتجُّوا بأن علم الخبر نظير لعلم المدرَك بالبصر، وكما لا يجوز أن يُسمّى عالمًا برؤية الأبصار، لا يجوز أن يُسمى عالمًا بسماع الأخبار، وإنما يستحق تسمية العلم ما كانَ تعلمه معلقًا بحركة النفس العلّامة، وإجالة الفكر والرَّويَّة.

ونحن نقول: إن كل من ذهب هذا المذهب في علم الأخبار فقد دلّ من نفسه على جهل عظيم؛ فإن علم الحديث ليس بمقصور على إدراك الأصوات، لكنه نظير الكتابة المشتملة على المعاني، وإن كانت الحروف بصُورها هي المُدركَة بالبصر.

وهو علم يَتَفنَّن في الأساليب، ويتشَعَّبُ في الأبواب؛ **بل ما مِن فن مِن فنون العلوم إلا ويوجد فيه أخبار منقولة: إما من الكتب المنزلة، أو من الرسل والأئمة، أو من الحكماء المتقدمين، أو من الأسلاف الصالحين؛ فهو إذن مادة لها كلها**..

وليس يُشك أن أصحاب الحديث هم المعنيُّون بمعرفة التواريخ العائدة بالمنافع والمضار، وهم العارفون لرجال السّلف بأنسابهم وأماكنهم، ومقادير أعمارهم، ومَن اختلف إليهم، وأخذ العلم عنهم؛ بل هم المتحققون لما يَصحّ من الأحاديث الدينية وما يَسقم، ويقوى منها ويضعُف؛ بل هم المُتجشِّمُون للحلِّ والترحال في أقاصي البلدان وأدانيها، ليأخذوا عن الثقات سنن رسول الله ﷺ. بل هم المجتهدون أن يصيروا نُقاد الآثار، وجهابذة الأخبار؛ فيعرفوا الموقوف منها والمرفوع، والمُسْند والمُرسل، والمُتصل والمُنقطع، والنسيب والمُلصق، والمشهور منها والمُدلّس، وأن يصونوا صناعتهم صيانة لو رام أحد أن يفتعل حديثًا مزوّرًا، أو يُغيّر إسنادًا، أو يُحرِّف متنًا، أو يروّج فيها ما رُوِّجَ في الأخبار الأدبية؛ كالفتوح والسِّير والأسمار والوقائع = للحقه من جماعتهم أعنفُ النكير.

وإذْ؛ كان هذا سعيهم، وعليه مدار أمرهم، فمن المواجب أنْ نعتقد لهم فيما أكّدوا من العناية أعظم الحق، وأوفر الشكر، وأتمّ الإحْماد، وأبلغ التقريظ».

ثم قال في موطن آخر: «فإنّ حملة الآثار.. قد تتبعوا أخبار رسول الله ﷺ، وأخبار صحابته، والتابعين لهم، تتبُّع الضّنين بها، والمشفق على فوات شيء منها؛ فعرفوا كافة النّقلة بأساميهم وكنايتهم وأنسابهم، ومُدد أعمارهم، وتأريخات أزمنتهم، ووقت وفاة كل واحد منهم، وعدد من خدمه وصحبه وحمل عنه، ومقدار ما رُوي مِن حديثه»[1]

فهذا قول حسن، أثبَتُّه على طوله ـ ليس حماية للمحدثين ـ ولكن لعلاقته بالموضوع، وصدق عبارته وعدله، وتَخَلّقه بأدب العلم، واحترام الحقيقة والذات.

ثالثًا: السبكي وإشكالية تَنقّل المصطلحات:

الإمام السبكي (الأب) علي بن عبد الكافي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٧٥٦هـ) من أبرز الذين ساهموا في موضوع التداخل بين العلوم، وتناول فيه عدة قضايا، مثل:

ـ التدقيق في مفهوم علم أصول الفقه وموضوعه، ليمتاز عن غيره.

ـ فحص المصطلحات العلمية، وتعدد استخدامها مِن علم لآخر.

ـ تحرير العلاقة التكاملية بين علم الأصول والعلوم الأخرى.

---

(١) الإعلام بمناقب الإسلام (ص١٠٧ ـ ١١٠، و١٨١).

وقد كان الدافع لهذا النظر العميق في القضية: الرّدّ على شبهة التشكيك في فائدة استقلال علم الأصول مع وجود مصطلحاته ومسائله في غيره من العلوم، وهذا من أعزّ فوائد السجالات؛ فالعلوم تنمو باستمرار النقد والمحاورة، وقديمًا قال الإمام القرافي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٦٨٤هـ): «معرفة الإشكال علم في نفسه، وفتح من الله تعالى»[1]، وما عرضه السبكي مثال صادق على مقولة القرافي رحمهم الله.

ونصّ الإمام ممتعٌ لفظًا ومعنى، ويتضمن عدة فوائد، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن قلتَ: قد **عَظَّمتَ أصول الفقه، وهل هو إلا نُبَذٌ جُمعت من علوم متفرقة**:

نبذة من **النحو**: وهي الكلام في معاني الحروف التي يحتاج إليها الفقيه، والكلام في الاستثناء، وما أشبه ذلك.

ونبذة من **علم الكلام**: وهي الكلام في الحُسن والقُبح، والكلام في الحكم الشرعي وأقسامه، وبعض الكلام في النسخ وأفعاله، ونحو ذلك.

ونبذة من **اللغة**: وهي الكلام في معنى الأمر والنهي، وصيغ العموم، والمجمل، والمبين، والمطلق والمقيد، وما أشبه ذلك.

ونبذة من **علم الحديث**: وهي الكلام في الأخبار.

---

(١) الفروق للقرافي (١/ ١٢١).

والعارف بهذه العلوم لا يحتاج إلى أصول الفقه في شيء من ذلك، وغير العارف بها لا تغنيه أصول الفقه في الإحاطة بها، فلم يبق من أصول الفقه إلا الكلام في الإجماع، وهو من **أصول الدين** أيضًا، وبعض الكلام في القياس والتعارض، مما يستقل به الفقيه، فصارت فائدة أصول الفقه بالذات قليلةً جدًّا، بحيث لو جُرِّد الذي ينفرد به ما كان إلا شيئًا يسيرًا».

إلى هنا تم العرض المفصّل لهذه الشبهة، التي قد تَرد على علم أصول الفقه وأهميته، ثم أعقبها المؤلف بالرد التالي: «قلت: **ليس كذلك، فإن الأصوليين دقَّقوا في فهم أشياء من كلام العرب لم يصل إليها النحاة ولا اللغويون،** فإن كلام العرب متسع جدًّا، والنظر فيه متشعب، فكتب اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظاهرة، دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصولي، واستقراء زائد على استقراء اللغوي.

مثاله: دلالة صيغة «افعل» على الوجوب، و«لا تفعل» على التحريم، وكون «كل وأخواتها» للعموم، وما أشبه ذلك مما ذكر السائل أنه من اللغة، لو فتشتَ كتب اللغة لم تجد فيها شفاء في ذلك، ولا تعرضًا لما ذكره الأصوليون، وكذلك كتب النحو لو طلبت معنى الاستثناء، وأن الإخراج هل هو قبل الحكم أو بعد الحكم، ونحو ذلك من الدقائق

التي تَعرَّضَ لها الأصوليون، وأخذوها باستقراء خاص من كلام العرب، وأدلة خاصة لا تقتضيها صناعة النحو، فهذا ونحوه مما تكفل به أصول الفقه، ولا ينكر أن له استمدادًا من تلك العلوم، ولكن تلك الأشياء التي استمدها منها لم تُذكر فيه بالذات بل بالعرض، والمذكور فيه بالذات ما أشرنا إليه مما لا يوجد إلا فيه، ولا يصل إلى فهمها إلى من تكيَّف به»[1].

وقد أحسن السبكي كثيرًا في عرض الإشكالية وشَرْحها، وهي ربما تتلخص في الجهل بعمل الأصوليين، وابتكارهم لمفاهيم المصطلحات؛ نتيجة لسعة النظر والاستقراء في تصاريف الشريعة، ومستند هذه الشبه (كما يظهر) هو النظر العابر لموضوعات علم أصول الفقه ومصطلحاته، ومقارنتها لفظًا بمسميات مشابهة في العلوم الأخرى، وتمكّنت الشبهة بالوجود العيني لذات المصطلحات في العلَمين دون النظر في مفاهيمها الدقيقة! ولو كَلَّف نفسه هذا المنتَقِد ووازن بين العلوم في المعالجة لأدرك ماهية الفرق، وعَلِم القيمة الإضافية، والوِشاح الذي كساه عِلم أصول الفقه لتلك المصطلحات.

---

(١) الإبهاج في شرح المنهاج (٢/ ١٤ ـ ١٦)، وهنا تنبيه: وهو أن هذا الكتاب النفيس افتتحه السبكي (الأب) علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٥٦هـ) ووقف في بداياته عند مسألة: مقدمة الواجب، ثم أتمه الابن عبد الوهاب ابن السبكي (ت٧٧١هـ)، رحم الله الجميع.

ومِن خلْف هذه الغوامض التي عرَضها السبكي عند المتسائل تظهر قيمة التدقيق في موضوعات العلوم، ويتضح أيضًا ضرورة حُسن التوظيف، والاستفادة من التداخل المعرفي وتمحيص الدعاوى؛ فالناقد لانفراد علم الأصول أو غيره ربما يكون مُحقًا ما لم يُدحَض رأيه بالحجة والبرهان النظري والتطبيقي كما صنع السبكي.

ومِن المضمرات التي تتراءى مِن خلف الكلمات والجمل لهذه الشبهة المعروضة إشكالية أخرى عميقة الجذور في الثقافة يمكن تسميتها بـ«رحلة المصطلحات»، فالمصطلحات سيَّارة بين العلوم، وهي غالبًا تتمتع بمرونة عالية، وجمال لفظي ومعنوي، يؤهلها لسعة الانتشار، والتنقل من علم إلى آخر، وهي أوسع ميادين التداخل بين العلوم، **ومن الحسن في التعامل معها النظر مليًّا في مفاهيمها عند مُنشِئها الأول، مع خصوصيات العلوم التي وُلدت فيها، ثم رحلت لغيرها بمعناها، أو اكتسبت معنى آخر**، ولعلّ إهمال هذا البُعد الفكري هو الذي أنتج هذه الشبهة الخاصة بعلم أصول الفقه.

ومن أهم وأسلم ما يساعد على نسبة المصطلحات لهذا العلم أو ذاك أو هما معًا = **النظر التاريخي لحركة المصطلح، وكثرة استخدامه وتداوله، وإصابة مفهومه بوضوح**، فعدم إدراك المصطلح سواء في بيئته الأولى أو اللاحقة،

كثيرًا ما يكون سببًا في اضطراب الحكم والتحليل لمادة العلم.

منطق الاستدلال الشرعي!

ومن هنا؛ فإن الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان دقيقًا في الإجابة كما كان كذلك في عرض الاستشكال، **وقد جمع في ردِّه بين التنظير والتطبيق، حتى يُقرِّب الجواب، ويُفصح عن القيمة العالية لمنطق الاستدلال الشرعي/ أصول الفقه، لمن جهله ولم يعرف قدره.**

○ فيقول في الجانب النظري مُفتتِحًا ذلك برد إجمالي: «ليس كذلك»، ثم يُعلِّل هذا الرَدَّ، فيقول: «فإن الأصوليين دقَّقوا في فهم أشياء من كلام العرب لم يصل إليها النحاة ولا اللغويون»، وهذا يعني: عدم الانصياع خلف الاتفاق اللفظي للمصطلح، ويزيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان رأيه بالنظر إلى طبيعة كلام العرب، وتعدد الأنظار إليه، فيقول: «فإن كلام العرب متسع جدًا، والنظر فيه متشعب، فكتب اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظاهرة، دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصولي، واستقراء زائد على استقراء اللغوي». **ففي النص بيان جلي لأهمية المضامين التي يُلبسها أرباب العلوم لبعض المصطلحات الرحَّالة، وهذا جوهر التكامل المعرفي؛** فعلماء اللغة ضبطوا الألفاظ ومعانيها، ثم جاء علماء الأصول فدققوا

أكثر في فهم أشياء لم تكن ضمن اهتمام علماء النحو واللغة، وهذا مسوِّغ معتبر لعلماء الأصول في بتر علمهم عن غيره، أضف إلى ذلك قصدهم الخاص لبلوغ الاجتهاد الشرعي، والدراية بنصوص الوحي (قرآنا وسنة).

وتنبّه هنا لضرورة التكامل المعرفي، فأهل اللغة لو لم يدونوا الألفاظ العربية وعلومها كالنحو وغيره، وكذلك لو لم يَجمع أهل الحديث السُّنَّة وعلومها، وأرباب علوم القرآن ما يتعلق بجمع المصحف وبيان تفسيره = فإن علماء أصول الفقه لن يستطيعوا أن يتقدموا خطوة واحدة نحو علمهم؛ فالعلوم كما سبق مرارًا بعضها يُبنى على بعض.

○ **والإمام السبكي لم يكفه الرد النظري فحسب؛ بل أردف ذلك بالمثال التطبيقي الذي يؤكد قوله، ويشهد لرأيه، ففي التطبيق بيان لما يعزب عن التنظير، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ بجلاء ووضوح**: «مثاله: دلالة صيغة «افعل» على الوجوب، و«لا تفعل» على التحريم، وكون «كل وأخواتها» للعموم، وما أشبه ذلك مما ذكر السائل أنه من اللغة. لو فتشتَ كتب اللغة لم تجد فيها شفاء في ذلك، ولا تعرضًا لما ذكره الأصوليون، وكذلك كتب النحو لو طلبت معنى الاستثناء، وأن الإخراج هل هو قبل الحكم أو بعد الحكم، ونحو ذلك من الدقائق التي تَعرَّض لها الأصوليون، وأخذوها باستقراء خاص من

كلام العرب، وأدلة خاصة لا تقتضيها صناعة النحو، فهذا ونحوه مما تكفل به أصول الفقه».

فهذا المثال فيه من الوضوح بنفسه ما لا يحتاج معه لزيادة بيان، وهو من أنفس ما يشرح دور علماء الأصول ووظيفة علمهم.

وفي خاتمة هذا النص العميق حول هذه القضية يؤكد السبكي على كمال وعيه بفكرة التكامل بين العلوم، فهو **يوضح أن استمداد علم أصول الفقه وتداخله مع غيره من العلوم لا يعني عدم استقلاله عنها، فهو يرى أن المسائل المشتركة بينه وبين العلوم الأخرى لها زاويتان للنظر، وإدراك هذا الأمر مهم لمؤرخي العلوم**:

- مسائل تُذكر بالذات؛ فالمؤلف يقصد بيانها دون استطراد أو مناسبة، وهذه تُعدّ من أركان العلم ومبانيه، وهي التي تُسوِّغ استقلال العلم عن غيره.

- ومسائل أخرى تُذكر بالعرَضِ والاستطراد، أو لمجرد المناسبة العلمية بموجب معرفي مُقْنِع، وربما بموجب معرفي بلا إقناع، وهذه قد لا تكون من صلب العلم، وتركها لا يضر العلم.

فالحكم على العلم لا بد أن يكون مؤسَّسًا على

المسائل التي يختص بها العلم، وتكون من مبتكرات أهله وأربابه، لا فيما اتفق فيه مع غيره من العلوم[1]

---

(١) هذه الشبهة التي ذكرها السبكي وردّ عليها، قد تكون مما حفَّز البحث العلمي في الدراسات المعاصرة، فكان علم أصول الفقه من أكثر العلوم الشرعية التي تناولته أقلام الباحثين، وبحثوا في علاقاته (سلبًا أو إيجابًا) مع العلوم الأخرى، وقد مضى ذكر بعضها في الهوامش، وهي كثيرة ومتفاوتة في القيمة العلمية، وما وقفت عليها منها سأذكره في الدليل الملحق.

الخاتمة

في الخاتمة سأستعرض ملخصًا لعدد من القواعد والإشكاليات المبثوثة في البحث، وبعض الفوائد العامة للتداخل المعرفي:

■ مصطلح «التداخل» بين المعارف ليس وليد الثقافة المعاصرة (كما يقال)، فقد نصَّ عليه العلماء قديمًا بذات المفهوم، ولكن لا يُنكر دور الدراسات الفكرية المعاصرة في نشره.

■ الإمام التفتازاني في القرن الثامن الهجري من أوائل الذين أظهروا مصطلح التداخل بوضوح، ونصَّ على حالاته وفروعه.

■ استخدم العلماء قديمًا منذ القرن الرابع الهجري عدة مفردات صريحة للتعبير عن الدراسات البينية؛ كالاحتياج والتعاون والمزج، مما يؤكد شيوع الفكرة لديهم.

■ في الدراسات الشرعية وبخاصة في المشرق العربي أقدم مَن وقفت عليه وأثَّر في نشر هذا النوع من الدراسات، د. محمد العروسي عبد القادر، المدرِّس في المسجد الحرام في كتابه «المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين» الطبعة الأولى كانت في عام (١٤١٠هـ ١٩٩٠م).

■ في الفكر العربي المعاصر مِن أشهر الذين ساهموا في ذيوع هذا النوع من الدراسات في المغرب العربي خاصة: الفيلسوف المغربي الكبير الدكتور طه عبد الرحمٰن، في كتابه «تجديد المنهج في تقويم التراث» طُبع في عام (١٤١٤هـ ١٩٩٣م).

■ في الغرب بدأ الحديث عن العلوم المتكاملة عام ١٩٦٨م (أي: حوالي: ١٣٨٧هـ ـ ١٣٨٨هـ)، في فارنا ببلغاريا وذلك بمؤتمر أول، ثم عُقد المؤتمر الثاني في عام ١٩٧٣م في جامعة ميرلاند بأمريكا، ثم تتابعت المؤتمرات والندوات حول التكامل.

■ التكامل أخصّ من التداخل من جهة كونه قيمة إيجابية، وأما التداخل فلا يلزم منه أن يكون تكاملًا إيجابيًّا دومًا؛ بل منه ما هو خلاف ذلك.

■ بُنْية تداخل العلوم وتكاملها نتيجة لاستقلالها؛ فالانفصال قبل الاتصال.

■ العلوم الشرعية بحكم النص والوحي تتمتع بشمولية كبيرة، وهيمنة على العلوم الأخرى؛ لقدسية أصلها.

■ هوية العلوم تتحدد بعنصرين: **الأول**: الخصوصية الذاتية للعلم، واستقلاله بالاسم. **العنصر الثاني**: وهو التمايز عن غيره.

■ أبرز ما يميز العلوم عن بعضها: الموضوعات المحدِّدَة لكل علم.

■ العلوم الشرعية بدأت في التشكّل منذ زمن الصحابة والتابعين.

■ ظهرت بوادر التدوين في عصر الصحابة والتابعين، وما تلاه كالتصنيف للعلوم في مسارات وأنساق.

■ التداخل المعرفي في التراث الشرعي، وما يترتب عليه كالتكامل، كان طابعًا عامًا وضروريًا في بدايات التدوين، وكان أيسر أمرًا وأثمر.

■ المدونات الأولى التي وصلتنا لبعض العلوم كان التكامل فيها سِمة، تَبعًا لاعتماد العلوم على الذاكرة، وشمولية النظر عند العالِم.

■ إثبات وعي العلماء السابقين بإشكالية التداخل بين العلوم، بالحديث عنها نقدًا وتفنيدًا، والتأليف فيها.

■ من أهم ما يعين على تحرير نسبة المصطلحات لهذا

العلم أو ذاك أو هما معًا = النظر التاريخي لحركة المصطلح، وكثرة استخدامه وتداوله، وتحرير مفهومه بوضوح.

■ العلوم المنهجية التي تُسمى بـ«الآلة» كالنحو والأصول والمصطلح، الهدف منها تطبيقها كمعيار نظري في كافة العلوم، فذلك ليس من التداخل في شيء، إلا عند جلب مسائلها من الذهن إلى القرطاس.

■ القدْح مطلقًا للأصوليين بسبب التداخل بين علم الكلام/أصول الدين، مع علم أصول الفقه ليس بالسبيل الأمثل، ولا تخطئتهم عمومًا بالمنهج الأقوم.

■ ما يُطلق عليه: «التخريج» في تاريخ التشريع الإسلامي من مظاهر التداخل المعرفي، فحري به أن يسمى: علم «التكامل بين العلوم».

■ «عِلم الأدب» من المعارف التي تُعدّ مظهرًا ساميًّا من مظاهر التداخل بين العلوم، ومِن هنا يُمكن أن يُطلق عليه أيضًا: علم «التداخل التكاملي».

■ الصلة بين بعض العلوم التي قد يظهر تباينها كالفقه والنحو، كما أثبت الإسنوي في كتابه، وهذا من جماليات التكامل المعرفي في التراث.

■ التمايز قوّة للعلوم: فمن ثرائها وتفردها أن تكون

متوازية في خطوط مستقيمة تتقاطع فيما بينها تارة، وتلتقي تارات عند نقطة البداية أو النهاية.

■ من فوائد مسألة التداخل بين العلوم: تحصيل وظائف العلوم، والكشف عن غرضها بوضوح، وتحرير مسائلها البينية.

■ من الفوائد للتداخل المعرفي: بناء الشخصية الإنسانية بناء متكاملًا في كافة جوانب الحياة.

■ ومن فوائد التداخل ومقاصده: خدمة المعرفة ومجالاتها المتنوعة، وتلبية احتياجات المجتمع العلمي، والحضارة الإسلامية.

■ وكذلك من الفوائد: تلمّس الفروق الدقيقة بين العلوم المتقاربة، كعدد من علوم اللغة، والتجويد مع النحو، وعلم المقاصد مع الأصول.

■ من قواعد التكامل المعرفي: مراعاة أرباب العلوم، فكل علم يُرجع في تقريره إلى أهله، ومصادره الأولى.

■ من قواعد التداخل في العلوم: أن يكون جلب المسائل من العلوم الأخرى بقدر الحاجة الماسة التي لا عدول عنها، كما صرّح الجويني وغيره.

■ من القواعد الضابطة للتداخل المعرفي: أن يكون مفيدًا لأحد العلمين، أو كليهما.

■ من القواعد للتداخل بين العلوم: أن الاتفاق في الموضوعات والمصطلحات لا يعني التطابق فيها، وعدم اختصاص كل علم منها بمعنى.

■ من قواعد التداخل: مراعاة وظائف العلوم، والحِفاظ على خصوصيتها.

■ من القواعد: كلما كانت مسائل العلوم أقرب، أو شبه متحدة كان التداخل فيها أدق وأخفى، وهذا من الإشكاليات أيضًا.

■ من إشكاليات التداخل: عُزلة العلوم المرتبطة بعضها عن بعض، كجزر متنافرة، لا تتواصل معًا، ولا ترتبط بحدود سهلة العبور، وهذا ما ألمح له الإمام الزنجاني، وعالجه بكتابه.

■ من الإشكاليات في التداخل العلوم الواسعة التي تتصل غالبًا بأكثر من علم كالتفسير واللغة وأصول الدين.

■ من إشكاليات التداخل: دراسة الأثر والتأثر بين العلوم، ومناطق الجودة والإخفاق في ذلك.

■ من إشكاليات التداخل: الإضرار بالمتلقي أحيانًا، وبخاصة في التعليم، وهذا أشار له الباقلاني، وهو يدخل أيضًا في الأثر السلبي.

■ من أبرز الإشكاليات: هجرة المصطلحات الدائمة

بين العلوم، وعدم استقرارها، ونقل حمولتها الفكرية من بيئة إلى أخرى!

■ من إشكاليات التداخل العميقة: المسائل العلمية المتنازع عليها بين العلوم، والسؤال: إلى أي علم تنتمي؟ كما ظهر عند الباقلاني والجويني وغيرهم.

■ من إشكاليات التداخل: التخصص والتفنن في العلوم، دون مراعاة حدود الاتصال والانفصال فيما بينهم، كما أشار له أبو حيان الأندلسي وغيره.

■ ومن الإشكاليات التي ساهمت في التداخل المعرفي: كثرة الاستطراد، ورغبة المشاركة في كل علم!

والحمد لله رب العالمين من قبل ومن بعد.

الملحق

دليل الدراسات البينية

في التخصصات الشرعية واللغوية والعقلية

دليل الدراسات البينية
في التخصصات الشرعية واللغوية والعقلية

منذ عدة سنوات وأنا أتتبع هذا الموضوع، وأسعى للحصول أو النظر في كل ما كُتب حوله، أو قيل عنه، ومِن أهم ما جعله حاضرًا بقوة ضمن الاهتمام، ما يمتاز به العلم الذي اعتنيت به عدة سنوات من التنوع والثراء، وحسن الربط بين المعارف: علم أصول الفقه.

وفي هذا الملحق سأعرض بعض الدِّراسات والبحوث التي وقفت عليها سواء بمضمونها، وهذا أكثر (بحمد الله)، أو ما عرفته بالاسم فقط، **ومن الجديد في هذا الدليل هو الإشارة لعدد من الكتب التراثية التي تناولت الموضوع**، وهذه المدونات في الجملة تؤكد تصاعد العناية بهذا النوع من القضايا المعرفية، وتدل على أن التكامل بين العلوم هو الأصل الذي لا مناص منه.

والقصد الأول في هذا السرد: هو فيما يخص العلوم الشرعية واللغوية، وأما ما يتعلق بالعلوم الإنسانية وصلتها ببعضها، أو بالعلوم الشرعية، فلن تكون له الأولوية في الذكر، سِوى ما قد يأتي عَرَضا[1]، وفي هذا الفهرس سأوسِّع مجال النظر، وأذكر بعض الكتب والدراسات التي تتضمن رُؤى وتحريرات في الموضوع وإن لم تكن خاصة بمجال البحث، ويمكن للناظر والمتأمل في هذا الدليل الخروج بعدة ملحوظات، مثل:

- تعيين الموضوعات الجزئية التي يكثر طرقها كالمصطلحات ونحوها.

- طبيعة العلوم التي عمَّ أثرها في غيرها.

- رصد الفنون التي خضعت للتأثير من غيرها لدى الباحثين.

- حجم التركيز على أبعاد القضية كالنواحي التعليمية والحضارية.

---

(١) هناك دليل جيد في الإحصاء، وهو عام في كافة المجالات، وقد اهتمّ بالعلوم الإنسانية وغيرها، باسم: دليل الدراسات البينيّة العربيّة ـ في اللغة والأدب والإنسانيات، نور الدين بنخود، منشور على الشبكة. وقد ركّز على الرسائل الأكاديمية، ولكن فاتته بعض البحوث في العلوم الشرعية، وبخاصة في المجلات العلمية، والشبكة الإلكترونية العالمية، فأحببت أن أذكر ما وقفت عليه حتى أضيف للباحثين ما قد يفوت، وسيظل الباب مفتوحًا للاستدراك.

- بيان آثارها السلبية أو الإيجابية.

- الشخصيات التاريخية والمعاصرة التي كان لها الدور الفاعل في الموضوع.

- تنوع الثقافة لدى هؤلاء الأعلام والباحثين، وأثر ذلك في بث الظاهرة.

- الحِقب التاريخية التي ظهر فيها الموضوع، أو تصاعد الاهتمام به.

- دور المؤتمرات في تعميق الظاهرة والاستفادة منها.

- البلدان التي كثر تناول الموضوع لديها.

- أثر المجلات والدوريات ومواقع الشبكة الإلكترونية.

- دور الجامعات والدراسات العليا، ومراكز البحوث في نشر الفكرة.

- الانفتاح العالمي وأثره على تصاعد البحث في هذه القضية.

- أثر العلوم الإنسانية والترجمة في شيوع ظاهرة التداخل، والحاجة إليها.

إلى غير ذلك مما يمكن تسجيله هنا حول الدليل، وسأرتبه على محورين: (الكتب التراثية - الدراسات المعاصرة)، وهي كالتالي:

أولًا: الكتب التراثية:

١ ـ إحصاء العلوم، الفارابي، (تحدث فيه عن علاقة المنطق بالنحو).

٢ ـ الامتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، المكتبة العصرية، (الليلة الثامنة في محاورة السيرافي ومتى بن يونس في المنطق والنحو).

٣ ـ تخريج الفروع على الأصول، الزنجاني، تحقيق: د. محمد أديب الصالح، مكتبة العبيكان.

٤ ـ التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، الإسنوي، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الرائد العربي.

٥ ـ الخصائص، ابن جني (الكتاب يُعتبر ضمن الكتب التي استفادت من العلوم الأخرى في بناء أصول النحو وفلسفة اللغة كما نص مؤلفه).

٦ ـ درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح، نجم الدين الطوفي، تحقيق: د. أيمن شحادة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

٧ ـ زينة العرائس من الطرف والنفائس فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل، العلامة جمال الدين يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي المعروف بابن المبرد (ت٩٠٩هـ)، دار النوادر.

٨ ـ سلاسل الذهب، الزركشي، تحقيق: د. محمد المختار الشنقيطي.

٩ ـ فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، ابن رشد الأندلسي، النسخة التي أشرف عليها: د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان (ومقدمة الجابري مهمة في الموضوع).

١٠ ـ قانون التأويل، القاضي أبو بكر ابن العربي، تحقيق: محمد السليماني، دار القبلة، جدة. (الكتاب تضمن كلامًا مختصرًا نظريًا وتطبيقيًا في موضوع التداخل بين العلوم).

١١ ـ القواعد، ابن اللحام الحنبلي، تحقيق مشترك، مكتبة الرشد، الرياض.

١٢ ـ كشف الظنون، حاجي خليفة، مؤسسة التاريخ العربي.

١٣ ـ الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، الإسنوي، تحقيق: د. محمد حسن عواد، دار عمار، الأردن. (والجزء المخصص للدراسة من هذا الكتاب مهم في التاريخ لهذا الموضوع، خاصة ما يتعلق بعلم النحو وغيره من العلوم)

١٤ ـ مراتب العلوم ـ رسائل ابن حزم، إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

١٥ ـ المستصفى من علم الأصول، الغزالي، تحقيق: د. محمد الأشقر، مؤسسة الرسالة.

١٦ ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة، طاش كبري زادة، دار ابن حزم.

١٧ ـ مفتاح العلوم، يوسف السكاكي، دار الكتب العلمية.

١٨ ـ مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، التلمساني، تحقيق: محمد علي فركوس، المكتبة المكية.

١٩ ـ المقابسات، أبو حيان التوحيدي، آفاق للنشر والتوزيع (له مقابسة في الصلة بين النحو والمنطق).

٢٠ ـ مقدمة ابن خلدون، نهضة مصر، نسخة علي وافي.

٢١ ـ الموافقات، الشاطبي.

٢٢ ـ الوصول إلى قواعد الأصول، التمرتاشي الحنفي، جزء منه حققه: أحمد العنقري، مكتبة الرشد، وطبع كاملًا بلا تحقيق في دار الكتب العلمية.

ثانيًا: الدراسات المعاصرة:

١ ـ أبعاد النظرية الحجاجية ومظاهرها عند المفسرين وعلماء الأصول، عباس حشاني، مجلة الممارسات اللغوية، العدد: (٢٠)، الجزائر.

٢ ـ اتجاهات حديثة في تحقيق التكامل بين مناهج العلوم المختلفة، حمدي عبد العزيز الصباغ، المؤتمر العلمي الحادي والعشرون: تطوير المناهج الدراسية بين الأصالة والمعاصرة، مصر.

٣ ـ الاتصال الدعوي في المجتمعات الإسلامية المعاصرة ـ دراسة منهجية في إطار التكامل المعرفي، د. محمد بابكر العوض عبد الله، مجلة تفكر، العدد: (٢)، مجلد: (١١)، السودان.

٤ ـ الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين إلى حدود القرن الثامن الهجري، عباس أرحيلة، رسالة دكتوراة، جامعة محمد الخامس، بالرباط.

٥ ـ أثر الروافد الثقافية في التنظير النحوي، د. سعد المحمود، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

٦ ـ أثر العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو في استنباط الأحكام الشرعية، النعيم محمد أحمد إبراهيم، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

٧ ـ أثر العلوم على المصنفين في علوم القرآن، الأستاذ الدكتور مساعد الطيار، مقالة مختصرة، نُشرت ضمن كتابه: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض.

٨ ـ أثر الفقه وأصوله في الدرس النحوي العربي. الشارف لطروش، مجلة حوليات التراث، العدد: (٥) الجزائر.

٩ ـ أثر علم أصول الفقه في منهجية البحث في العلوم الشرعية، عياض السلمي، مجلة الحكمة، العدد: (١٨).

١٠ ـ أثر علماء أصول الدين في أصول الفقه الإسلامي ـ الأمر والنهي أنموذجًا، عادل باسدس، (دكتوراة)، مجلة دراسات عربية وإسلامية، العدد: (١)، المغرب.

١١ ـ أثر علماء أصول الدين في أصول الفقه الإسلامي: الأمر والنهي أنموذجًا، عادل محفوظ باسدس، مجلة دراسات عربية وإسلامية ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش ـ جامعة القاضي عياض ـ المغرب، العدد: (١).

١٢ ـ الإدغام بين الاصطلاح والواقع اللغوي، د. جزاء محمد المصاورة، مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع)، العدد: (٦) (تَطَرق فيه لتداخل الإدغام مع غيره من المصطلحات).

١٣ ـ أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص دراسة مقارنة بين أصول التفسير وأصول الفقه، عماد الدين محمد محمود الرشيد، دار الشهاب.

١٤ ـ استدلال الأصوليين باللغة العربية، ماجد بن عبد الله بن ناصر الجوير، دار كنوز إشبيليا.

١٥ ـ الاستدلال في معاني الحروف ـ دراسة في اللغة والأصول، د. أحمد كروم، دار الكتب العلمية.

١٦ ـ الأسس اللغوية لعلم أصول الفقه ـ دراسة العلاقة بين علوم اللغة وعلم أصول الفقه، وائل شاهر حمدوش، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

١٧ ـ إشكالية مفهوم التكامل المعرفي في الإسلام ـ بنيتها وتجلياتها، د. عبد المجيد الصغير، ضمن كتاب: التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية، ندوة دولية، نظمتها مؤسسة دار الحديث الحسنية، بالمملكة المغربية، في الرباط.

١٨ ـ أصول الفقه وتأثير علم الكلام والفلسفة عليه، د. عبد الرحمٰن كيلاني، الشبكة الإلكترونية.

١٩ ـ أصول فقه النص العقدي عند أهل السُّنَّة والجماعة ـ مباحث دلالات الألفاظ، د. تميم القاضي، دكتوراة، جامعة أم القرى.

٢٠ ـ آليات التداخل المعرفي القرآني وتجديد الباراديغم المنهجي والتنزيلي في العلوم الإسلامية، عبد الرحمٰن العضراوي، أعمال الندوة العالمية والدولية التي نظمتها الرابطة المحمدية للعلماء: أزمة منهج أم أزمة تنزيل؟ المغرب.

٢١ ـ أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، الأستاذ الدكتور مساعد الطيار، (طرق المؤلف في عدة مواطن أفكار مهمة وأمثلة متعددة حول تداخل العلوم).

٢٢ ـ الإيمان والعقل أو الدين والفلسفة: إشكالية العلاقة بين الاتصال والانفصال، جميل أبو العباس زكير بكري، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد: (١)، المجلد: (٢)، مصر.

٢٣ ـ البحث البلاغي في دراسات علماء أصول الفقه، د. عبد الفتاح لاشين، دار الكتاب الجامعي.

٢٤ ـ البحث النحوي عند الأصوليين، د. السيد مصطفى جمال الدين، دار الهادي.

٢٥ ـ بناء الأصول على الأصول ـ دراسة تأصيلية، د. وليد بن فهد الودعان، رسالة مصورة، جامعة الإمام، الرياض.

٢٦ ـ بين الدين والفلسفة في رأي ابن رشد وفلاسفة العصر الوسيط، محمد يوسف موسى، أقلام عربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

٢٧ ـ بين النحو العربي واللسانيات الحديثة، د. عبد الحميد عبد الواحد، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العدد: (٤).

٢٨ ـ بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، عبد الكريم الأسعد، دار العلوم، الرياض.

٢٩ ـ بين علمي أصول الفقه والمقاصد، محمد الحبيب ابن الخوجة، نشرته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر.

٣٠ ـ تأثر أصول النحو بمناهج ومسائل أصول الفقه ـ دراسة وصفية تحليلية مقارنة، محمد الحسن مختار بلال حاج، على الشبكة الإلكترونية.

٣١ ـ تاريخ فلسفة العلم من منظور إسلامي بوصفه أساسًا لتحقيق التكامل المعرفي، سمير أبو زيد، المؤتمر العلمي الدولي: التكامل المعرفي ودوره في تمكين التعليم الجامعي، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، الجزائر.

٣٢ ـ تأسيس أصول التفسير وصلته بمنظور البحث الأصولي، عبد الرحمن الحاج، مجلة إسلامية المعرفة، العدد: (٣٧ ـ ٣٨)، موقع: ملتقى أهل التفسير.

٣٣ ـ تجديد المنهج في تقويم التراث، الدكتور طه عبد الرحمٰن، المركز الثقافي العربي.

٣٤ ـ التحسين والتقبيح العقليان وأثرهما في مسائل أصول الفقه مع مناقشة علمية لأصول المدرسة العقلية الحديثة، د. عايض الشهري، كنوز إشبيليا، الرياض.

٣٥ ـ التداخل (التكامل المنهجي) بين أصول التفسير

وأصول الفقه ـ دراسة تأصيليّة، محمد بن حسين الأنصاري، رسالة جامعية، من جامعة أم القرى.

٣٦ ـ تداخل المصطلحات العلمية بين المحدثين واللغويين والفقهاء، محمد علي الزركان، مجلة التراث العربي، العدد: (٧٧)، سوريا.

٣٧ ـ تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي ـ دراسة في العلاقات بين العلوم، د. محمد همام، مركز نماء للبحوث والدراسات.

٣٨ ـ التداخل المعرفي ـ دراسة في المفهوم، الدكتور محمد همام، بحث منشور ضمن كتاب: التكامل المعرفي ـ أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية، تحرير رائد عكاشة.

٣٩ ـ التداخل المنهجي بين العلوم مدخل إلى الموسوعية، عبد اللطيف نجيد، أشغال المؤتمر السنوي لمؤسسة مقاربات: المناهج وتكامل المعارف، المغرب.

٤٠ ـ التداخل بين الأحكام في الفقه الإسلامي، خالد بن سعد الخشلان، دار إشبيليا، الرياض.

٤١ ـ التداخل بين الأدلة الشرعية وأثره ـ القياس الاستحسان المصلحة أنمودجًا، صبرينة عطوش، رسالة مصورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

٤٢ ـ الداخلية في العلوم الإسلامية: مقدمات أولية، محمد بن عمر، على الشبكة الإلكترونية.

٤٣ ـ التراث عند طه عبد الرحمٰن، د. أحمد كروم، المؤسسة العربية للفكر والإبداع. (فيه تلخيص جيد لرؤية طه في الموضوع)

٤٤ ـ تصنيف العلوم وتكاملها عند ابن خلدون، فاطمة وبحة، مجلة المعيار، العدد: (٣٨)، جامعة قسنطينة، الجزائر.

٤٥ ـ التصور اللغوي عند الأصوليين، د. السيد أحمد عبد الغفار، شركة مكتبات عكاظ.

٤٦ ـ تطور القواعد الفقهية من ظاهرة إلى علم وأثر ذلك في الفقه والقانون، د. محمد عبد الرحمٰن المرعشلي، مجلة المسلم المعاصر، العدد: (١٢٧).

٤٧ ـ تطور علم أصول الفقه وتجدّده وتأثره بالمباحث الكلامية، عبد السلام بلاجي، دار ابن حزم، بيروت.

٤٨ ـ التعليل بالحكمة بين أصول الفقه وعلم المقاصد، سفيان أبو زيد، مركز المقاصد للدراسات والبحوث، المغرب.

٤٩ ـ التفاعل بين النحو وأصوله والفقه وأصوله، عبد الملك أنعم، مجلة الشريعة والقانون، العدد: (٤٦).

٥٠ ـ التفسير اللغوي للقرآن الكريم، الأستاذ الدكتور/ مساعد الطيار، دار ابن الجوزي.

٥١ ـ التقارض المصطلحي في العلوم ـ المصطلح اللساني نموذجًا، عبد العزيز حميد، مجلة علامات في النقد الأدبي (المجلد ٨، الجزء ٣١)، من منشورات النادي الأدبي في جدة.

٥٢ ـ التكامل المعرفي ـ أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية، تحرير: رائد جميل عكاشة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وهو عبارة عن إصدار ضخم حوى مجموعة من البحوث في مؤتمر عُقد بذات الاسم في الجزائر مدينة تلمسان عام ٢٠١٠م، وتطرقوا فيه لموضوع التداخل بين العلوم وتكاملها.

٥٣ ـ التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والعربية، د. عبد الله بن ناجي، مجلة البيان، العدد: (٣٥٩).

٥٤ ـ التكامل المعرفي بين العلوم، د. الحسان شهيد، روافد، الكويت، الإصدار: (٧٢).

٥٥ ـ التكامل المعرفي في التراث العربي الإسلامي ـ دراسة تحليلية نقدية، د. وان محمد عزام، مجلة اللغة العربية للأبحاث التخصصية، العدد: (١)، المعهد العلمي للتدريب المتقدم والدراسات «معتمد»، ماليزيا.

٥٦ ـ التكامل المعرفي في القرآن الكريم، زياد خليل الدغامين، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد: (١).

٥٧ ـ التكامل المعرفي وتطبيقاته في المناهج الجامعية، أبو بكر محمد إبراهيم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

٥٨ ـ التكامل المعرفي وعوامل النبوغ ـ دراسة مقارنة بين الإمامين القرافي والأخضري، عطية طيباوي، مجلة التراث، العدد: (٢٠)، الجزائر.

٥٩ ـ تكامل المنهج المعرفي في العلوم الشرعية وأهميته لطلاب علم التفسير، عمرو بن صبحي الشرقاوي، ملتقى أهل التفسير.

٦٠ ـ التكامل بين الفكر المقاصدي ومناهج البحث في العلوم الإنسانية المعاصرة، د. قطب مصطفى سانو، مجلة تفكر، العدد: (١)، مجلد: (٣)، السودان.

٦١ ـ تكاملية علم التفسير في الدراسات الشرعية، بلخير مراد، مجلة المعيار، العدد: (٣٧)، الجزائر.

٦٢ ـ التكاملية في العقلانية العلمية الإسلامية، د. إدريس نغش، ضمن كتاب: التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية، ندوة دولية، نظمتها مؤسسة دار الحديث الحسنية، بالمملكة المغربية، في الرباط.

٦٣ ـ تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، د. مصطفى عبد الرازق، الهيئة المصرية العامة للكتاب. (تعرض فيه لعدد من العلاقات بين العلوم كأصول الفقه والفلسفة، وعلوم الشرع والفلسفة عمومًا).

٦٤ ـ جدلية العلاقة بين أصول الفقه وعلم الكلام من منظور تاريخي تحليلي، د. محمد فاروق البدري، الجامعة العراقية.

٦٥ ـ حجية المرسل عند المحدثين والأصوليين والفقهاء، د. فوزي محمد البتشتي، المطبعة العالمية، القاهرة.

٦٦ ـ الحد الأرسطي ـ أصوله الفلسفية وآثاره العلمية، الدكتور سلطان العميري، دار الميمان.

٦٧ ـ الحق الطبيعي ومقاصد الشريعة: الخلفيات الفلسفية والأصولية، د. عبد الله السيد ولد أباه، أعمال ندوة: مقاصد الشريعة والسياق الكوني المعاصر، تنظيم الرابطة المحمدية، الرباط.

٦٨ ـ الحقائق والاعتباريات في علم أصول الفقه، محمد صادق الموسوي، دار الهادي.

٦٩ ـ الدراسات البينية وإشكالية المصطلح العابر للتخصصات، د. آمنة بلعلي، مجلة سياقات اللغة والدراسات البينية، العدد: (٥)، الجزائر.

٧٠ ـ السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، محمد الغزالي، دار الشروق، (في الكتاب إشارات لتكامل الفقهاء مع المحدثين، ولكن فيه قصور في بعض المواطن، وهو عدم تحرير منهج أهل الحديث الأوائل في تعاملهم مع عدد من نصوص السنة).

٧١ ـ الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم ـ أهميته وأثره ومناهج المفسرين في الاستشهاد به (دكتوراه)، د. عبد الرحمٰن بن معاضة الشهري، مكتبة دار المنهاج، الرياض.

٧٢ ـ الصلة بين أصول الفقه وعلم الكلام في مسألتي التحسين والتقبيح وتعليل أفعال الله تعالى، د. أحمد حلمي حرب، دار النور المبين للنشر والتوزيع.

٧٣ ـ العقائدية وتفسير النص القرآني، الأستاذ ياسر المطرفي، مركز نماء للبحوث والدراسات.

٧٤ ـ علاقة أصول الفقه بالفقه، د. الحسين آيت سعيد، ضمن كتاب: التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية، ندوة دولية، نظمتها مؤسسة دار الحديث الحسنية، بالمملكة المغربية، في الرباط.

٧٥ ـ علاقة أصول الفقه بمنهج ابن جني في التعليل اللغوي، حليم رشيد، مجلة التواصل، العدد: (٩) الجزائر.

٧٦ ـ علاقة الأصول بالمقاصد في إشكالية الوصل والفصل، د. الحسان شهيد، منشور ضمن كتاب مجلة الإحياء: دراسات في الفكر المقاصدي. من التأصيل إلى التنزيل، العدد: (٢).

٧٧ ـ علاقة القران بالعلوم، د. جمال الدين عبد العزيز شريف، مجلة تفكر، العدد: (٢)، مجلد: (١١)، السودان.

٧٨ ـ علاقة القواعد اللغوية بالقواعد الأصولية، د. محمود مصطفى عبود هرموش، ندوة تطور العلوم الفقهية في عمان خلال القرن الرابع الهجري «القواعد الشرعية نموذجًا»، والبحث على الشبكة الإلكترونية.

٧٩ ـ العلاقة بين أصول الفقه ومقاصد الشريعة، الدكتورة سوسن العتيبي، الجامعة الإسلامية، ماليزيا.

٨٠ ـ العلاقة بين علم أصول الفقه وعلم أصول النحو، د. عراك جبر شلال، مجلة العلوم الإسلامية، العدد: الثالث ـ الجامعة العراقية.

٨١ ـ العلاقة بين علوم الحديث وأصول التفسير، حامد الفريح، مجلة البحوث الإسلامية، العدد: (٢)، مصر.

٨٢ ـ العلاقة بين مقاصد الشريعة وأصول الفقه، نعمان جغيم، مجلة الإسلام في آسيا، العدد: (٢)، ماليزيا.

٨٣ ـ العلاقة بين مقاصد الشريعة والقواعد الفقهية،

للأستاذة مسيرة بنت محمد العنزي، (ماجستير) جامعة الإمام، الرياض.

٨٤ ـ علاقة البلاغة بالنحو، د. مليكة النوي، مجلة الباحث، العدد: (١٥)، الجزائر.

٨٥ ـ علاقة علم أصول الفقه بعلم الكلام، د. محمد الشتيوي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

٨٦ ـ علاقة علم أصول الفقه بعلم المنطق مقاربة في جدلية التاريخ والتأثير، وائل بن سلطان الحارثي، (ماجستير) مركز نماء للبحوث والدراسات.

٨٧ ـ علاقة علم أصول الفقه بعلوم اللغة العربية ـ دراسة نظرية تأصيلية، جعفر عبد الرحمٰن جميل قصاص، جامعة أم القرى. رسالة جامعية، لم تطبع.

٨٨ ـ علاقة مقاصد الشريعة بأصول الفقه، الشيخ عبد الله بن بيه، الناشر: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ومركز دراسات مقاصد الشريعة.

٨٩ ـ علم أصول الفقه بين الأصول الكلامية والمبادئ اللغوية، إدريس ميموني، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، التابعة لجامعة القاضي عياض. العدد: (٦) المغرب.

٩٠ ـ علم أصول الفقه والعلوم الاجتماعية، د.

جمال الدين عطية، مجلة المسلم المعاصر، العدد: (١٤٥ ـ ١٤٦)، لبنان.

٩١ ـ علم أصول الفقه وتداخل العلوم، محمد بن عمر، مجلة التفاهم، العدد: (٣٢).

٩٢ ـ علم أصول الفقه وعلاقته بالدرس اللغوي، فؤاد بوقجيج، مجلة دعوة الحق، العدد: (٣٦٦).

٩٣ ـ علم أصول الفقه وعلاقته بالفلسفة الإسلامية، د. علي جمعة.

٩٤ ـ علم الاجتماع الديني وعلوم الوحي والتراث دراسة في وصل اللاهوت بالاجتماع البشري، د. إبراهيم محمد زين، مجلة تفكر، العدد: (١)، مجلد: (٣)، السودان.

٩٥ ـ علم الأصول ومبدأ الاقتراض من العلوم المجاورة ـ تحليل وتعليل، د. حميد الوافي، أعمال الندوة العالمية والدولية التي نظمتها الرابطة المحمدية للعلماء: أزمة منهج أم أزمة تنزيل؟ المغرب.

٩٦ ـ علم التخاطب الإسلامي ـ دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، د. محمد محمد يونس، دار المدار الإسلامي.

٩٧ ـ علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث

البلاغي، د. محمد حسين الصغير، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

٩٨ ـ علم المعاني بين النحو والبلاغة وتصنيفه عند القدماء والمحدثين، د. عبد العليم بوفاتح، مجلة الباحث، العدد: (١٥)، الجزائر.

٩٩ ـ فصل المقال فيما بين علم أصول الفقه ومقاصد الشريعة من الاتصال وإمكانات الانفصال، كريم النافعي، ماستر، كلية أصول الدين، تطوان، المغرب.

١٠٠ ـ الفكر النحوي في ضوء المنطق الأرسطي، د. حسن العكيلي، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العدد: (٤).

١٠١ ـ الفكر النحوي في ضوء المنطق الأرسطي، د. حسن منديل العكيلي، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العدد: (٤).

١٠٢ ـ الفكر اليوناني والثقافة العربية، ديمتري غوتاس، المنظمة العربية للترجمة.

١٠٣ ـ في حاجة العلوم الاجتماعية من علم المقاصد من أجل السعادة والاستقرار الاجتماعي، د. إبراهيم حمداوي، أعمال ندوة: مقاصد الشريعة والسياق الكوني المعاصر، تنظيم الرابطة المحمدية، الرباط.

١٠٤ ـ القضايا المشتركة بين النحاة والأصوليين دراسة مقارنة، ثروت السيد عبد العاطي، دار اليسر.

١٠٥ ـ قواعد التفسير إشكالية المفهوم والعلاقة ـ دراسة تقويمية، على الشبكة الإلكترونية دون اسم الباحث.

١٠٦ ـ قواعد التفسير النشأة والتطور والصلة بالعلوم الأخرى، عبد الرحمٰن حللي، مجلة التفاهم العدد: (٤٥).

١٠٧ ـ القواعد المشتركة بين أصول الفقه والقواعد الفقهية، د. سليمان الرحيلي، دار الميراث النبوي.

١٠٨ ـ القواعد المشتركة بين الأصوليين والنحويين في العموم، د. عبد المحسن بن محمد الريس، مجلة العلوم الشرعية، العدد: (٦) جامعة الإمام، الرياض.

١٠٩ ـ القواعد والمسائل المختلف فيها بين المحدثين وبعض الأصوليين وأثر ذلك في قبول الأحاديث أو ردها، د. أميرة الصاعدي، مكتبة الرشد.

١١٠ ـ القياس في اللغة بين علماء العربية ودي سوسير، د. دوكوري ماسيري، مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع)، العدد: (٢).

١١١ ـ المباحث اللغوية وأثرُها في أصول الفقه دراسة في كتاب شرح جمع الجوامع لجلال الدين المحلّى، نشأت علي محمود عبد الرحمٰن، مكتبة الثقافة الدينية.

١١٢ ـ مبحث النسخ في علم أصول الفقه، وفي علم الناسخ والمنسوخ ـ دراسة تحليلية مقارنة، د. محمد بن سليمان العريني، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد: (٨).

١١٣ ـ المتكلمون وأصول الفقه قراءة في جدلية العلاقة بين علمي الأصول والكلام، مصطفى قطب سانو، مجلة إسلامية المعرفة، المجلد: (٣)، العدد: (٦).

١١٤ ـ مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه، د. خالد عبد اللطيف، الجامعة الإسلامية.

١١٥ ـ المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين، د. محمد العروسي عبد القادر، دار حافظ للنشر والتوزيع.

١١٦ ـ المسائل المشتركة بين علوم القرآن وأصول الفقه وأثرها في التفسير، د. فهد بن مبارك الوهبي، مركز تفسير للدراسات القرآنية.

١١٧ ـ المسائل المشتركة بين علوم القرآن وعلوم الحديث ـ دراسة وصفية تحليلية، فواز منصر سالم علي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

١١٨ ـ المصادر اللغوية للتفسير ـ قراءة في الأصول والضوابط، محمد مغربي، مجلة الحكمة، العدد: (٢٤).

١١٩ ـ المصطلح وأثره على رحلة المفاهيم، محمد بن عمر، موقع مركز نماء.

١٢٠ ـ معالم التكامل المعرفي عند المحدثين، د. عبد الكريم عكيوي، ضمن كتاب: التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية، ندوة دولية، نظمتها مؤسسة دار الحديث الحسنية، بالمملكة المغربية، في الرباط.

١٢١ ـ المعنى في علم الكلام والتفسير والنقد العربي القديم ـ رؤية نحوية دلالية، عبد السلام السيد حامد، مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد: (٣٧)، الكويت.

١٢٢ ـ مفاصل التفاعل بين المعارف، بناصر البُعزاتي، مجلة فكر ونقد، على الشبكة الإلكترونية.

١٢٣ ـ مفهوم قواعد التفسير وعلاقتها بعلوم القرآن الكريم، د. هشام مومني، نشر ضمن بحوث: المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن الكريم وعلومه في موضوع: بناء علم أصول التفسير الواقع والآفاق بمدينة فاس في المملكة المغربية ١٤٣٦هـ.

١٢٤ ـ مقاصد الشريعة الإسلامية ومبحث الأخلاق: جدل المرجعية والتداخل ـ اجتهاد طه عبد الرحمٰن نموذجًا، د. محمد همام، أعمال ندوة: مقاصد الشريعة والسياق الكوني المعاصر، تنظيم الرابطة المحمدية، الرباط.

١٢٥ ـ مقاصد الشريعة عند الشاطبي وتأصيل الأخلاق في الفكر العربي الإسلامي، د. نورة بوحناش، دار الأمان، الرباط.

١٢٦ ـ مقاصد اللغة وأثرها في فهم الخطاب الشرعي، أحمد كروم، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

١٢٧ ـ المقاصد وعلم الأصول: قراءة في النسق المعرفي، د. معتز الخطيب، أعمال ندوة: مقاصد الشريعة والسياق الكوني المعاصر، تنظيم الرابطة المحمدية، الرباط.

١٢٨ ـ ملف حول التكامل المعرفي بين العلوم الإسلامية والعلوم الإنسانية، مجلة الواضحة العدد: (٦ و٧)، تصدر من مؤسسة دار الحديث الحسنية للدراسات الإسلامية العليا بالرباط في المملكة المغربية.

١٢٩ ـ ملف عن التكامل بين العلوم: علوم الوحي والعلوم الإنسانية ـ قراءة في الاتصال والعلاقة، مجلة دورية نماء، العدد: (١).

١٣٠ ـ من الشافعي إلى الغزالي ـ تداخل علم المنطق مع علم أصول الفقه، عبد العالي المتقي، مجلة الرافد، العدد: (٢)، الشارقة.

١٣١ ـ من تجليات التداخل بين الأصول والتصوف عند الشاطبي: نظرة في المقاصد الجمالية، إدريس التركاوي، مجلة الإحياء، العدد: (٣٦)، المغرب.

١٣٢ ـ من قضايا الخطاب اللغوي التراثي: النحو والمنطق، يوسف منصور، مجلة الآداب واللغات، العدد (٥)، الجزائر.

١٣٣ ـ مناظرة بين أبي سعيد السيرافي ومتى بن يونس ـ قراءة في أدب الجدل من منظور الدراسات العربية المعاصرة. رامي جميل أحمد سالم، البحث على الشبكة الإلكترونية (تناول فيه العلاقة التاريخية بين النحو والمنطق).

١٣٤ ـ مناهج البحث عند مفكري الإسلام، علي النشار، دار المعارف.

١٣٥ ـ منطق أرسطو والنحو العربي، إبراهيم بيومي مذكور، مجلة مجمع اللغة العربية.

١٣٦ ـ المنطق واللغة وصلتهما بأصول الفقه، سليمان بوبكر صالح محمد، المجلة الليبية العالمية، العدد: (٥).

١٣٧ ـ المنهج التكاملي وأهميته المعرفية في قراءة التراث العربي الإسلامي، محمد بن عمر، أشغال المؤتمر السنوي لمؤسسة مقاربات: المناهج وتكامل المعارف، المغرب، فاس.

١٣٨ ـ المنهج المقترح لفهم المصطلح ـ دراسة تأريخية تأصيلية لمصطلح الحديث، الأستاذ الدكتور الشريف حاتم العوني، (تَضمَّن تحريرًا مهما حول مصطلح المتواتر وإلى أي علم ينتمي).

١٣٩ ـ منهج النظر المعرفي بين أصول الفقه والتاريخ، الشاطبي وابن خلدون أنموذجًا، د. الحسان شهيد، سلسلة كتب الأمة، العدد: (١٤٢).

١٤٠ ـ المنهجية الأصولية والبحث البلاغي، سعيد النكر، عالم الكتب الحديث.

١٤١ ـ المنهجية الأصولية والمنطق اليوناني من خلال أبي حامد الغزالي وتقي الدين ابن تيمية، حمّو النقاري، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

١٤٢ ـ منهجية التكامل المعرفي ـ مقدمات في المنهجية الإسلامية، فتحي حسن ملكاوي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

١٤٣ ـ المؤثرات الفقهية في تأصيل الأصول النحوية، طارق بومود، مجلة المخبر: أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، العدد: (١١).

١٤٤ ـ النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب، العدد: (١)، الجزائر.

١٤٥ ـ نحو النص بين تعدد المصطلحات وتداخل المفاهيم والعلاقات، حاتم محمد مصطفى، مجلة الدراسات العربية، العدد: (٢٦)، مصر.

سؤال التداخل المعرفي

العلوم الإسلامية بين الاتصال والانفصال

تسلّط هذه الدراسة الضوء على حقل هام في تاريخ العلوم الإسلامية، وهو حقل العلاقات المتنوعة بين هذه العلوم، وترصد بدايات تشكّل بعض هذه العلاقات العلمية وما أثارته من إشكاليات منهجية، وثراء معرفي، وتحلل الدراسة جملة من إشارات العلماء المتقدمين حول الموضوع وتكشف عن دلالاتها.

ومعرفة العلاقات بين العلوم الإسلامية يفتح لطالب العلم آفاقاً علمية جديدة، ويعينه على حسن النظر في هذه العلوم وما يتصل بها.

مركز تكوين



www.takween-center.com
info@takween-center.com
@takweencenter
/takweencenter

